www.kassioun.org

1175

الاثنين 20 أيار 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

كيف طبقت سورية وصفات صندوق النقد الدولي للتعامل مع عجز الموازنة؟

[12]

الافتتاحية

حاصر حصارك لا مفر من 2254!

يزداد الوضع السوري مأساوية مع كل يومٍ إضافي يمر دون البدء بالحل السياسي الحقيقي على أساس القرار 2254.

ازدياد الوضع السوري سوءاً لا يقتصر على أحوال عموم السوريين المتدهورة بشكلٍ متسارعٍ على كل الصعد، ولا يقف عند تراجع وزنٍ سوريةٍ ودورها على المستوى الإقليمي، بل ويشمل أيضاً تراجع أوزان المتشددين من الأطراف السورية وقدرتهم على التأثير على المستوى الداخلي والخارجي على حدٍ سواء... تراجع يصل حدود الهوان؛ وهذه نتيجة طبيعية لربط البلاد وأهلها ومصيرها بالمصالح الضيقة المستندة إلى جملة الأوهام والمشاريع التي يقدمها الغرب، ولا تعدو في حقيقتها أن تكون وهماً وقبضاً للريح وظيفته الأساسية هي إطالة الأزمة إلى أقصى حدٍ ووقت ممكنين.

مشروع «خطوة مقابل خطوة»، وما يشابهه من مشاريع، بما في ذلك الحديث عن «التعافي المبكر» و«البيئة الآمنة والمحايدة»، كلّها تدخل في البازار نفسه؛ بازار إضاعة الوقت الهادفة إلى مزيد من إضعاف سورية والسوريين بكل أطرافهم، وصولاً إلى حالة تحلل وانهيار عام.

الجديد في المسألة، خلال السنة الماضية خاصة، هو أنّ هوامش لعب المتشددين تزداد ضيقاً. وبين العوامل الأساسية التي تسبب ذلك، ما يلي:

أولاً: إطلاق الوعود بشكلٍ مستمر، ولجهات مختلفة ومتناقضة، وعدم الإيفاء بها، يؤدي موضوعياً إلى تخفيض هوامش المناورة بين الأطراف المتناقضة.

ثانياً: يتضح مع الوقت، أنّ الوعود الغربية من فوق الطاولة ومن تحتها، هي مجرد وعود دون أي ضمانات، بل وأكثر من ذلك، فإنها وعود مشروطة بقدرٍ من التنازلات «لها طبعاً وليس للشعب السوري»، غير قابلٍ للعودة عنه، إلى ذلك الحد أنّ من يقدم تلك التنازلات سيفقد أي مبرر واقعي للاستمرار حتى بالنسبة للغرب نفسه.

ثالثاً: كل دسائس الغرب ومخططاته تجاه سورية، بما في ذلك عقوباته وحصاره، تصب مصباً واحداً هو تعميق الأزمة وصولاً لتدمير البلاد وأهلها وأطرافها السياسية على حدٍ سواء، والضعف المزمن وانخفاض التأثير الواضح لجميع هذه الأطراف هو مؤشرٌ عمليٌ على ذلك.

رابعاً: التراجع العام في الوزن الغربي، وخاصة الأمريكي و«الإسرائيلي»، في مجمل منطقتنا، ينسحب أيضاً على سورية نفسها، وخاصة مع تعمق الانقسام الغربي وتعمق المشكلات الداخلية في الغرب والتي لا يختلف مراقبان موضوعيان على أنّ مصيرها هو المزيد من التراكم والتعقد.

إنّ عودة البيان الختامي للقمة العربية الأخيرة للتأكيد على 2254 بعد أن غاب عن بيان القمة السابقة، ليس أمراً تصادفياً؛ فهو يعبر في وقت واحد عن انسداد آفاق الوصفات الوهمية التي يقدمها الغرب من خارج 2254 من جهة، وتعبير عن تطور في اصطفاف الدول الأكثر تأثيراً ضمن العالم العربي بما لا يتفق مع «الناتو العربي» و«اتفاقات أبراهام»...

بالنسبة للقوى الوطنية السورية، وبغض النظر عن اصطفافها الشكلي الراهن، فإنّ المؤكد أنّ عليها التعامل مع العقوبات والحصار الغربي بوصفهما معطىً ثابتاً سيستمر لسنوات عديدة قادمة، وعليها تالياً أن تعمل بعقلية «حاصر حصارك»؛ وذلك عبر الانطلاق نحو الحل السياسي الحقيقي على أساس القرار 2254، وبالتعاون مع القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة في استقرار سورية، وعلى رأسها ثلاثي أستانا والصين ودول عربية أساسية...

بالمحصلة، فإنّ المخرج الوحيد هو تنفيذ القرار 2254، ليس ذلك فحسب؛ بل وإنّ كل القوى التي تعيق تنفيذه، بأشكال علنية أو عبر ألعاب من تحت الطاولة، تحصد نتيجة واحدة هي المزيد من الانكفاء والضعف والتراجع.

شؤون عمالية

بين التصريحات والواقع... جوع العمال مستمر

02

ملف «سورية 2024»

هل من جديد في القمة العربية بما يخص سورية؟

08

شؤون محلية

بذار قطن محسنة ومحصول يتم تقويضه تباعاً!

10

شؤون عربية ودولية

المنتصر هو من يضع «خطّة اليوم التالي»

17

بين التصريحات والواقع... جوع العمال مستمر

ترتفع وتيرة التصريحات التي يطلقها المسؤولون الحكوميون والنقابيون عبر وسائل الإعلام المختلفة في الفترة الأخيرة، متحدثين عن «تحسين» الوضع المعيشي لعموم الفقراء ومنهم العمال، ولم يعودوا يذكرون في تصريحاتهم جملة «إنْ توفرت الموارد».

ويطرحون أشكالاً من الاقتراحات، منها خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال ومتممات الأجور، وتعديل قانون الحوافز الإنتاجية الذي أوقف العمل به لإعادة دراسة بعض بنوده حتى تتحقق «العدالة» بين المستحقّين للحوافز كما جرى التصريح بذلك، ولكن جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل، لأن القاعدة الأساسية التي يمكن أن تغيّر واقع العمال من حال إلى حال هي في حالة الشلل أو التعطل، أي للمعامل، سواء في القطاع العام أو الخاص، فكلاهما تتدهور أوضاعهما. ومن يتابع تصريحات الصناعيين من أصحاب المعامل وأعضاء غرف الصناعة يجدها صاخبة ومحتجة على سلوك الحكومة اليومي المدمر للصناعة، حيث يجعلها في حالة شلل تام مما جعل الصناعيين يعقدون مؤتمراً حضره قرابة 300 صناعي لنقاش أوضاع صناعتهم. وهذا المؤتمر هو بمثابة رسالة قوية يرسلها الصناعيون للحكومة ليقولوا فيها: كفى تدميراً للصناعة! على الرغم من أن الحكومة غارقة في وعودها للصناعيين ولكن ذلك بمثابة وعود لا أكثر و«المي تكذّب الغطّاس».

هذا هو الواقع الكارثي الذي تشهده الصناعة والزراعة أيضاً -وهما ركيزة أي تطور محتمل في الاقتصاد- وكذلك يشهده مستوى معيشة الفقراء عموماً والطبقة العاملة خصوصاً. ويأتي تصريح من القيادة النقابية ليزيد الوهم وهماً حول تطور محتمل في مستوى معيشة العمال، وهذا التصريح يعبّر عن وثوقيّة عالية بتحقق ما هو مصرّح به حيث يقول التصريح: «المرحلة القادمة ستشهد تكثيفاً لتحسين معيشة الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة والهشة».

إن ذاك الكلام المعسول أصبح ثقيلاً على أسماع العمال ولا يستند إلى الواقع بشيء لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصةً في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تُعقد، ويحضرها «أصحاب» التصريحات أنفسهم.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً: لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم وتغدق عليهم ليزدادوا نعماً وثروة، ولا تصدق بوعودها معنا نحن العمال؟ أي عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة يتحدثون عن تحسين معيشتنا محاولين إقناعنا بصدق نواياهم -مجرد نوايا فقط- من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة بخروج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة.

الحكومة تعمل كل ما يجعل الناهبين المغتنين يغتنون أكثر والمفقرين يزدادون فقراً، ابتداءً من رفع الدعم عن كل شيء، وصولاً لوضع ضريبة على ما لا يخطر بالبال.

العمال في مجالسهم يتساءلون أيضاً عن سبب فقرهم والآن عن سبب جوعهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة المرّة التي أوصلتهم إليها آلة النهب والاستغلال، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي لا بدّ من ابتداع أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي إنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانينَ الصراع مع من يستغلّهم ومن يوصلهم إلى حافّة الجوع، ومَن يحاول أنْ يجعل فقرهم وجوعهم أبدياً، وهذا لن يطول، لأنّ درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزّة بشكل عال، وأصبح يقرّ بها القاصي والدانيَ، ولمَ تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يقتنع بها العمال، وإلّا فإن قانون الصراع دفاعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حال العمال الموسميين

يتعرض العمال الموسميون إلى هزات عنيفة عند نهاية كل موسم إنتاجي. وما نقصده بالعمال الموسميين هم العمال في القطاع الخاص الذين يعملون في الإنتاج لموسم واحد شتوي أو صيفي، في المشاغل الحرفية المنتشرة في الأقبية في أحزمة الفقر التي تحيط بالعاصمة، وما أكثرها! وأماكن أخرى لا ترى الضوء ولا يمر بها الهواء، وبعدها يذهبون إلى منازلهم بانتظار موسم جديد، وهؤلاء العمال مجرَّدون من الحقوق كافةً، سواء بزيادة الأجور أو حقوقهم في أن يكونوا منتسبين للتأمينات الاجتماعية، وكذلك المظلة النقابية التي لا تُظلّلُهم بظلّها فهم غير منظورين بالنسبة لها.

الآن يبدأ موسم جديد؛ تحضيراً لموسم آخر، إذْ بدأ العمال الموسميّون بالعمل منذ فترة من أجل إنتاج ما يحتاجه السوق من طلبيّات الألبسة وغيرها. وتعود مع عودتهم إلى العمل دورةُ المعاناة مرة أخرى، معاناتهم في أجورهم التي لا تسدّ الرَّمق، خاصةً مع موجة ارتفاع الأسعار التي اجتاحت البلاد والعباد.

في أحد معامل إنتاج الألبسة بأنواعها في المنطقة الصناعية، حدّثني عاملٌ يعمل في هذا المعمل، وهو عامل موسمي كما صنفناهم سابقاً، أيْ يتقاضى أجره الشهري أو في أحسن الأحوال يعمل على القطعة الواحدة المتفق عليها مع رب العمل، ولكن ما أدراكم ما هو هذا الراتب الذي يعمل به قرابة الـ 12 ساعة يومياً، وما هي أجرة القطعة التي ينتجها العامل، حيث لا قانون يحدد الأجرة سوى الاتفاق المباشر بين العامل ورب العمل.

حدثني هذا العامل الذي يقطن في منزل بالآجار ولديه عائله مكونة من أربعة أفراد، بأن العمال في المعمل قد طالبوا ربّ العمل بزيادة أجورهم باعتبار موجات الغلاء المتتالية قد أزهقت أجورهم وجعلتها هباءً منثوراً، ومطلبهم بزيادة الأجور مطلب حق، ولكن هذا الحق يحتاج إلى من يحميه ويدافع عنه، والعمال بهذه المواقع لا حول ولا قوة لهم وفق مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» الذي جاء في قانون العمل رقم 17.

كان ردّ ربّ العمل كالصاعقة على العمال المطالبين بزيادة أجورهم حيث قال لهم: الحكومة زادت أسعار المازوت وهذا زاد تكاليف الإنتاج، والحكومة تقطع الكهرباء ورفعت أسعارها أيضاً ممّا يعني شراء مازوت من السوق السوداء، الحكومة زادت أسعار الخيوط المستعملة والمواد الأولية من أقمشة متنوعة التي نأمّنها بشقّ الأنفس وبأسعار كاوية، والحكومة رفعت نسبة الضرائب... كل هذه المبررات التي هي واقعية ولكنها في النهاية تأتي كمبرّر لربّ العمل في عدم زيادة الأجور للعمال، ولكن العمال المكتوين من أجورهم التي لا تسدّ الرمق والمكتوين بارتفاعات الأسعار ردّوا عليه بكلام فيه حقّ وفيه منطق بأنّ التكاليف التي ذكرتها تحملها على أسعار المنتج، ولم يتأثر ربحك بكلّ تلك التكاليف، بينما معيشتنا تتأثر بشكل كبير، ولم نعد نحتمل ما وصلنا إليه من وضع لا يسرّ العدوّ فكيف بالصديق. فكان الجواب صاعقاً أيضاً حيث قال «الباب بيفوت جمل، واللي ما عجبته الأجرة الله معه، في غيركم كتير بدهم يشتغلوا».

هذا هو حال عشرات الآلاف من العمال المسلوبة حقوقهم بفعل قوانين السوق الجائرة وبفعل عدم تنظيم قواهم التي هي السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم، بما فيها أجور عادلة تؤمن لهم حياة كريمة.

نقاباتنا مطواعة ولطيفة

ترهُّلَ وضعفَ العمل النقابي هو نتاجٌ موضوعيّ لمرحلة تاريخية على مستوى العمل النقابي، تبدأ من ركون العمل النقابي تحت العباءات الحزبية الضيقة، إلى غياب الأساليب والأدوات النضالية في برامج الحركة النقابية، وغياب الأسئلة الضرورية في تقاريرها السنوية أمام مؤتمراتها: لماذا نمارس العمل النقابي؟ وماذا نريد من العمل النقابي؟ ومَن هم أعداؤنا الطبقيين؟

■ نبيل عكام

عام 1948 صدرت عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية اتفاقيةُ العمل الدولية رقم /87/ الخاصة بشأن الحريات النقابية وحماية التنظيم. وصادقت عليها سورية حسب ما نشر في الجريدة الرسمية في عدد حزيران عام 1960. تُعتبَر هذه الاتفاقية المرجعَ الأساسيّ للحقّ في التنظيم وحرية التعبير. وقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة وإعلان فيلاديفيا إلى أنّ «حرية التعبير والحرية النقابية» هما شرطان أساسيان لأيّ تطوّر أو تقدّم في المجتمع. وأكّدت هذه الاتفاقية على أنّه يحقّ للعمّال تشكيل المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها، وذلك دون الحاجة إلى إذن مسبق أو الوصاية عليها من أية جهة كانت. ولهذه المنظّمات الحقّ في إعداد القواعد الأساسية لها والأنظمة الإدارية التي تعمل بموجبها، وأيضاً انتخاب ممثليها في حرية تامّة دون أيّ تدخل أو وصاية من أيّة جهة كانت، ولها الحق في تنظيم نشاطاتها المختلفة من مؤتمرات واحتجاجات وغيرها، وصياغة برامجها الكفاحية. فقد جاء في المادة /3/ فقرة /2/ من هذه الاتفاقية: «تمتنع السلطات العامّة عن أي تدخل من شأنه أن يحدّ من هذا الحق أو يعيق ممارسته».

كذلك حمت الاتفاقية منظمات العمال النقابية من أن تكون عرضةً للحلّ أو وقف نشاطها من السلطات التنفيذية، وكذلك أتاحت الاتفاقية لمنظمات العمّال الحقّ في تشكيل اتحادات عامة أو أية منظمات ممثّلة لها. ولهذه الاتحادات الحق في الانضمام أو الانتماء إلى المنظمات الدولية للعمّال. ويجب على دستور البلاد والقوانين النافذة ألّا تمسَّ الضمانات والحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

إنّ حال الطبقة العاملة اليوم في أسوأ ما يكون على كلّ المستويات والصُعُد، وبالأخصّ منها الأوضاع المعيشية المتردّية التي عمّت الغالبية العظمى من المواطنين، ولكن ما يزال الخطاب السائد لدى الحركة النقابية جارٍ على أساس ونموذج العامل المثالي الذي يعمل بوطنيّته، وقائمٌ على أساس «نحن وأرباب العمل في خندق واحد» – سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. وهذه السياسة تتجاهل واقع الطبقة العاملة لا بل توحي بأنّ هذا الواقع الرديء الذي يعيشه العمّال هم المسؤولون عنه بسبب ضعف إنتاجهم.

هذا مرضٌ خبيث أصاب النقابات، وينبغي استئصاله من أساليب عمل النقابات، وهو من الأمراض التي تشكل خطراً حقيقياً وتهدد استقرار واستمرار العمل النقابي وتطوُّرَه في خدمة مصالح العمال الرئيسية المناطة بالتنظيم النقابي.

إنّ نقاباتنا ما زالت مِطواعة ولطيفة!! تصمت عندما يتمّ تهميشها وتجاهلها أو إقصاؤها، وترقص فرحةً، وتبدأ بكيل المديح والثناء عندما تُقدَّمُ لها السلطاتُ التنفيذية بعضَ الفُتات من مطالب أو حقوق العمال المشروعة والتي لا تُسمن أو تغني من جوع.

هذا ما نلاحظُه في النشاطات النقابية كافة، من مؤتمرات سنوية وغيرها، منذ عدة عقود. المسار الحالي الذي تعيشه الحركة النقابية لا بدّ له من تغيير، ولا بدّ من إعادة بنائها الكفاحي التي وُجِدت من أجله، بالدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مصالحهم، التي فقدتها خلال المراحل السابقة وخاصة الأجر العادل الذي يحقق تلك الحياة الكريمة للعاملين بأجر الكادحين كافة، وذلك بالابتعاد عن أساليب الاستجداء والترجّي أو التفضُّل والإحسان، أو التوسّل أثناء المطالبة بحقوقٍ مَن تمثّلهم وهم العاملين بأجرٍ كافة، والذي مارسته النقابات خلال تلك المراحل، ووضع السلطات التنفيذية أمام مسؤولياتها وواجباتها، بعيداً عن هذا الترجّي والاستجداء والمديح. وإنّ أيّ مطلب أو حقّ يحصل عليه العمال سواء بزيادة أجور أو غيرها، ليس منّة أو عطاء من قبل السلطة التنفيذية بل هو واجبٌ وحقٌّ عليها أنْ تقوم به، ونحن ندرك أنّ هذا الأسلوب في العمل النقابي ليس متجذّراً في الحركة النقابية، ويخالف الأسس والقواعد والأسباب التي نشأت الحركة النقابية من أجلها.

الطبقة العاملة

إضراب العمّال السوريين في لبنان

بدأ العمّال السوريّون في لبنان إضراباً عن العمل في 13 الشهر الجاري يستمرّ أسبوعاً، وهو الأشمل في القطاعات التي يعمل بها العمال السوريون كالزراعة والبناء والحدادة والحجر والبلاط وغيرها من المهن. وكانت رابطة العمال السوريين قد دعت إلى الإضراب إثر حملة المداهمات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وخاصةً في منطقة البقاع، حيث العدد الأكبر من العمّال النازحين. ويقول العمّال إنّ «الجميع ملتزم بالإضراب لمدة أسبوع، ولم ينزل أحد إلىّ العمل من المخيمات»، وهذا ليس الإضراب الأول فقد سبقته إضرابات سابقة من أجل الأجور. هذا ويقوم العمال السوريون بإضراب مفتوح وشامل عن العمل يشلّ منطقة البقاع، الغربي منه والأوسط والشمالي، حيث امتنعوا عن النزول إلى أعمالهم في المشاريع الزراعية والمحالّ التجارية، ما أدّى إلى جعل غالبية البلدات البقاعية شبه فارغة في أوقات النهار.

عمّال Apple يصوّتون للقيام بالإضراب

نظراً لعدم تلبية الإدارة مطالبَهم الأساسية، يجري عمال ولاية ماريلاند تصويتاً على ترخيص الإضراب عن العمل يوم السبت 18 الشهر الجاري، وهو أحد أقوى الإجراءات العمّالية المتخذة ضد شركة التكنولوجيا الكبرى، إذْ يضغط العمال من أجل رفع الأجور التي لا تعكس تكلفة المعيشة في البلاد. وهذا ليس التحدي العمالي الوحيد الذي تواجهه شركة «أبل» في الولايات المتحدة، حيث قال المنظّم الرئيسي للنقابة إنّ التصويت على ترخيص الإضراب هو الخطوة الأولى في العملية قبل الشروع بالإضراب. إنّ الحراك العُمّالي الذي تشهده متاجر «أبل» يعكس صدى التنظيم الجماعي الذي بدأ في شركات مؤثّرة أخرى في الولايات المتحدة، مثل ستاربكس وأمازون. ويأتي هذا الإضراب بعد المفاوضات الطويلة التي خاضتها النقابة، ولم تتوصّل مع الإدارة بعد إلى حلول للمطالب الأساسية وخاصة الأجور.

فرنسا: إضراب عمّال النظافة

أفادت عدة وسائل إعلامية فرنسية أنّ عمال النظافة في العاصمة الفرنسية باريس قد دخلوا في إضراب عن العمل في 15 أيّار الحالي من أجل المطالبة بالمكافأة الموعودة للألعاب الأولمبية التي ستقام هذا الصيف. وقالت صحيفة «لوموند» الفرنسية إنّ ما يربو على 400 من عمال النظافة في باريس قد بدأوا في إضراب عن العمل اعتباراً من الأربعاء للمطالبة بمكافأة أولمبياد باريس. ومن المتوقع أنْ يستمر الإضراب عن العمل مدة الأيام الثلاثة القادمة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مُرض للعمّال. وأفادت نقابة عمال قطاع معالجة النفايات والمياه والصرف الصحي بأنها تطالب بمكافأة أولمبية تصل إلى 1900 يورو، لمرة واحدة، لعمال النظافة وعمال الصرف الصحي وغيرهم من عمال الخدمات الصحية، بالإضافة إلى زيادة مجزية في أجورهم الشهرية. هذا وتستضيف فرنسا دورة الألعاب الأولمبية بين أواخر تموز وأوائل آب من العام الجاري.

اليمن: عمال شركة النفط يستأنفون الإضراب

أعلن الاتحاد المهني لنقابة عمال النفط بمحافظة شبوة استئناف الإضراب في شركة النفط بالمحافظة ابتداءً من صباح يوم الأحد 12 أيار، وذلك بعد انتهاء المهلة التي منحها الاتحاد للسلطة المحلية بالمحافظة. ويطالب الاتحاد في بيان له، مُحافظَ شبوة ووزير النفط والمدير العام للشركة بالقيام بواجبهم وعدم التهرب من مسؤولياتهم تجاه العاملين، ويدعو البيان إلى تحسين الوضع المعيشيّ لجميع الموظفين والعاملين وصرف مستحقاتهم المتأخّرة. وأشار البيان إلى أن النقابة قامت بتعليق الإضراب لمدة أسبوع خلال المفاوضات مع المحافظة ومناقشة مطالب اللجنة النقابية. وأعربت النقابة عن أملها بسرعة الاستجابة لمطالبهم القانونية والمشروعة في محافظة شبوة، وذلك للحفاظ على مؤسسات الدولة والمصلحة العامة. وطالبت النقابة عموم نقابات النفط والاتحاد العام بالوقوف معهم ودفاعهم عن مؤسسات الدولة والعاملين فيها.

هل تطوّرت قوانين العمل لمصلحة العمّال؟

تعددت قوانين العمل التي أُخضعَت لها الطبقة العاملة منذ نشأتها الأولى، أي منذ انفصالها التنظيمي عن أرباب العمل وتأسيس أول نقابة مستقلة للعمال ترعى شؤونهم وتدافع عن حقوقهم. وكان في مقدمة هذه الحقوق يوم عملٍ من ثماني ساعات، حيث كانوا يعملون من مطلع الشمس إلى مغيبها وفقاً لقانون العمل العثماني الذي حَرَّم على العمال تأسيس نقابات مستقلة عن أرباب العمل.

وكان يجرّم من يقوم بهذا الفعل، ويتعرّض صاحبه أو أصحابه للملاحقة والسجن، مما جعل العمال وطلائعهم النقابية تعمل بشكل سرّي حتى في ظل الاحتلال الفرنسي، حيث بقي العمل بقانون الشغل العثماني ساري المفعول إلى أن استطاعت قوى الطبقة العاملة الناهضة أن تفرض تعديلاً على القانون تم بموجبه السماح للعمّال بتأسيس نقاباتهم المستقلة، ولكن بإذنٍ من سلطات الاحتلال الفرنسي وتحت رعايتِه المباشرة ليشمل الاجتماعات التي تعقدها النقابات أو المؤتمرات التي تحدّد خطط عمل النقابات وأشكال تحرّكها في مواجهة الظلم الذي يتعرض له العمال من أرباب العمل المحليّين أو من الشركات الأجنبية العاملة تحت حماية الاحتلال ووفقاً لقوانينها الخاصة.

صراع مكشوف

لقد تطوّر الصّراعُ بين البرجوازية والطبقة العاملة وأصبح على المكشوف من الطرفين، لإيجاد قانون عمل ينظم العلاقة التعاقدية بين الشاري والبائع لقوة العمل، وكل طرف يسعى لتحسين شروطه الخاصة وفقاً لموازين القوى التي تتشكل على الأرض باعتبار الساحة مفتوحة للنشاط السياسي الواسع للأحزاب والقوى السياسية باتجاهاتها المختلفة من اليسار واليمين والوسط، فقد أتاح هذا الانفتاح للطبقة العاملة هامشاً واسعاً نسبياً من التعبير المستقل عن مصالحها وحقوقها بما فيها شروط عملها غير الإنسانية التي كانت تعمل ضمنها، ولكن السؤال الطبيعي هو: هل كان بإمكان الطبقة العاملة السورية أن تحقق جزءاً مهمّاً من مطالبها بقواها الذاتية فقط ضمن الظروف وموازين القوى التي سادت ما قبل الاستقلال وما بعده؟

إنّ ميزان القوى الجديد العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية بوجود الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وبوجود أحزاب وطنية تقدمية تتبنى مصالح الطبقة العاملة وتنخرط في النضال معها، قد لعب دوراً مهمّاً في مساعدة الحركة النقابية من حيث نشر الوعي بين صفوفها، وتطوير آليات عملها وصياغة برامجها المطلبية وتأمين الدعم الأممي لحقوقها «الأممية النقابية الحمراء»، دون التدخّل في قرارها الذي يعبّر عن مصلحة أعضائها ومَن تمثّلهم. إنّ كل ذلك قد أكسب الحركة النقابية والحركة العمالية تجربة وخبرة مكنتهما من انتزاع الكثير من المطالب والحقوق التي انعكست لاحقاً في قانون العمل رقم «279» الذي صدر عام 1946، وهو أوّل قانون يجري فيه الاعتراف بحقوق الطبقة العاملة، وفي مقدمتها حق العمال في الإضراب كما جاء في المواد «166،167،168» من قانون العمل الذي تنصُّ مواده تلك على: «إذا حصل خلاف بين العمال ورب العمل بشأن أيّ موضوع كان، وأدى الخلاف بالعمال على العزم على الإضراب فلا يجوز لهم اللجوء إليه، كما لا يجوز لرب العمل تسريحهم ولا توقيف العمال قبل نفاذ المعاملات والأصول اللاحقة المبينة»، كذلك تم تثبيت يوم العمل من ثماني ساعات وغيرها من الحقوق الأخرى التي كان يطالب بها العمال وخاضوا من أجلها معارك حقيقية في مواجهة أرباب العمل والحكومة التي تمثل مصالحهم، وتقمع الحركات الاحتجاجية والإضرابات المتتالية التي كان يقوم بها العمال كردٍّ على رفض أرباب العمل تنفيذ حقوق العمال التي جاء بها قانون العمل.

بهذا الموقف تصبح الحركة النقابية مركز استقطاب لشرائح أخرى في المجتمع متضرّرة من السياسات الرأسمالية المتوحشة

بداية الهيمنة على الحركة العمالية

وبقي الصراع مستمراً على هذه الحال إلى أنْ جاءت الوحدة السورية المصرية وطرحت برنامجها «الاشتراكي» الذي تمّ بموجبه الإصلاح الزراعي وتأميم المعامل والمشاغل المتوسطة، وفي سياق هذا البرنامج تم طرح قانون العمل «91» وقانون التأمينات الاجتماعية حيث جاء في الكثير من مواده متخلفاً عن القانون السابق، وخاصةً ما يتعلق بالحريات النقابية ومنها حق الإضراب الذي لم يأت على ذكره القانون، واعتبره جرماً يستوجب العقوبة، والموجبات لهذا الموقف من حق الإضراب هو أن النظام السياسي يتبنّى «الاشتراكية» وبالتالي فإنّ حقوق العمّال مؤمَّنة ومكفولة بالقانون، ورُفِعَ بهذا الخصوص الكثير من الشعارات التي تعبر عن الاشتراكية كما كان يراها النظام السياسي للوحدة وأصبح هو ربّ العمل الوحيد تقريباً. جاء في الكتاب الوثائقي الذي أصدره الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية «الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية»: «وقد حدد قانون العمل رقم /91/ عدد المهن التي يجوز لها أن تؤسس نقابات خاصة فيها بـ/41/ مهنة. ثم جرى بعد ذلك تعديل على هذا الرقم فأصبح /59/ مهنة. وعلى الرغم من التعديلات اللاحقة التي طرأت على هذا القانون، فقد ظل دون المستوى الذي كانت تنشده الطبقة العاملة، والذي يمكّنها من تكريس حركة نقابية قوية ومستقلة تماماً عن السلطة وتدخّلات الأجهزة الأمنية في شؤونها الخاصة، وتكون قادرة على تحقيق التلاحم الكامل بين العمال». وبهذا السلوك السياسي والأمني جرت مصادرة الحركة النقابية والهيمنة على كوادرها من خلال شرط الانتساب للاتحاد القومي إذا ما أرادوا الترشح لعضوية المكاتب التنفيذية والقيادية.

في ظل السياسة الليبرالية

وبقي هذا القانون مطبقاً على عمّال القطاع العام والخاص إلى أنْ استُبدل به قانونُ العاملين الموحَّد بالنسبة لعمال القطاع العام، الذي تضمَّن في موادّه ما يشبه قانون الطوارئ وخاصةً المادة /137/ التي يجري الآن استخدامها على نطاق واسع في تسريح العمال تسريحاً تعسفياً، دون مبرر قانوني أو إنساني يجيز التسريح أو يجيز الدفاع عن حقوق العمال المسرَّحين، الذين لا حاميَ لحقوقهم. حتى النقابات المفترض أنها المدافع والحامي لحقوقهم لم تستطعْ تأمين عودتهم إلى عملهم، وهي تعلم بالظلم الواقع عليهم جرّاء خسارتهم لعملهم الذي يؤمّن قوت عائلاتهم. وفي المقلب الآخر من قوانين العمل الجائرة التي ألحقت ظلماً عظيماً بحقوق العمال، وجعلت حقهم في العمل في مهبّ الريح، قانونُ العمل الجديد رقم /17/ الذي هو ثمرة فاسدة من ثمار السياسات الاقتصادية الليبرالية، حيث تضمّن في متنه العديد من المواد التي تجيز لربّ العمل أن يسرّح العمال تسريحاً تعسفياً حتى لو حصل العامل على حكم قضائي صريح يقضي بعودته إلى العمل، حتى بتنا نرى الآن عشرات الألوف من العمال المسرَّحين من عمّال القطاع الخاص في ظلّ الأزمة الوطنية الراهنة التي تعصف بالبلاد والعباد ونعيش فصولها الآن، والتي يمكن اعتبار قضية العمال العاطلين عن العمل والمسرَّحين، بسبب إغلاقات الكثير من المعامل ولأسباب أخرى، جزءاً من أجزائها.

إنّ الخبرة والاستنتاج الأهم الذي يمكن استخلاصه من تجربة الحركة النقابية والحركة العمالية مع قوانين العمل: إنّ الطبقة المهيمنة سياسياً واقتصادياً تنتج القوانين التي تتلاءم مع مصالحها الاقتصادية والسياسية وتحققها، ومن هنا نجد أنه كلّما كانت الطبقة العاملة ممسكة بزمام أمورها ومستقلة في قراراتها ومنخرطة بقوة في الدفاع عن مصالح أعضائها، كلّما استطاعت أن تعدّل في موازين القوى الحقيقية، بما يجعلها قادرة على فرض برنامجها المطلبي والسياسي. وبهذا الموقف تصبح الحركة النقابية مركز استقطاب لشرائح أخرى في المجتمع متضرّرة من السياسات الرأسمالية المتوحشة، لتصبح في النهاية –إذا ما استطاعت تأمين الشروط الضرورية التي تمّ ذكرها– القوة الأساسية في المجتمع القادرة على تغيير ميزان القوى لمصلحتها، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ونسب النمو المطلوبة في الإنتاج الحقيقي.

هل من جديد في القمة العربية بما يخص سورية؟

انتهت القمة العربية بدورتها الثالثة والثلاثين في العاصمة البحرينية المنامة، يوم الخميس الماضي 16 أيار، وتضمن بيانها الختامي نقطة تخص الوضع السوري.

■ عماد طحان

في البند السادس من البيان الختامي، والذي تم تخصيصه لسورية، جاء ما يلي:

«نؤكد من جديد على ضرورة إنهاء الأزمة السورية، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، وبما يحفظ أمن سورية وسيادتها ووحدة أراضيها، ويحقق طموحات شعبها، ويخلصها من الإرهاب، ويوفر البيئة الكفيلة بالعودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين. ونرفض التدخل في شؤون سورية الداخلية، وأي محاولات لإحداث تغييرات ديمغرافية فيها.

ونؤكد أهمية دور لجنة الاتصال العربية والمبادرة العربية لحل الأزمة وضرورة تنفيذ بيان عمّان. كما ندعم جهود الأمم المتحدة في هذا السياق. ونؤكد ضرورة إيجاد الظروف الكفيلة بتحقيق العودة الكريمة والآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى بلدهم، بما في ذلك رفع التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية، وضرورة استمرار المجتمع الدولي في تحمّل مسؤولياته إزاءهم ودعم الدول المستضيفة إلى حين تحقيق عودتهم الكريمة والآمنة والطوعية إلى سورية، وفقاً للمعايير الدولية. ونحذر من تداعيات تراجع الدعم الدولي للاجئين السوريين وللدول المستضيفة لهم».

وربما من المفيد مقارنة ما قاله البيان الختامي لقمة المنامة منذ أيام مع ما قاله البيان الختامي للقمة السابقة في جدة قبل عام، والتي كانت القمة الأولى التي استعادت فيها سورية مقعدها في الجامعة بعد سنوات من تعليق عضويتها.

في بيان جدة، وحول سورية، جاء ما يلي:

«نرحب بالقرار الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، الذي تضمن استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها.

ونأمل أن يسهم ذلك في دعم استقرار الجمهورية العربية السورية، ويحافظ على وحدة أراضيها، واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي، وأهمية مواصلة وتكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سورية على تجاوز أزمتها اتساقاً مع المصلحة العربية المشتركة والعلاقات الأخوية التي تجمع الشعوب العربية كافة».

المقارنة بين القمتين

توقف كثيرون عند مسألة واحدة بما يخص سورية في القمة الأخيرة، وهي عدم إلقاء الرئيس السوري لكلمة خلال القمة، وهو أمر لم تتضح أبعاده ومعانيه بعد، وإنْ كان يحمل ضمنياً إشارة إلى درجة من عدم التوافق.

بما يخص المقارنة بين البيانين الختاميين، فإنّ من الواضح تماماً أنّ بيان جدة قد اقتصر عملياً على الترحيب بعودة سورية للجامعة العربية، ولم يقرن ذلك بالحل السياسي بأي شكل من الأشكال.

بالمقابل، فإنّ البيان الأخير أعاد التأكيد على الحل السياسي وفق القرار 2254، مع إشارة للجنة الاتصال العربية، ومع غياب للحديث الذي كان متداولاً أيام قمة جدة حول «خطوة مقابل خطوة» و«مبادرة أردنية».

إنّ هوامش عمليات اللعب بين «الغرب» و«الشرق» والتي يمارسها المتشددون ورافضو الحل السياسي باتت أكثر ضيقاً و تهديداً مباشراً لكل الدول العربية القريبة

الاستنتاج الأولي

عادةً ما تكون بيانات القمة العربية مختصرة بما يخص كل نقطة من النقاط على جدول الأعمال، ولذا ليس من السهل الخروج باستنتاجات نهائية انطلاقاً من نصوص البيانات وحدها...

ولذا يصبح من الضروري فهم السياق المحيط بكل نص، في محاولة للوصول إلى نتائج وتفسيرات صحيحة.

إذا نظرنا إلى سياق قمة جدة، على الأقل بالمعنى الإعلامي، يمكننا القول: إنّه كانت هنالك محاولة ما لتقديم دور عربي يبدو على الأقل مستقلاً عن الأدوار الدولية الأساسية بما يخص الوضع السوري؛ رغم أنّ مركز الدور العربي في حينه كان يدور– شكلياً على الأقل– في فلك مبادرة أردنية–إماراتية، وخاصة حول مشروع «خطوة مقابل خطوة»، الذي تقوده واشنطن من خلف الستار، والمستند بشكل صريح تقريباً إلى مصالح الكيان الصهيوني. المشروع الذي تكشفت مفرداته على التوالي خلال العام الماضي، والذي يتمحور حول اتفاق مع الغرب «من تحت الطاولة أو من فوقها»، يجري على أساسه تخفيف أو رفع العقوبات، مقابل جملة من الإجراءات جوهرها هو استكمال تنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتعميق عمليات تقسيم الأمر الواقع في عموم الخارطة السورية.

المستجدان الأساسيان بما يخص سورية خلال عام مضى، هما عدم تحقيق أي تقدم جدي في الساحة الداخلية السورية باتجاه أيّ تحسن في الأوضاع وفي إدارتها، من جهة، ومن الجهة الثانية طوفان الأقصى وما تلاه من تغيرات كبرى كان من نتيجتها حصول تراجع إضافي في وزن كل من الصهيوني والأمريكي في عموم منطقتنا.

هذا المستجدان معاً، أحدثا فرزاً إضافياً في الاصطفافات العربية بما يخص الوضع السوري، اصطفافات أضعفت دول التطبيع وأضعفت مبادراتها، «بما في ذلك خطوة مقابل خطوة»، وأضعفت العلاقة بين بقية الدول والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع عمليات الابتزاز المكشوف التي تمارسها واشنطن، وخاصة على الرياض والقاهرة.

اللوحة العامة

إذا أخذنا مقياساً زمنياً أوسع بقليل من العامين الماضيين، سيصبح من السهل القول: إنّ اصطفاف الدول العربية الأساسية كان في بداية الأزمة السورية اصطفافاً غربياً خالصاً؛ تمّ التعبير عن هذا الأمر بشكل واضح عبر ما سمي «المجموعة المصغرة» التي ضمت الدول الغربية الأساسية، ومعها كل من السعودية ومصر والأردن كحواشي لتلك المجموعة.

بالتوازي، كانت هنالك مجموعة أستانا الثلاثية التي ضمت روسيا وتركيا وإيران، وجرى تقديم الصراع في سورية كشكلٍ من أشكال الصراع بين المجموعتين.

ضمن تطورات الأعوام القليلة الماضية، يمكن أن نذكر التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، والتي أمنت مخرجاً للسعودية من التهديدات الأمنية في الجنوب، في اليمن، والتي لم تتمكن واشنطن ولم تحاول حتى المساهمة الجدية في إنهائها، بل حاولت استخدامها في إطار ابتزاز السعودية ودفعها نحو مشروع «الناتو العربي»، ونحو تطبيع مع الكيان، ناهيك عن نهبها عبر صفقات الأسلحة الضخمة. يمكن كذلك الإشارة إلى جملة التسويات التي حصلت بين تركيا ودول أساسية في العالم العربي بينها السعودية ومصر. إضافة إلى تعمق وتوسع العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين كل من روسيا والصين من جهة والدول العربية من جهة ثانية.

هذه التطورات بمجملها، أعادت رسم لوحة الاصطفافات في المنطقة، وإنْ بشكل غير نهائي بعد؛ ضمن هذه اللوحة، لم تعدْ المجموعة المصغرة الغربية باباً خلفياً لموازنة القوى داخل سورية بما يخدم الهدف الأمريكي الأساسي «المستنقع»، وجرى عملياً انسحاب القوى الأهم على الساحة العربية من تلك المجموعة.

وبشكل أكثر وضوحاً، فإنّ هوامش عمليات اللعب بين «الغرب» و«الشرق»، والتي يمارسها المتشددون ورافضو الحل السياسي، باتت أكثر ضيقاً، خاصةً وأنّ استمرار الأزمة في سورية وتعمقها المستمر، بات تهديداً مباشراً لكل الدول العربية القريبة منها...

حول «موضة» «البيئة الآمنة والمحايدة»!

يتصدر مصطلح «التعافي المبكر» قائمة «الموضات» المتداولة ضمن منظمات المجتمع المدني العاملة بالشأن السوري هذه الأيام؛ وقد تم التعبير عن ذلك بشكل واضح خلال فعاليات مؤتمر بروكسل الدولي بنسخته الثامنة، والتي ما تزال مستمرة حتى الآن وتنتهي بالاجتماع الوزاري الذي سيجري نهاية الشهر الحالي.

■ مركز دراسات قاسيون

إلى جانب التعافي المبكر، «الذي خصص له مركز دراسات قاسيون مادة نشرت مطلع نيسان الماضي بعنوان: التعافي المبكر... جزرة العقوبات، وأهم من ذلك: أداة من أدوات خطوة مقابل خطوة»، فإنّ «البيئة الآمنة والمحايدة» تمثل «الموضة» رقم 2 بعد التعافي المبكر، ضمن هذا المؤتمر المشار إليه آنفاً، وفي إطار مقترحات المشاريع التي يجري تقديمها خلال هذه الفترة للمانحين الدوليين من قبل المنظمات.

دفْعُ هذين المصطلحين إلى الواجهة، يستدعي التفكير بالغايات والأهداف المنشودة من ذلك، خاصةً أنّ المؤسسات الدولية، وفي ظل الهيمنة الغربية التي ما تزال مستمرة عليها، دائماً ما تحوّل مشاريعها الكبرى إلى جملة من التفاصيل والمصطلحات «التقنية» التي يبدو كلّ منها بريئاً تماماً إذا ما أخذ وحده.

ربما أفضل مثال على المشروعات التي يجري تغليفها بجملة من المصطلحات التقنية والجزئية، مشاريع صندوق النقد الدولي التي حملت عبر عقود متتالية عنواناً واحداً صالحاً لكل زمانٍ ومكان هو «الإصلاح الهيكلي»، والذي تبين مع التجارب المختلفة، في مصر مثلاً، أنّ المقصود به هو جملة من التغييرات العميقة ذات التأثير التدميري، وعلى رأسها الدفع باتجاه الخصخصة والتقشف الحكومي على حساب العمال والفقراء وإضعاف أي دور اقتصادي اجتماعي لجهاز الدولة، وصولاً إلى حالة تصبح فيها البلاد رهينة للأموال الساخنة ولأسعار الفائدة التي يقررها الفيدرالي الأمريكي.

أصل الاصطلاح

بالعودة إلى «البيئة الآمنة والمحايدة»، فإنّ ظهوره مؤخراً، وخلافاً للـ«التعافي المبكر»، ليس ظهوره الأول؛ فقد بدأ تداول المصطلح مع ستيفان دي مستورا، المبعوث الدولي الخاص الثالث لسورية، وخاصة عام 2017 عند الحديث عن أربع سلالٍ لمناقشة وتنفيذ القرار 2254.

السلال الأربع هي على التوالي: 1- الحكم الانتقالي، 2- الدستور، 3- الانتخابات، 4- مكافحة الإرهاب. وبالتوازي مع الحديث عن هذه السلال، كرر دي مستورا الحديث عن ضرورة الوصول إلى «بيئة آمنة ومحايدة» رابطاً إياها بشكلٍ خاص بالانتخابات، أي بكونها البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات وذلك خلافاً لموقع التعبير المختصر «البيئة المحايدة» الذي ورد في القرارات الدولية كما سنبين تالياً.

تعبير «البيئة الآمنة والمحايدة» بشكله هذا، لم يرد في أيٍّ من القرارات الدولية الخاصة بسورية، لا في بيان جنيف 2012 ولا في القرار 2254 لعام 2015. ما ورد في بيان جنيف هو التالي: «إنشاء جسم حكم انتقالي يستطيع إنشاء بيئة محايدة يمكن أن يجري ضمنها الانتقال».

أي أنّ إنشاء «بيئة محايدة» وفق منطق بيان جنيف، والذي تمّ تأكيده في 2254، هو وظيفة من وظائف «جسم الحكم الانتقالي» والذي بدوره، يجري تشكيله عبر التفاوض والتوافق بين السوريين.

ليس بعيداً عن المنطق الربط بين «البيئة المحايدة» أو «البيئة الآمنة والمحايدة» والانتخابات؛ فمن الممكن، على الأقل منطقياً، القول إنّ الانتخابات ينبغي أن تتم في «بيئة آمنة ومحايدة». ولكن في الإطار الاصطلاحي الخاص بالأمم المتحدة نفسها، فإنّ الانتخابات عادة ما يتم ربطها بالشفافية والنزاهة وليس بـ«بيئة آمنة ومحايدة». ولكن في كل الأحوال، فإنّ ذلك لا يغير من جوهر الأمر، وهو أنّ تكوين هذه «البيئة» هو وظيفة من وظائف جسم الحكم الانتقالي.

ولكن في الوقت نفسه، فإنّ حصر فكرة «بيئة آمنة ومحايدة» في حدود الانتخابات، يعني ضمناً القفز فوق «جسم الحكم الانتقالي»، بافتراض أنّ وظيفته متحققة ضمناً عبر تهيئة البيئة الآمنة والمحايدة.

الحديث اليوم عن «بيئة آمنة ومحايدة» مع رفع الحل السياسي الشامل على الرف يعني ضمناً رفع 2254 نفسه على الرف ويعني عملياً التهديد الضمني بتحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم «آمن» و«هادئ» و«متعافي»

شبكة الاصطلاحات

كما هو الأمر مع «الإصلاح الهيكلي»، لا يمكن فهم أيٍ من الاصطلاحات التقنية التي تستخدمها المؤسسات الدولية، إلا ضمن شبكة الاصطلاحات المقترنة به.

بهذا المعنى، لا يمكن الفصل بين «البيئة الآمنة والمحايدة» و«التعافي المبكر»؛ فالمشترك بينهما هو عدم وجود إمكانية واقعية لتطبيق أي منهما دون الانتقال السياسي، والمشترك أيضاً هو أنّ تصديرهما إلى الواجهة، يعني ضمناً القفز فوق فكرة الانتقال السياسي نفسها، وضمناً فوق فكرة الحل السياسي، نحو «التسوية»، وليس التسوية بين السوريين، بل التسوية بين «المجتمع الدولي»/الغرب، وبين السلطات في سورية؛ ليس فقط النظام السوري، بل وأيضاً سلطات الأمر الواقع.

في هذا السياق أيضاً، يمكن فهم أنّ الحديث والاهتمام من جانب الغرب والأمم المتحدة بـ«اللامركزية» يأتي في السياق نفسه؛ حيث يجري تحويل التسوية الشاملة الموحدة لسورية، إلى جملة من التسويات الجزئية في عدة مناطق من الخارطة السورية.

لنتذكر راند!

ربما يبدو الكلام أعلاه تحاملاً غير موضوعي على المؤسسات الدولية، وعلى الغرب ضمناً، خاصة إذا وضعنا ما يجري طرحه على خلفية الاستعصاء طويل المدى بما يخص الحل السياسي في سورية، وإذا قبلنا «حسن النوايا» القائل بأنّه في ظل عدم وجود حل شامل فإنّه من الضروري البحث عن حلول جزئية، بهذه الطريقة أو تلك.

قراءة النتاج الفكري لمعهد راند الأمريكي، وهو أحد أهم المعاهد التابعة للمجمع الاستخباري الأمريكي، والذي كان حجراً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية منذ انطلاق الحرب الباردة، تسمح بتبديد «حسن النوايا» المفترض.

في جملة التقارير التي أصدرها المعهد ابتداءً من 2015 على أساس سنوي تحت عنوان «سلام من أجل سورية» «راجع: راند النصرة... صندوق باندورا! نشرت في قاسيون بتاريخ: 2018/1/6»، تكرر في كل التقارير تقريباً حديثٌ مفاده ما يلي: «ليس هنالك حل شامل للأزمة السورية، ينبغي البحث عن حلول من تحت إلى فوق، انطلاقاً من المحليات باتجاه الكل». وبين الآليات التي جرى تشجيعها هي «الانتخابات المحلية» و«الحوكمة المحلية» وإلخ.

أي أنّ هذا المعهد، وفي ظل الحديث السياسي المعلن لواشنطن عن دفعها نحو تنفيذ القرار 2254 القائل بانتقال سياسي وبجسم حكم انتقالي، كانت عملياً تدفع باتجاه آخر هو الاتجاه الذي عبّر عنه صراحة فيما بعد، جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الأسبق للأزمة السورية، حين قال إنّ «الركود هو الاستقرار»، وإنّ «مهمتي هي تحويل سورية إلى مستنقع للروس».

السياق الراهن

لمزيد من ربط الأمور، لا بد من وضع الرواج الحالي لكل من التعافي المبكر والبيئة الآمنة والمحايدة، ضمن السياق الراهن للعمل الأمريكي/الغربي تجاه سورية.

هذا السياق باتت كلمة سره هي «خطوة مقابل خطوة»، ومفتاحه هو «تغيير سلوك النظام»، والذي، ليس مصادفة، أنه تحول إلى الشعار السياسي الأساسي للغرب ابتداءً من 2016.

بالمحصلة، فإنّ الحديث اليوم عن «بيئة آمنة ومحايدة» مع رفع الحل السياسي الشامل على الرف، يعني ضمناً رفع 2254 نفسه على الرف، ويعني عملياً التهديد الضمني بتحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم... «آمن» و«هادئ» و«متعافي»!

هل يُسمح لك بانتقاد السلطة الحقيقية؟

منذ سنوات طفولتي، كنت دائماً على دراية بأن النشاط السياسي والاحتجاجات كانت سمة منتظمة للحياة الجامعية، حيث تمثل حركة الستينيات ضد حرب فيتنام إحدى قممها. بدت الاحتجاجات السياسية جزءاً طبيعياً من سنوات الكلية، مثل الامتحانات النهائية. على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، رفعت حركة «حياة السود مهمة» مثل هذه الاحتجاجات على مستوى البلاد من قبل طلاب الجامعات إلى آفاق جديدة، سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه، وغالباً ما تضمنت مسيرات كبيرة أو اعتصامات أو تخريباً، وربما كان هذا مدفوعاً بتزايد تأثير الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. وعلى عكس الحقبة السابقة، نددت معظم وسائل الإعلام والطبقة السياسية في مؤسستنا بشدة بأي اقتراحات لنشر الشرطة لقمع العنف. في الواقع، في كثير من الحالات أو معظمها، تنحت قوات إنفاذ القانون المحلية ولم تفعل شيئاً.

■ رون أونز
ترجمة: قاسيون

أصبحت العديد من الجامعات متورطة بشدة في مثل هذه الاحتجاجات. أعادت جامعة ييل تسمية كلية كالهون السكنية الخاصة بها في أوائل عام 2017، وقائمة تغييرات الأسماء بسبب احتجاجات جورج فلويد عام 2020 طويلة جداً لدرجة أنها تمتلك صفحة ويكيبيديا خاصة بها. أصبحت الهجمات اللفظية أو حتى الجسدية ضد رموز وتماثيل أشهر رؤساء أمريكا والأبطال الوطنيين شائعة جدًا، وغالباً ما تم الإبلاغ عنها بشكل إيجابي في وسائل الإعلام. دعا مقال رأي رئيسي في صحيفة نيويورك تايمز إلى استبدال نصب جيفرسون التذكاري بتمثال شاهق لامرأة سوداء بينما طالب أحد كتاب الأعمدة المنتظمين في التايمز مراراً وتكراراً بأن تعاني جميع المعالم الأثرية التي تكرم جورج واشنطن من مصير مماثل. زعم العديد من المراقبين أن أمريكا بدت وكأنها تمر بنسختها الخاصة من الثورة الثقافية الصينية، وسط ادعاءات واسعة النطاق بأن قسماً كبيراً من ماضينا التاريخي بأكمله ملوث بشكل لا يمكن إصلاحه، وبالتالي كان لا بد من محوه من الساحة العامة.

من الطبيعي أن يستوعب طلاب الجامعات الشباب الذين بدأوا دروسهم في سبتمبر/أيلول 2023 هذا التاريخ الطويل من السماح، أو حتى تمجيد الاحتجاجات العامة ضد الظلم بأنّه عام على جميع القضايا. ثم في غضون أسابيع، شن مسلحو حماس غارة مفاجئة جريئة بشكل ملحوظ. لقد فاجأت غزة المحاصرة «الإسرائيليين» وتغلبت على الدفاعات عالية التقنية التي ربما كلفت بنائها نصف مليار دولار. وقُتل عدة مئات من الجنود وضباط الأمن «الإسرائيليين». وتم أسر نحو 240 جندياً ومدنياً «إسرائيلياً» وإعادتهم إلى غزة كسجناء، حيث كانت حماس تأمل في مبادلتهم بإطلاق سراح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين احتُجزوا لسنوات في السجون «الإسرائيلية»، وفي ظل ظروف وحشية غالباً.

كالعادة، صورت وسائل الإعلام الرئيسية المؤيدة «لإسرائيل» بأغلبية ساحقة الهجوم بطريقة أحادية الجانب للغاية، وخالية من أي سياق تاريخي، وهو النمط الذي تم اتباعه على مدى ثلاثة أجيال. ونتيجة لذلك، تلقت «إسرائيل» تدفقاً هائلاً من التعاطف الشعبي والنخبوي أثناء حشدها لشن هجوم انتقامي على غزة.

وبينما كانت الجسور الجوية الأمريكية توفر طوفاناً لا ينتهي من الذخائر الضرورية، بدأ «الإسرائيليون» حملة قصف جوي ضخمة ضد غزة المكتظة بالسكان، وسكانها الذين لا حول لهم ولا قوة. تكبدوا خسائر فادحة، معظمها بسبب القنابل التي يبلغ وزنها ألفي رطل، والتي لم يتم استخدامها من قبل ضد أهداف مدنية. وسرعان ما تحولت أجزاء كبيرة من غزة إلى قمر، مع تدمير حوالي 100 ألف مبنى، بما في ذلك المستشفيات والكنائس والمساجد والمدارس والجامعات والمكاتب الحكومية والمخابز، وجميع البنية التحتية الأخرى اللازمة للحفاظ على الحياة المدنية.

ومع إعلان قادة «إسرائيل» علناً عن خططهم للإبادة الجماعية لأعدائهم الفلسطينيين، وارتكاب القوات «الإسرائيلية» أكبر مذبحة متلفزة للمدنيين العاجزين في تاريخ العالم، تعرضت المنظمات الدولية تدريجياً لضغوط قوية لحملها على التورط في الصراع الدائر. وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول، قدمت جنوب إفريقيا مذكرة قانونية من 91 صفحة إلى محكمة العدل الدولية، تتهم فيها «إسرائيل» بارتكاب جرائم إبادة جماعية. وفي غضون بضعة أسابيع، أصدر فقهاء محكمة العدل الدولية سلسلة من الأحكام شبه الإجماعية، التي تدعم هذه الاتهامات وتعلن أن سكان غزة معرضون لخطر جسيم من التعرض لإبادة جماعية محتملة على أيدي «إسرائيل».

في العقود الماضية، ربما مرت هذه الأحداث المروعة دون أن يلاحظها أحد نسبياً، حيث كان حراس وسائل الإعلام الرئيسية المؤيدين لإسرائيل بأغلبية ساحقة يضمنون عدم وصول سوى القليل من هذه المعلومات المؤلمة إلى أعين أو آذان الأمريكيين العاديين. لكن التطورات التكنولوجية غيرت هذا المشهد الإعلامي، حيث أصبحت مقاطع الفيديو المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي غير الخاضعة للرقابة نسبياً، مثل: تيك توك وتويتر التابع لإيلون ماسك، تتحايل بسهولة على هذا الحصار. على الرغم من عقود من المعاناة والقمع، كان الفلسطينيون في غزة شعباً عصرياً تماماً، ومجهزين جيداً بالهواتف الذكية، وتمت مشاركة المشاهد التي صوروها في جميع أنحاء العالم، وسرعان ما اجتذبت جماهير ضخمة بين الشباب الأمريكيين الذين اعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للأخبار..

إنّ التدمير الكامل لغزة والذبح الجماعي أو التجويع المتعمد للملايين من سكانها يشكل بشكل واضح «إبادة جماعية» هائلة، وفي غضون أسابيع تبنى الناشطون الطلابيون في جميع أنحاء حرم الجامعات هذه الصرخة، وبدأوا في تنظيم احتجاجات عامة ضد المجزرة البشعة التي ترتكبها «إسرائيل». لكن تمّ قمعهم بشكل فاق أيّ تصوّر، سواء من قبل الشرطة أو الأمن، أو حتّى بالسماح للمجموعات الصهيونية بمهاجمتهم والإساءة لهم. لم أسمع من قبل عن السماح لحشود منظمة من البلطجية الخارجيين بالاعتداء العنيف على المتظاهرين الطلاب الأمريكيين المسالمين في حرمهم الجامعي.

> **إنّ التدمير الكامل لغزة والذبح الجماعي أو التجويع المتعمد للملايين من سكانها يشكل بشكل واضح «إبادة جماعية» هائلة**

قبل بضع سنوات، تفاخَرَ أحد كبار المسؤولين السابقين في لجنة الشؤون العامة «الإسرائيلية» «إيباك» أمام صحفي صديق بأنه إذا كتب أي شيء على منديل بسيط، فإنه يستطيع في غضون 24 ساعة الحصول على توقيعات سبعين عضواً في مجلس الشيوخ لتأييده، ولا تقل القوة السياسية التي تتمتع بها «رابطة مكافحة التشهير» عنه في القوة. لذلك لم يكن مفاجئاً أن الأغلبية الساحقة من الحزبين 320–91 في مجلس النواب أقرت الأسبوع الماضي مشروع قانون يوسع معنى معاداة الصهيونية ومعاداة السامية في السياسات المناهضة للتمييز التي تتبعها وزارة التعليم من خلال تقنين التعريفات المستخدمة في حقوقنا المدنية لتصنيف تلك الأفكار على أنها تمييزية.

يُظهر هذا لنا بشكل جلي أنّ النخبة الأمريكية الحاكمة مستعدة لأي وسيلة قمع لحماية «مواطن السلطة الحقيقية»، والمشاريع والدول التي تخدم هذه السلطة. ولأسباب مماثلة، أعتقد أن عشرات الآلاف من القتلى من سكان غزة لم يفقدوا حياتهم عبثاً. وبدلاً من ذلك، هيمن استشهادهم على وسائل الإعلام العالمية طيلة الأشهر الخمسة الماضية، الأمر الذي كشف للعالم أجمع بشكل قاطع عن الإفلاس الأخلاقي للنظام الدولي الذي حكم عليهم بمصيرهم. ربما بدأ الآن مئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم يطرحون على أنفسهم أسئلة لم يفكروا فيها من قبل. أظن أن المسؤولين عن تدمير غزة قد يندمون على اليوم الذي ساعدوا فيه على فتح الأبواب التي ربما كانوا يرغبون في نهاية المطاف في إبقائها مغلقة بإحكام.

شركات محظية تحتكر استيراد وتصدير الأغنام والعجول!

آخر إبداعات التربح على حساب الثروات المحلية وحاجات الاستهلاك، ولمصلحة البعض المحظي طبعاً، هي فسح المجال أمام هؤلاء لحصد الأرباح الكبيرة من خلال استيراد أعداد كبيرة من الأغنام والعجول، مقابل تصدير ذكور العواس!

فقد نقلت صحيفة الوطن بتاريخ 2024/5/16 عن «مصدر»: أن «الحكومة ولأول مرة منذ 12 عاماً بدأت باستيراد قرابة أربعة ملايين من رؤوس العجل والغنم بأوزان وأعمار صغيرة، وأن أولى الدفعات بدأت بالوصول إلى سورية، حيث ستوزع على المربين وتعزز الثروة الحيوانية السورية، وستتم تربيتها وعلفها محلياً، ولا سيّما أن موسم الأمطار كان جيداً على سورية وولّد مساحات خضراء وكميات كبيرة من النخالة والتبن والشعير وكل ما يلزم لعلف الحيوانات».

وأضاف المصدر: «إن العجول والأغنام ستتغذى من الثروات الطبيعية للأراضي السورية، وعند بلوغها الوزن الطبيعي للتصدير، ووفقاً لحاجة السوق آنذاك، سيقرر إما السماح بتصديرها والاستفادة من قطع التصدير، أو تخصيصها بالكامل للسوق المحلية، علماً أن كل الرؤوس المستوردة تم تسديد قيمتها بالليرة السورية من دون تخصيص أي قطع أجنبي من خلال فائض قطع التصدير المتوفر لدى عدد من المصدرين السوريين».

تناقضات ومغالطات!

حديث المصدر أعلاه فيه الكثير من المغالطات والمتناقضات!

فليست الحكومة هي من ستقوم بعمليات الاستيراد، بل البعض المحظي من تجار الاستيراد والتصدير!

والحديث عن التسديد بالليرة السورية دون تخصيص قطع لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها تجاه حسن استثمار قطع التصدير المتاح لدى المصدرين لتلبية احتياجات محلية أكثر أهمية، ولا يوجد إنتاج محلي منها!

أما الحديث عن توفر الأعلاف، ربطاً مع موسم الأمطار والمساحات الخضراء، فهو لغو لا قيمة له، فالقطعان المحلية تعاني سلفاً من مشكلة الأعلاف وتوفرها، كماً ونوعاً وتوقيتاً!

وكذلك الحديث عن توزيع الأعداد المستوردة من الأغنام والعجول على المربين لتعزيز الثروة الحيوانية، المتناقض مع التسمين بغاية التصدير اللاحق!

والسؤال الذي يفرض نفسه هل الغاية فعلاً هي تعزيز الثروة الحيوانية، أم استنزاف ما هو موجود منها، مع ضمان تحقيق الأرباح الكبيرة في جيوب البعض المحظي؟!

غياب الأرقام والبيانات!

وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى غياب الإحصاءات الرسمية عن أعداد الثروة الحيوانية، والتي من المفترض أنه بموجبها يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، سواء فيما يتعلق بعمليات التصدير أو بعميات الاستيراد، والأهم آليات الحفاظ على قطعان الثروة الحيوانية، والسعي لزيادة أعدادها وتوفير مستلزمات وضرورات ذلك!

لكن أياً من ذلك غير متوفر، والنتيجة هي استنزاف قطعان الثروة الحيوانية تباعاً!

فحتى الأرقام التي تتحدث عن بعض الأعداد من القطعان فهي تقديرية غالباً، وبعضها مرتبط بما يتم توزيعه من أعلاف بحسب الأعداد المسجلة، والتي لا يمكن التعويل على دقتها بمطلق الأحوال!

الشركات المحظية ستتكسّب من عمليات الاستيراد وإعادة التصدير بعد التسمين مع هامش إضافي للتربح من خلال ما يمكن أن تطرحه هذه الشركات في السوق للاستهلاك المحلي

مزيد من استنزاف الثروة الحيوانية!

الآلية المبتدعة أعلاه بمجملها غايتها تحقيق الأرباح الكبيرة من خلال السماح بتصدير أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية المحلية المتمثلة بذكور العواس، مقابل استيراد أعداد أكبر من العجول وذكور الأغنام للتسمين وإعادة التصدير، بعد ضخ جزء منها إلى السوق المحلي للاستهلاك، فالثروة الحيوانية المحلية من الناحية العملية سيتم تقليص أعدادها وليس زيادتها!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أعداد الثروة الحيوانية تتراجع عاماً بعد آخر، وذلك لعزوف بعض المربين عن تربيتها بسبب قلة الأعلاف وارتفاع أسعارها، وبالتالي ارتفاع تكاليف التربية وارتفاع أسعار منتجاتها «لحوم- حليب ومشتقاته»، مقابل تراجع معدلات الاستهلاك المحلي بسبب الارتفاعات السعرية، بالتوازي مع زيادة نشاط شبكات تهريب قطعان الثروة الحيوانية!

ولعله من أجل زيادة أعداد الثروة الحيوانية، بحال كانت النوايا الرسمية جدية بهذا الشأن، كان الأجدى أن يتم استيراد بعض أنواع الأبقار «للاستيلاد والتكاثر المحلي أو للحلب» وليس استيراد العجول الصغيرة بغاية تسمينها لإعادة التصدير او للاستهلاك المحلي، أما الأهم فهو توفير مستلزمات تعزيز القطعان المحلية «عواس وأبقار وعجول وماعز وجمال»، وخاصة الأعلاف، مع الجدية بمنع تهريبها ومكافحة شبكاتها، مع السعي الجدي إلى تخفيض تكاليف التربية على المربين، وصولاً إلى منتجات أقل سعراً بالنسبة للمستهلكين!

والنتيجة أن الثروة الحيوانية ستتناقص أكثر مما هي متناقصة، سواء من خلال التصدير أو من خلال عمليات التهريب المستمرة، والأعداد الكبيرة المستوردة هي عجول وذكور أغنام بغاية التسمين وليس بغاية الاستيلاد، ولن تستفيد السوق المحلية من هذه المستوردات إلا بشكل طفيف، كونها معدة لإعادة التصدير سلفاً!

الحرمان من اللحوم الحمراء!

إذا كان المواطن المفقر يعاني سلفاً من إمكانية استهلاك لحوم ذكور العواس أو لحوم العجول بسبب ارتفاع أسعارها الكبير، فإن عمليات التصدير بالأعداد الكبيرة أعلاه لذكور العواس، بالتوازي مع استمرار عمليات التهريب، لا تعني إلا مزيداً من الحرمان بالنسبة للمفقرين!

فالتهليل بالبدائل المستوردة لا تعني فرض حرمان المفقرين من استهلاك لحوم العواس المحلي فقط، بل مع عدم ضمان إمكانية استهلاك هذه البدائل أيضاً، وذلك لسبب

بسيط هو تحكم المستوردين بالسوق المحلي وأسعارها!

مركزة التربح ومزيد من التناقضات!

بيّن مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة المهندس محمد خير اللحام، في حديث لإذاعة شام إف إم بتاريخ 2024/5/18: أن «الأغنام والعجول ستستورد من قبل شركة خاصة بحسب توصية اللجنة الاقتصادية، حيث تتضمن التوصية تصدير 100 ألف رأس من الأغنام السورية شريطة استيراد العدد نفسه من الأغنام والعجول قبل إجراء عملية التصدير، وذلك للحفاظ على استقرار الأسواق، مشيراً إلى أن الاستيراد سيكون لتغطية السوق المحلية، وستكون هناك عوائد من القطع الأجنبي من عملية التصدير... هذه العملية ستزيد القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير، أما السوق المحلية لن تتأثر بها لأن الشركة ستستورد وتطرح في الأسواق قبل عملية التصدير». مبيناً أن: «هناك موافقة ثانية من اللجنة الاقتصادية لشركة خاصة تسمح لها باستيراد 3 ملايين رأس من الأغنام بقصد التسمين وإعادة التصدير، ولكن إذا كانت السوق المحلية بحاجة أغنام سيدخل منها عدد معين إلى السوق بعد إجراء الدراسات اللازمة للواقع».

الحديث أعلاه فيه المزيد من التوضحيات التي يجب التوقف عندها!

فعمليات التصدير السابقة لذكور العواس، التي كانت تتم بموجب موافقة اللجنة الاقتصادية، كانت تتضمن الأعداد الكلية المسموح بتصديرها، مع وضع سقوف عددية لكل مُصدّر «كانت بحدود 5000 رأس كسقف تصديري»، بحيث يقوم بهذه العملية مجموعة من المُصدرين، وليس مُصدر واحد منفرد!

أما وفقاً للحديث أعلاه فقد تم حصر عمليات تصدير ذكور العواس بشركة واحدة فقط الآن، ولكامل الأعداد البالغة 100 ألف رأس، أي مركزة العملية بهذه الشركة الوحيدة المحظية، مع مركزة الأرباح الكبيرة الناجمة عنها!

ومن غير المفاجئ أن أولى الدفعات المستوردة من العجول والأغنام وصلت، بحسب حديث «المصدر» لصحيفة الوطن أعلاه، فالشركة التي احتكرت عملية التصدير محظية وواصلة على ما يبدو، بحيث بدأت بعمليات الاستيراد بشكل مسبق، تمهيداً للبدء بعمليات التصدير اللاحقة لذكور العواس المحلي، التي حظيت باحتكارها مع مرابحها!

أما الموافقة للشركة الثانية، التي لا تقل حظوة عن الأولى، فقد مركزت عمليات استيراد 3 ملايين رأس من الأغنام من قبلها منفردة أيضاً، بغاية التسمين وإعادة التصدير، إما للأعداد كاملة أو بعد وضع جزء منها في السوق المحلي للاستهلاك، ولا مجال للحديث هنا عن مربين وتوزيع هذه المستوردات عليهم، فالشركة هي من ستقوم بعمليات التسمين وهي من ستقوم لاحقاً بعمليات إعادة التصدير!

مبررات وذرائع لا طائل منها!

إن الحديث عن استقرار الأسواق، وتأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والعجول، هو حشو لغوي للتسويق الإعلامي لتبرير ما لا يمكن تبريره، سواء على مستوى استنزاف الثروة الحيوانية المحلية، أو على مستوى المزيد من التحكم بالسوق المحلية التي تفرضها آليات الاحتكار التي حظيت بها الشركتان المنفردتان، اللتان سمح لهما بعمليات الاستيراد والتصدير!

فمقص الأرباح التي تمت مركزتها بالشركتين المحظيتين هو الغاية والهدف من كل الآلية أعلاه، وليس أي شيء آخر!

فهذه الشركات المحظية ستتكسّب من عمليات الاستيراد للأعداد الكبيرة التي سمح بها، وكذلك من عمليات تصدير ذكور العواس، وإعادة تصدير ما تم استيراده من أعداد بعد التسمين، مع هامش إضافي للتربح من خلال ما يمكن أن تطرحه هذه الشركات في السوق للاستهلاك المحلي!

وبهذا المجال يبدو الحديث عن القطع والاستفادة منه في غير مكانها، فكل العمليات الدولارية من خلال التصدير والاستيراد ستصب في مصلحة هاتين الشركتين، ربما باستثناء بعض الرسوم الدولارية المحدودة التي تعود إلى خزينة الدولة فقط لا غير!

الأعلاف إلى مزيد من الأزمات!

الحديث عن استيراد 4 ملايين رأس من الأغنام والعجول وبدء وصولها، بغاية التسمين وإعادة التصدير، يعني أن هذه الأعداد الكبيرة بحاجة إلى كميات كبيرة من الأعلاف خلال الفترة القريبة القادمة، ما يعني أن المنافسة في السوق على الأعلاف سترتفع بين المربين وبين الشركات المحظية المستوردة، مع رجحان كفة حصول هذه الشركات على متطلبات قطعانها المستوردة من سوق الأعلاف طبعاً، على حساب احتياجات قطعان المربين، ما يعني مزيداً من الضغوط على المربين، وصولاً إلى عزوف أعداد إضافية منهم عن عمليات التربية، أي مزيد من الاستنزاف لما تبقى من الثروة الحيوانية المحلية، مع فسح مجال أوسع لتعويض النقص عبر عمليات الاستيراد!

فهل ستكون هذه هي الغاية البعيدة المستهدفة من كل الآلية الرسمية المبتدعة أعلاه، مع مركزة التربح من استنزاف الثروة الحيوانية ومزيد من التحكم بالسوق المحلية واحتكارها، لمصلحة البعض المحظي من كبار التجار والمصدرين، على حساب الثروة الحيوانية، وعلى حساب المربين، وعلى حساب المستهلكين، وعلى حساب الاقتصاد الوطني؟!

خبر عام وتعليق هام... باركود خاص لكل ورقة امتحانية!

يقول الخبر: ذكرت مصادر بوزارة التربية أن سيتم هذا العام اعتماد «الباركود» خلال امتحانات الشهادة الثانوية لضبط العملية الامتحانية، حيث سيكون لكل طالب وفي كل مادة باركود خاص به يلصق على ورقة الإجابة التي لا يمكن استبدالها.

تعليق: يعني هي بدعة جديدة بتتسجل باسم وزارة التربية... لك قصة ضبط العملية الامتحانية صارت مشكلة المشاكل بالنسبة للوزارة... بينما كل المشاكل التانية مالها أهمية بالنسبة إلها... معقول باركود وتكاليف وتقانة وبنفس الوقت مدارس ما فيها معلمين كافيين لاستكمال المناهج مثلاً...!!

يقول الخبر: لفت معاون مدير تنفيذ المرسوم 66 بشار الفروي رداً على المطالبة برفع بدل الإيجار لمستحقي السكن البديل بماروتا سيتي إلى أنه تم وفق قرار لجنة تقدير قيم العقارات، وهي قرارات قطعية، منوهاً إلى أن بدل الإيجار هو مليون ليرة سنوياً وغير قابل للتعديل لأن قرار اللجنة قطعي!

تعليق: لك أجار البيت بالشهر صار بحدود المبلغ السنوي اللي عم يندفع.. غير التأجيل بالتسديد أحياناً... بس حلوة عبارة قرار اللجنة قطعي... طيب ليش قرار السعر التقديري للسكن البديل مو قطعي كمان... وبتحسبوه مع كل تبديل ع الكلف بالنسبة ألكم... فعلاً تبريراتكم عجبة من العجايب!!

يقول الخبر: السورية للاتصالات: تعلن عن حسومات ضمن عرض لمدة 3 أشهر لمشتركي الإنترنت تراسل ADSL برفع سرعة بوابة الإنترنت الأساسية علماً بأن العرض متاح لغاية 2024/6/30.

تعليق: لك قبل العروض يا ريت تحسنوا الخدمة بفرنكين... اللي مشترك بسرعات كبيرة... وبحجم باقات تحميل كبيرة كمان... ما عم يستفيد لا من السرعة ولا من الحجم... شبكة النت بالبلد من سيئ لأسوأ... وفوقها رسوم عالية ع بلا طعمة... ودبروها... قال عروض ومسقوفة زمنياً كمان!!

يقول الخبر: تخفيض مخصصات السيارات من بنزين أوكتان 95 لتصبح 80 ليتراً شهرياً بعد أن كانت 100 ليتر... وتم تعديل كميات البيع على البطاقة من بنزين أوكتان 95 اعتباراً من صباح 2024/5/16 لتصبح 40 ليتراً كل 5 أيام بدلاً من 50 ليتراً كل ثلاثة أيام!

تعليق: مو ع أساس وصلت نواقل المشتقات النفطية وح تنحل الأزمة... ومو ع أساس عم ترفعوا الأسعار كل مرة مشان توفير المادة... فليش لسا تخفيض المخصصات شغال؟! ولا شبكات السوق السودا مو من مصلحتها تنحل الأزمة؟!!

يقول الخبر: منحت هيئة الاستثمار إجازة استثمار جديدة لمشروع إقامة فندق سياحي من سوية 4 نجوم مع متمماته في محافظة حلب، بكلفة تقديرية تتجاوز 54 مليار ليرة سورية. ولفتت الهيئة إلى أن الفندق يقدم خدمات سياحية متنوعة ذات جودة عالية لسكان حلب والسياح الأجانب والمغتربين ويوفر فرص عمل.

تعليق: الله يتم عليهم... استثمار وخدمات سياحية ومبالغ مليارية... وأرباح مرقومة مع امتيازات وإعفاءات وقروض... يعني مشروع كلو أرباح كبيرة وسريعة... بس العترة ع المشاريع الإنتاجية الحقيقية... متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة... بدها فترة تأسيس طويلة وأرباحها محدودة... وصعوباتها كبيرة... يعني حتى إذا في إلها امتيازات فمسحوبة الخير سلفاً...!

يقول الخبر: بيّن مدير زراعة حلب المهندس رضوان حرصوني أنه تمت زراعة 200 هكتار بالشوندر السكري حتى الآن من أصل الخطة المقررة لزراعة 5000 هكتار لهذا العام، مشيراً إلى أنه سيتم تسليم المحصول لمعمل إنتاج السكر في مسكنة، والذي شارفت عمليات إعادة تأهيله على الانتهاء ليوضع في الخدمة مع بداية جني المحصول.

تعليق: انشالله ينجح الموسم... بركي بيرجع يشتغل معمل مسكنة... بس المصيبة إذا كانت كمية المحصول ما بتحقق الجدوى الاقتصادية التشغيلية للمعمل... ويتحول محصول الشوندر لمؤسسة الأعلاف متل العادة...!!

بذار قطن محسنة ومحصول يتم تقويضه تباعاً!

سُلالة مُبشرة من القطن طويل التيلة المُقاوم للأمراض، وبفترة إنتاجية قصيرة لا تتجاوز الـ150 يوماً وبجهود محلية، هي أحدث إنجازات وزارة الزراعة في سياق دعم الفلاح وتشجيعه للعودة إلى زراعة مَحصول استراتيجي هام، سبق أن عزف عنه بعد تكبده الكثير من الخسائر!

لا شك أنه إنجاز مهم؛ فقد صدعت الجهات المعنية آذاننا به الأسبوع الماضي!

لكن ماذا عن توقيت الإعلان المتزامن مع نهاية موسم زراعة القطن الحالي، والمعروف أنه يبدأ من أول شهر نيسان إلى نهايته؟!

والسؤال الأكثر أهمية هل اعتماد نوعيات بذار جديدة محلية سيحول دون تكبد الفلاح المزيد من الخسارات المتلاحقة؟

مزايا «قطن1» بحسب الرسميين!

اعتمدت لجنة تحديد الأصناف، خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2024/5/13 في وزارة الزراعة، سلالة مبشرة من القطن طويل التيلة باسم «قطن1»!

وأوضح وزير الزراعة خلال الاجتماع أن هذا الصنف يعتمد لأول مرة في سورية كقطن طويل التيلة، لأن كل أصناف القطن الحالية متوسطة التيلة، وهو من الأصناف الجيدة المبشرة التي يمكن زراعتها حالياً في محافظتي حماة وحلب، وتم تسميته «قطن1» لأنه أول سلالة طويلة التيلة، لافتاً إلى أن الأصناف السورية جيدة ومتميزة بمواصفاتها التكنولوجية والقياسية، وملائمة للبيئات السورية، ويأتي هذا الصنف داعماً للمساحات التي سيتم زراعتها بالقطن، مبيناً أن إدخاله إلى الحقول أمر في غاية الأهمية، كخطوة في طريق العودة إلى ماكنا عليه من إنتاج احتياجاتنا من القطن وتأمين مستلزمات الصناعة والتوقف عن الاستيراد!

هذا ولفت المدير العام للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتور موفق جبور أن هذا الصنف يعادل الأقطان المصرية، وهو الصنف الأول على مستوى سورية حالياً الذي يعتمد مواصفات نوعية ممتازة، وهذه ميزة إيجابية حيث تم التركيز على الصفات النوعية، إضافة إلى موضوع الإنتاجية.

وبينت الدكتورة جميلة درباس من إدارة بحوث القطن أن هذه السلالة تتميز بعمرها القصير 150 يوماً، إضافة إلى صفاتها التكنولوجية المميزة التي تكسبها ميزة سعرية عالية.

لا شك أن الحديث الرسمي أعلاه مبشر! لكن هل فعلاً هناك نوايا رسمية جدية لإعادة زراعة وإنتاج محصول القطن لتأمين احتياجاتنا المحلية والتوقف عن الاستيراد؟!

وهل الفلاح، الذي لا يزال يُعاني ارتفاع التكلفة، ينتظر مزايا تبديل نوعية البذار وجودة المحصول، رغم أهمية ذلك طبعاً، أم هو متلهّف للدعم الحقيقي، الذي يبدأ بتأمين مستلزمات الزراعة، وينتهي بسعر مناسب يكفيه شرور العوز!

صحوة متأخرة أم فخّ!

غدت الخسارة الرفيق الملازم للفلاح المفقر موسماً تلو الآخر، حتى امتنع معظم الفلاحين عن زراعة القطن، وخسرت سورية محصولها الاستراتيجي وذهبها الأبيض!

ولعل الحديث عن الأسباب معروف، فلطالما تطرّقنا في قاسيون لها، ولطالما قرعنا ناقوس الخطر حيالها، وكذلك كان حال أحاديث الفلاحين المكتوين بالخسارات المتراكمة طيلة السنين الماضية، إلا أن الحكومة لم تعر ذلك انتباهاً، واستمرت بسياساتها المقوّضة للإنتاج الزراعي، والمفقرة للفلاح!

لتأتي اليوم الجهات ذاتها وترفع شعار تشجيع الفلاحين على زراعة هذا المحصول والتوسع به، آملةً ضخ الدماء في شرايين هذه الزراعة التي كانت على قائمة الزراعات الاستراتيجية يوماً ما!

لكن بالنسبة إلى الفلاح الذي فقد ثقته بالحكومة وبصدق نواياها، يخشى أن يغدو الضحية من جديد، كما هو حال مزارعي القمح! فبعد المُغامرة بالزراعة والتعب وتحمل التكاليف، وبالتالي تفويت فرصة زراعة محاصيل أخرى أكثر جدوى اقتصادية، تقوم اللجنة الاقتصادية بوضع أسعار زهيدة وغير مجزية!

فما فائدة الإنتاجية العالية للقطن، إذا كانت الأسعار قريبة من تكاليف الإنتاج، أو دونها؟ وما فائدة البذار المحسنة دون وجود دعم لمستلزمات الزراعة والري والأسمدة؟

حسابات الحقل البحثي والبيدر الفعلي!

من المفروغ منه أن المصلحة تقتضي تطوير البذار وتحسينها محلياً، كي يكون الحصاد أفضل كماً ومواصفة، لكن ينبغي تسليط الضوء على أنه مهما كان نوع البذار المستخدم فلن ينجح دون دعم، ودون أرض غنية محروثة ومسمدة، ودون برنامج ري وفير، وأجواء مناخية مناسبة!

فكما هو معروف فقد تم تطوير «قطن1» في حقول الاختبارات البحثية، المجهزة بكل المقومات الضرورية لنجاح الاختبار، بكل مستلزماته وضروراته!

فهل هذه المقومات والمستلزمات والشروط المخبرية في الحقل البحثي متوفرة للفلاح في أرضه؟!

فالواقع في الحقل مختلف تماماً عمّا هو عليه في المختبر الحقلي، والمهمة لا تقف عند تأمين بذار جيدة دون أدنى شك، بل ينبغي العمل الجدّي لتأمين مستلزمات العملية الزراعية كافة مع دعمها، وختامها بوضع سعر عادل ومجزٍ للمحصول، وهو مالم تفعله الحكومة على مدار سنوات وأعوام طويلة!

فهل هي صحوة حكومية متأخرة، أم إنها فخ من فخاخها المعتادة، بغية توريط الفلاحين بزراعة البذار الجديدة وتحميلهم أعباء خسارة محصولهم مجدداً؟

وهذا ليس نوعاً من التجنّي على الحكومة، فقد سبق أن حدث ذلك مع محصول الشوندر في أحد المواسم، وفي غالبية مواسم القمح خلال السنوات الماضية وحتى الآن!

محصول متراجع بشكل مطرد ومقصود!

فيما يلي جدول توضيحي مكثّف، سبق أن تم نشره عبر قاسيون، يبين خلاله تراجع محصول القطن بالمساحة وبحجم الإنتاج:

العام	المساحة المزروعة/ألف هكتار	كمية الإنتاج/ألف طن
2007	192,8	711,5
2010	172,4	628,3
2015	45,1	130,5
2020	32,5	74
2021	29,3	14,1

الأرقام توضح أن التراجع في المحصول كان قد بدأ وبشكل كبير في عام 2015 مع تبني سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق وتخفيض الدعم، والمستمرة حتى الآن بشكلها الأكثر تشوّهاً وظلماً!

فإهمال القطاع الزراعي الاستراتيجي بدأ مبكراً وليس وليد الأزمة كما تتذرع الجهات الرسمية، مع عدم نفي ما تسببت به سنوات الأزمة والحرب من أضرار على قطاع الزراعة وغيره من القطاعات الأخرى، والتي باتت كارثية مع الاستمرار بالنهج الرسمي المتبع نفسه!

وتأكيداً على ذلك ننقل ما صرح به مدير الزراعة في محافظة الحسكة، علي خلوف الجاسم، لصحيفة تشرين بتاريخ 2024/5/14 حيث قال: «إن المساحة المزروعة بالقطن في محافظة الحسكة تراجعت منذ العام 2011 وحتى الآن بنسبة 9% تقريباً، فقد كان هناك نحو 53 ألف هكتار تُزرَع سنوياً بهذا المحصول، في حين لا تصل المساحات المزروعة الآن إلى 5000 هكتار... كان متوسط إنتاج المحافظة من القطن قبل عام 2011 يصل إلى أكثر من 237 ألف طن سنوياً، لكن في موسم 2014 لم تتجاوز المساحة المزروعة بهذا المحصول 20 ألف هكتار. وكان عدد مزارعي القطن في محافظة الحسكة قرابة ألفي مزارع، أما الآن فلا يتجاوز عددهم 15 مزارعاً».

الأكثر سوءاً هو تصدير القطن الخام دون أية قيمة مضافة، مقابل استيراد الأقطان المحلوجة، بالتوازي مع استمرار توقف بعض المحالج عن العمل!

وكمثال إضافي يؤكد الإهمال الحكومي الرسمي، هو ما كشف عنه رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج محمد عزوز الموسم الماضي بتاريخ 2023/10/16 حول رفض وزارة المالية تحويل ثمن أقطان الفلاحين، برفضها لقرض بقيمة 562 مليار ليرة طلبته المؤسّسة العامة للأقطان لتسديد ثمن كميات الأقطان المستلمة من الفلاحين عن ذاك الموسم، والتي تقدّر بـ56 ألف طن فقط، والذي بدأت عمليات توريد إنتاجه إلى مراكز الاستلام ومحالج الأقطان في المحافظات بدءاً من 2023/10/1!

فهل مع هذا النهج الرسمي المتبع يمكن الاستبشار بمواسم واعدة للمحاصيل الاستراتيجية، أو بمزيا إنتاجية إضافية تنعكس إيجاباً على حجم الإنتاج وعلى الفلاح وعلى الاقتصاد الوطني؟!

الواقع في الحقل مختلف عمّا هو عليه في المختبر والمهمة لا تقف عند تأمين بذار جيدة بل العمل لتأمين المستلزمات الزراعية وبوضع سعر مجزٍ للمحصول!

ممهدات جديدة... فهل سترتفع أسعار الغاز المنزلي المدعوم؟

حلقة أسبوعية جديدة من مسلسل الزيادات السعرية، البطل فيها هذه المرة هو الغاز «المنزلي الحر والصناعي»، حيث أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كما عودتنا دائماً، قراراً ليلياً يقضي بتعديل أسعار المحروقات يوم الأحد الماضي بتاريخ 2024/5/12، بحيث حددت سعر مبيع أسطوانة الغاز المنزلي الحر بـ100,000 ليرة، والصناعي بـ190,000 ليرة! فما هي تداعيات هذا القرار الجديد؟ وهل هو مقدمة مع غيره لقادم سعري أكثر كارثية سيطال الغاز المنزلي المدعوم؟

تداعيات تبدأ ولن تنتهي... والمواطن المتضرر الأكبر!

مما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار أسطوانة الغاز الصناعي، لتعادل 190 ألف ليرة بعد أن كانت بـ 119 ألف ليرة، أي بنسبة زيادة 59,66%، له تأثيرات كبيرة على العديد من المهن والحرف والمحال التي تعتمد عليه كأحد مصادر الطاقة التشغيلية!

فأي زيادة سعرية ستنعكس سلباً على التكاليف التشغيلية للمهن والحرف والمحال، وبالتالي ستزيد من أسعار سلعها وخدماتها، وبالتالي فنحن أمام سلسلة من الزيادات السعرية على العديد من السلع والخدمات!

ولعلنا فعلاً بدأنا نلمس هذه الزيادة بأسعار المعجنات مثلاً، وبعض المأكولات كالشاورما والفتات والحمص والفول والفلافل!

في هذا السياق صرح رئيس جمعية الغاز سليم كلش لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/5/14 بقوله: «خاطبنا مديرية التموين وأرسلنا إليها كُتباً لتتم إعادة النظر بإصدار تسعيرة جديدة لأسطوانات الغاز الصناعي؛ وبعد ذلك تصدر تسعيرة جديدة للمأكولات كونها تعمل على الغاز الصناعي»، مضيفاً: «من الطبيعي أن ترتفع أسعار المأكولات وذلك لأن صاحب المحل أو المطعم سيضطر لشراء أسطوانة الغاز الصناعي بسعر حر»!

كما وصرح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة للموقع نفسه وبالتاريخ ذاته: «إن أسعار الغاز الصناعي زادت وذلك سينعكس حتماً على الأسعار، فعندما يضطر صاحب المطعم إلى شراء أسطوانة الغاز بسعر حر فإنه سيرفع الأسعار... نحن كجمعية أرسلنا شكاوى من أصحاب المطاعم والأفران التي تبيع معجنات ووجبات بأن المخصصات لا تكفيهم ويضطرون للشراء بسعر حر، لذلك فإن صاحب المحل يضطر لرفع أسعار المواد التي تعمل على الغاز الصناعي»، وختم أمين السر حديثه بالقول: «التكاليف تزداد في كل شيء، وآخر دراسة لرفع أسعار المأكولات الشعبية تمت منذ شهرين؛ واليوم تقوم الجمعية بإعداد دراسة جديدة لرفع الأسعار، وأحد أسباب رفع الأسعار قلة مخصصات الغاز المخصصة لهم»!

إذاً المواطن المفقر سيعاني من موجة غلاء جديدة ستشمل الطعام والشراب، وعدداً لا يمكن حصره من المواد والسلع، إضافة إلى المشمولين بالقرار أعلاه من غير مستحقي الدعم كمتضررين «دبل»، فالغاز المنزلي الحر أيضاً ارتفع من 75000 ليرة إلى 100 ألف ليرة، أي بنسبة زيادة 33%!

ومن المفروغ منه أن هذه الزيادات السعرية الرسمية ستكون مهمازاً لمثيلاتها في السوق السوداء!

فواقع الأمر يقول إن المدة الفاصلة بين مواعيد استلام أسطوانة الغاز المنزلي غير ثابتة ولا يوجد فيها انضباط، كما وأنها تجاوزت 120 يوماً، مما يدفع غالبية الأسر للجوء إلى السوق السوداء لاستكمال تأمين حاجتها الفعلية من الغاز المنزلي، مع تزايد معدلات الاستغلال في هذه السوق، وصولاً إلى تجاوز سعر أسطوانة الغاز 500 ألف ليرة كما حدث في رمضان، فلنا أن نتخيل حجم الاستغلال الآن، خاصةً بعد زيادة الأسعار الرسمية!

وما يفقأ العين ويثير التساؤل هو توفر المادة بالسوق السوداء التي لم تتأثر بأزمة المشتقات النفطية، بل وعلى العكس ازدهرت هذه السوق مع ازدياد حاجة الأسر للغاز!

ارتفاع أسعار أسطوانة الغاز الصناعي له تأثيرات كبيرة على العديد من المهن والحرف والمحال التي تعتمد عليه كأحد مصادر الطاقة التشغيلية!

فالمشكلة الفعلية لا علاقة لها بالكم المتاح من الغاز المنزلي أو الصناعي، بدليل إمكانية الحصول عليه من السوق السوداء وبالكمية التي نريدها، بل برغبة المعنيين باستمرار دعم وتشغيل شبكات السوق السوداء، رغم كل ما تسببه من أذىً على المواطن واستغلال لحاجاته!

آليات جديدة لإفقار المواطن وإذلاله!

هل نحن أمام قرار رسمي مزمع لرفع أسعار أسطوانة الغاز المنزلي المدعوم، أسوةً بأسعار الغاز الحر المنزلي والصناعي؟

عندما تم اعتماد البطاقة الذكية صرحت الجهات المعنية عن فاصل زمني بين موعدي الاستلام قدره 23 يوماً، وهي مدة فاصلة تتناسب مع معدلات الاستهلاك الأسري الوسطية، ثم ما لبثت هذه المدة أن طالت وتطول، وسط وعود رسمية بتخفيضها، والواقع عكس ذلك تماماً، فقد وصلت المدة إلى أكثر من 4 أشهر!

في الجهة المقابلة تخرج لنا الجهات المعنية بالمزيد من الطروحات الإبداعية، كالدراسة المعلن عنها مؤخراً لتوزيع أسطوانات الغاز حسب عدد أفراد الأسرة، والتي من الواضح أنها ستكون تقليصاً لمخصصات الأسر ذات تعداد الأفراد القليل، وليس زيادة مخصصات الأسر ذات تعداد الأفراد الكبير، أي تخفيض دعم على مستوى الكم!

على ذلك فالممهدات أصبحت مستكملة للخطوة التالية، فبعد إصدار تسعيرة جديدة للغاز الحر والصناعي، فمن غير المستبعد أن يبدأ العمل بالآلية الإبداعية الجديدة، بالتوازي مع صدور زيادة سعرية على الغاز المنزلي المدعوم، كخطوة إضافية في مسيرة تخفيض الدعم، كماً وسعراً!

توضيح غير رسمي.. الإضافات الحكومية تقارب 40%!

في حال تجاوزنا موضوع شرعنة تخفيض الدعم، تحت عنوان مستحقين وغير مستحقين، والذي بدأت به الحكومة منذ 2021 حين أصدرت لأول مرة تسعيرة رسمية لبيع أسطوانات الغاز المنزلي للمستبعدين من الدعم عبر آلية توزيعها بموجب «البطاقة الذكية»، مسبغةً عليها الصفة الرسمية، وكذلك حررت سعر أسطوانات الغاز الصناعي، فلا يجب تجاوز الاستمرار بعدم وضوح آلية التسعير المعتمدة، أو بالحد الأدنى المجهولة بالنسبة للمواطن!

فقد سبق أن تساءلنا في مادة سابقة تحت عنوان: «المشتقات النفطية... زيادات سعرية ذرائعية وغير مبررة!» بتاريخ 2024/5/12، عن الآلية التي تنتهجها الحكومة في تأمين التوريدات النفطية، وعن تسعيرها؟!

ليأتي الجواب بشكل غير رسمي عبر الإعلامي زياد غصن بتاريخ 2024/5/17، حيث بيّن أن الحكومة تستوفي 10% رسوماً جمركية على المشتقات النفطية عند احتساب الكلفة، وتضع ما يسمى علاوة تتراوح قيمتها بين 50–100 دولار على كل طن، وتستوفي 10% لصالح شركة محروقات، بالإضافة إلى وضع هامش ربح قدره 10%!

ويضيف غصن: «هل عرفتم لماذا كلف المشتقات النفطية لدينا وفق حسابات الحكومة أعلى من كلفها في الدول المجاورة؟ هذا هو العقل الجبائي الذي قتل الصناعة الوطنية، وأشعل النار في موقدة التضخم، وأضاع تحويل التهديد إلى فرصة كما فعلت دول أخرى... هذا هو العقل المسؤول عمّا وصلنا إليه اليوم من أوضاع اقتصادية واجتماعية هي في غاية الخطورة».

على ذلك فإن نسب الإضافات والهوامش والأرباح الكبيرة والرسمية أعلاه، والتي تضاف إليها نسب وهوامش النهب والفساد الكبيرة أيضاً، لا تسقط كل ذرائع تخفيض الدعم على المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية فقط، بل وتسقط كل ذرائع سياسات تخفيض الإنفاق العام أيضاً، والأكثر من ذلك أنها تعري كل النهج الاقتصادي التدميري الذي تتبعه الحكومة والرسميون تجاه مقدرات البلاد والعباد!

كيف طبقت سورية وصفات صندوق

تتكرر التصريحات الرسمية في سورية حول مشكلة عجز الموازنة العامة بشكل مستمر، وهو عجز مقدّر في موازنة العام 2024 بأكثر من 9,4 تريليون ليرة سورية. وعادةً ما تتزامن هذه التصريحات مع كل خطوة جديدة تتخذ لتقليص الدور الاجتماعي للدولة على مر السنوات والعقود السابقة، بما في ذلك عمليات رفع الدعم التي تجري بسرعة تحت شعارات زائفة، مثل: «عقلنته» و«توجيهه إلى مستحقيه».

■ أحمد الرز

إذا أجرينا مقارنة لتصريحات المسؤولين السوريين على اختلاف مواقعهم، نجد أن هنالك فكرة بمثابة «دستور عام» و«ضابط إيقاع» عند حديثهم عن موضوع الدعم وعجز الموازنة العامة، مفادها أن «استمرار الدولة في سياسة الدعم الاجتماعي كلّف أعباء مالية كبيرة وهدراً وفساداً وارتفاعاً كبيراً في عجز الموازنة حتى أصبحت البلاد تمول الدعم بالعجز». ومن هنا تحديداً، يمكن قياس حجم التطابق بين الرؤية العامة التي يعلنها صندوق النقد الدولي «المعروف بسياساته التي أدت إلى إلحاق كوارث اقتصادية في الدول التي طبقت وصفاته الاقتصادية» للتعامل مع مشكلة «عجز الموازنة» وبين السياسات الاقتصادية في سورية وتعاطيها مع هذا الملف.

لكن السؤال الذي نطرحه هنا: هل هذا التطابق عام فقط؟ أم أنه ينسحب أيضاً على جميع البنود التفصيلية للوصفات المعتمدة من صندوق النقد الدولي للتعامل مع هذه المسألة؟

الرؤية العامة لصندوق النقد حول «عجز الموازنة»

تنطلق رؤية صندوق النقد الدولي من الإيمان العام بأن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي التي أدت ظهور المشكلات الاقتصادية المختلفة، وبشكل أساسي مشكلة تزايد عجز الموازنةً العامة إلى جانب زيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة ونمو عجز ميزان المدفوعات وضعف الإنتاجية والنمو الاقتصادي معاً... إلخ.

والحال كهذه، فإن «العلاج» من وجهة نظر الصندوق يكون من خلال تحجيم الدور الاقتصادي للدولة، ومحاصرة هذا الدور بشكل دائم، تحت ذريعة أن السبب الأساسي لعجز الموازنة هو النمو المتزايد للنفقات العامة للدولة، سواء في مجال الإنفاق الجاري أو الاستثماري.

وصفات صندوق النقد لعجز الموازنة ومضمونها الاجتماعي

يمكننا معرفة البنود التفصيلية لوصفات صندوق النقد الدولي للتعامل مع مشكلة عجز الموازنة بشكلٍ مكثف وواضح من خلال الاطلاع علىً تفاصيل برامج «التثبيت الاقتصادي IMF Stabilization Programme–» التي يعقدها الصندوق مع الدول التي يرضى عنها ويقبل أن يمدها ببعض موارده المالية المشروطة، حيث تتضمن هذه البرامج بنوداً محددة حول السياسات التي يتعين على تلك الدول أن تنفذها في مجال العجز بالموازنة العامة.

تنطلق رؤية صندوق النقد الدولي من الإيمان العام بأن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هي التي أدت ظهور المشكلات الاقتصادية

تطور الحد الأدنى الرسمي للأجور والحد الأدنى لتكاليف المعيشة بين 2014 - 2024

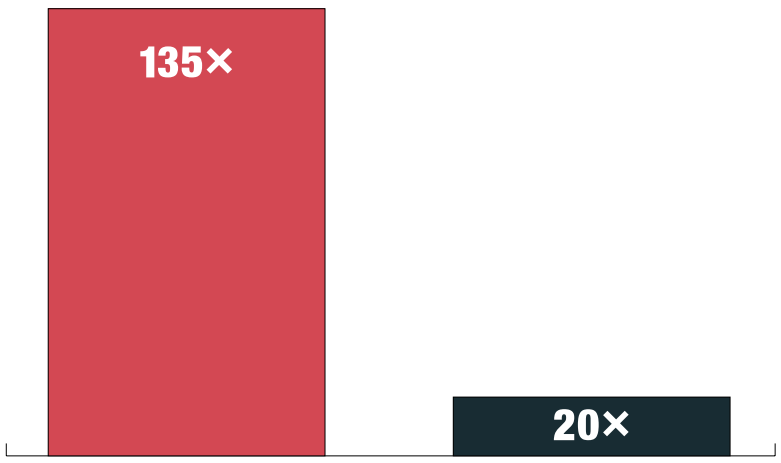

أولاً: تصفية القطاع العام «الخاسر»

ينص أول بند في الوصفات على التخلص من الدعم الاقتصادي الحكومي الذي تتحمله موازنة الدولة، وبشكل خاص من جراء وجود وحدات إنتاجيةً في القطاع العام تحقق خسارة. ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص. أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية تهدف للربح من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية المقدمة للسكان.

وفي هذا الصدد، تظهر المفارقة السورية بتصفية حتى القطاعات العامة الرابحة، «راجع مادة قاسيون بعنوان: تصفية القطاع العام السوري: أمثلة من الصناعات التحويلية – العدد 1041». وبشكل واضح مؤخراً من خلال عمليات «الدمج» التي طالت العديد من مؤسسات القطاع العام كخطوة أولى على طريق تصفيتها.

ثانياً: تخفيض الدعم الاجتماعي

يشير ثاني بنود الوصفات إلى ضرورة تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبشكل خاص ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والسلع الضرورية. وهنا يوصي الصندوق بعدة أساليب، أفضلها من وجهة نظره هي الإلغاء الكلي للدعم مرة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها «على الأقل».

لكن الصندوق يأخذ بالاعتبار أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية قد تحول دون ذلك، ولهذا يقترح سياسة «الخطوة خطوة»، ويكون ذلك من خلال الرفع التدريجي لأسعار هذه السلع، بالتوازي مع إقرار شذرات من بدلات الغلاء للموظفين والعمال على شكل رفع ضئيل اسمي للأجور.

وقد أثرت عمليات رفع الدعم بشكل مباشر على أسعار السلع التموينية والسلع الضرورية الأخرى، وإذا قارنّا تكاليف المعيشة بالحدّ الأدنى الرسمي للأجور نستنتج أنّ الحد الأدنى لتكاليف المعيشة منذ 2014 حتى 2024 قد زاد بالليرة السورية بمقدار 135 مرة، والشيء نفسه بالنسبة لوسطي تكاليف المعيشة، لكن

النقد الدولي للتعامل مع عجز الموازنة؟

نسبة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من مجموع الإنفاق في الموازنات العامة

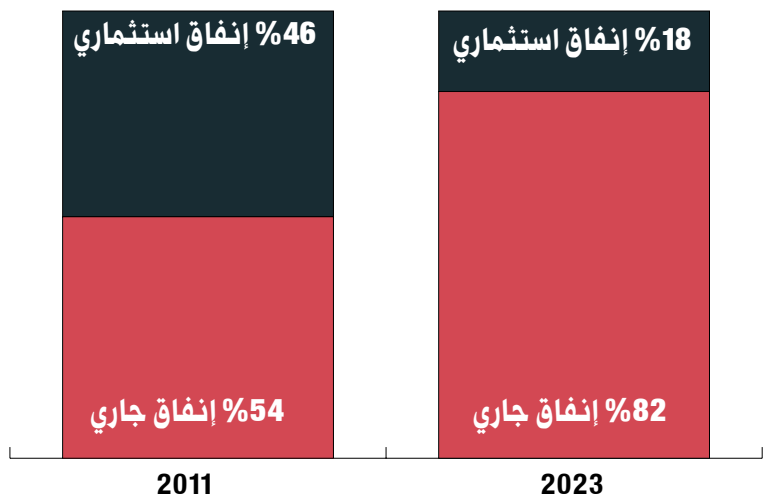

المنحنى البياني للدعم المعلن حكومياً خلال 11 سنة

مليار دولار

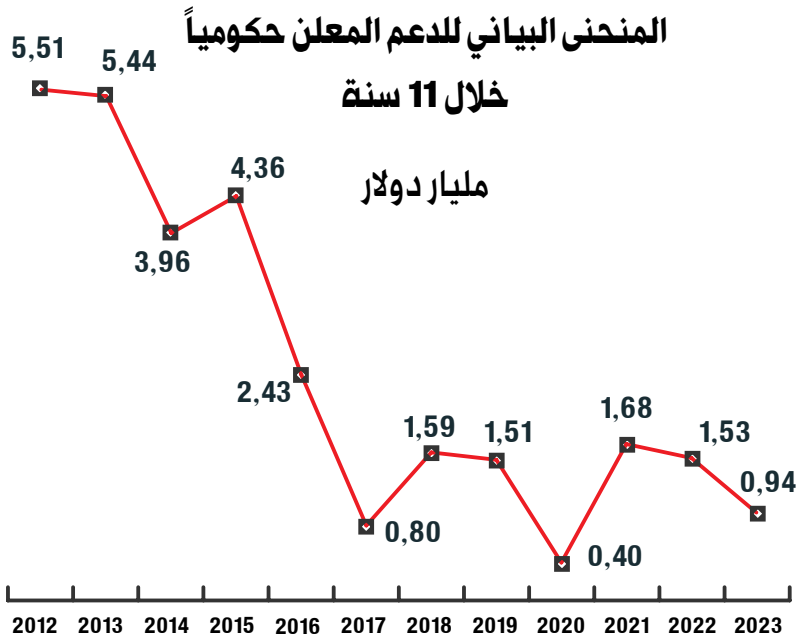

الأجور لم تزدد في الفترة ذاتها سوى 20 مرّة فقط.

ثالثاً: زيادة أسعار مواد الطاقة

يؤكد ثالث بنود وصفات الصندوق على ضرورة زيادة أسعار مواد الطاقة، وخصوصاً الاستهلاك المنزلي، وضرورة الاقتراب ما أمكن من الأسعار العالمية. وكذلك على ضرورة زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثل: خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وغيرها.

العام الماضي، رفعت الحكومة السورية الدعم عن البنزين. أما المازوت المدعوم فقد ارتفع سعره من 180 ليرة سورية في 2020، إلى 2000 ليرة في 2024 «زيادة بنحو 1011%». والمازوت الصناعي والتجاري من 650 ليرة في 2020 إلى 11996 ليرة في 2024 «1745%». والبنزين أوكتان 95 من 575 ليرة في 2020 إلى 14368 ليرة في 2024 «2398%». الأمر الذي انعكس في ارتفاع أسعار خدمات النقل والمواصلات، بالتوازي مع الارتفاعات المستمرة في أسعار الاتصالات للقطاعين العام والخاص.

رابعاً: تخفيض النفقات الاستثمارية

يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الدخول على خط المجالات الاستثمارية، ويشترط تخفيض النفقات المخصصة لهذا البند في الموازنات العامة للدولة.

على مدار السنوات السابقة، جرت في سورية عملية تقليص شديدة لنسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات الحكومية، وبينما كان شكل النفقات في عام 2011 «54% إنفاق جاري، و46% إنفاق استثماري»، أصبح في عام 2023 «82% إنفاق جاري، و18% إنفاق استثماري».

خامساً: إعفاءات «سخية» للضرائب على الأرباح

تشدد وصفات الصندوق على ضرورة تقديم إعفاءات «سخية» من الضرائب المفروضة على الأرباح والمداخيل التي يحققها رأس المال الخاص من نشاطه في المشروعات الاقتصادية.

انتهى المطاف بجميع الدول التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انهيارات اقتصادية ومالية واضحة وتفاقم الركود التضخمي فيها

على هذا الصعيد بالذات، تتسم سورية بوضع ملفت للانتباه، فهي لم تطبق وصفات الصندوق فحسب، بل تجاوزته بكثير.

على سبيل المثال: يؤكد الصندوق أنه يجب على أي دولة تريد أن تحقق تنمية أن تضمن نسبة إيرادات ضريبية من الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن 15%. أما النسبة في سورية فهي لا تتجاوز 8،3% في أحسن الأحوال. وفوق ذلك، فهي واحدة من أولى الدول على صعيد التهرب الضريبي من جانب أصحاب الأرباح، فالفاقد الضريبي الناجم عن تهرب أصحاب الأرباح فقط كان بالحد الأدنى ووفقاً لأكثر الحسابات «تسامحاً» 52 مليار ليرة سورية في 2010 ووصل إلى 2،5 تريليون ليرة في 2022!

إجراءات صارمة لوصفات معروفة النتائج مسبقاً

كانت أمام سورية قائمة طويلة من الدول التي قررت الإذعان لإملاءات صندوق النقد الدولي. وفي جميع تلك الحالات، انطوت وصفات الصندوق على إجراءات من شأنها تخفيض الموارد الحكومية في نهاية المطاف، وصولاً إلى وضع لا يعد فيه أمام الدولة التي تذعن لهذه السياسات سوى تخفيض حجم إنفاقها الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية وتجميد الاستثمارات العامة وحصرها في أضيق الحدود. وهي المفاصل التي تضر في الصميم مصالح الفقراء ومحدودي الدخل وتؤدي إلى إبطاء أو حتى إيقاف عجلة النمو الاقتصادي.

ولا يجب التغافل عن أنه لتنفيذ وصفات الصندوق على النحو المذكور آنفاً، فإن ثمة عنصراً مشتركاً لدى جميع الدول التي طبقت وصفاته، وهو أن مساحات الديمقراطية تضيقت فيها إلى حدود لا يمكن تصورها، بهدف ضمان قمع الجماهير التي تهب للدفاع عن وجودها وعن مصالحها المستهدفة بهذه السياسات.

وقد انتهى المطاف بجميع الدول التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انهيارات اقتصادية ومالية واضحة، وتفاقم الركود التضخمي فيها، وإلى تفاوت شديد في توزيع الثروة، مع تعريض مستوى المعيشة لأغلبية السكان لتدهور شديد، وإلى نمو حجم الدين العام، وزيادة هروب وتهريب الأموال للخارج.

بعض الأوروبيين يخشون رغبات الولايات المتحدة

فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية بنسبة 100% على السيارات الكهربائية المستوردة من الصين، مسجلة رقماً قياسياً جديدا للتعريفات الإضافية على الصين. وحتى أقل المتحمسين للعولمة يجب أن يدركوا الآن أن النزاع بين الولايات المتحدة والصين اتخذ طابع حرب تجارية حقيقية. وستكون لهذا النزاع الكبير آثار دائمة على الاقتصاد العالمي برمته، ولكن ليس بطريقة إيجابية.

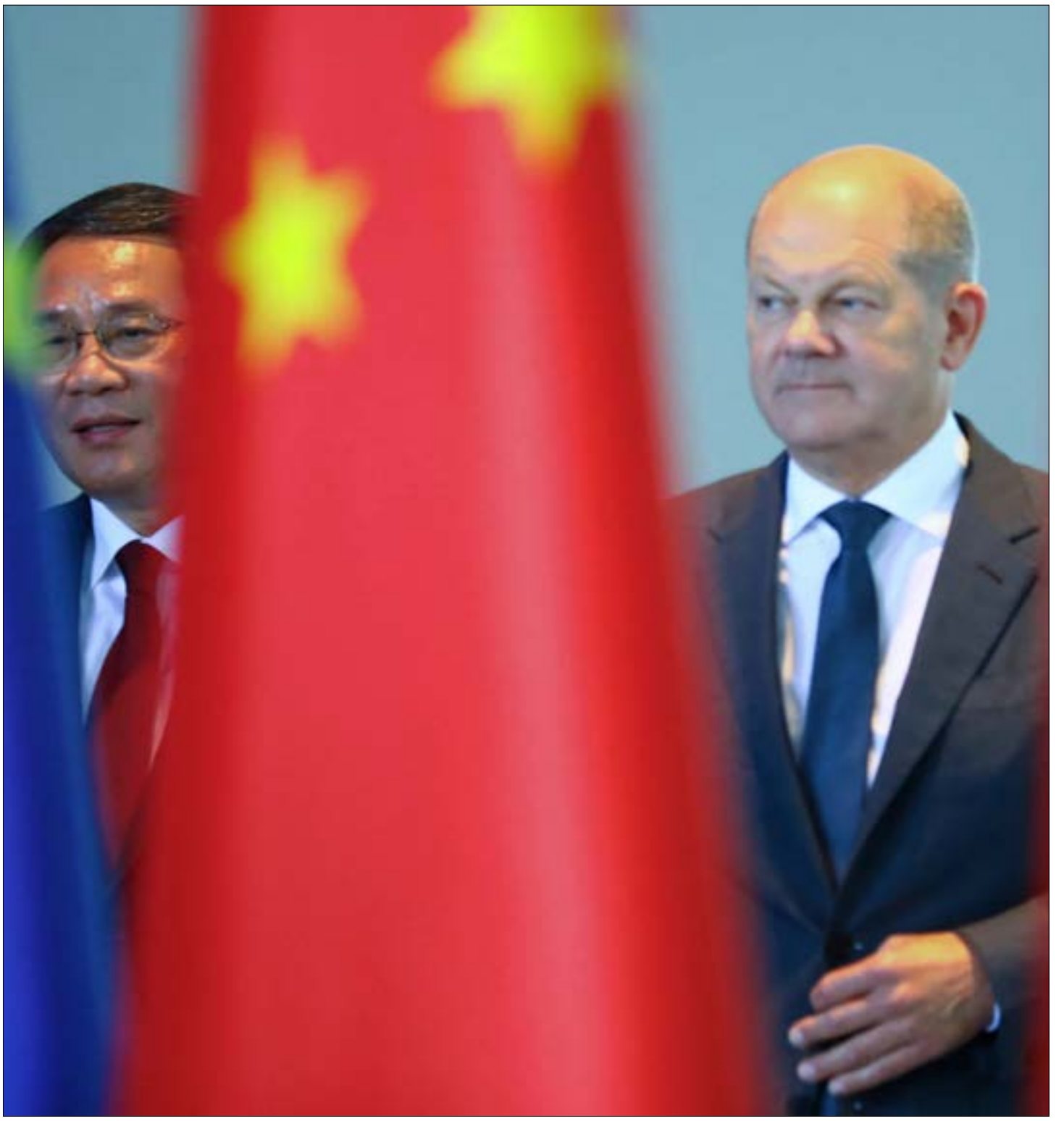

■ ينس مينكراتر
ترجمة: قاسيون

لا تقتصر الإجـراءات الحالية التي يتخذها الرئيس الأمريكي على السيارات الكهربائية، بل تشمل أيضاً فرض رسوم جمركية على بضائع أخرى، مثل: الألواح الشمسية وأشباه الموصلات والبطاريات والمنتجات الطبية التي يتمّ تصنيعها في الصين. وتهدف هذه الخطوة إلى حدٍّ كبير إلى متابعة النهج الأمريكي الذي بدأ منذ عدّة أعوام، وإلى تحقيق مكاسب في الانتخابات الأمريكية. يستعدّ جو بايدن للترشح لإعادة انتخابه في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، متخلفاً عن منافسه دونالد ترامب في استطلاعات الرأي. لقد نجحت الحجج الحمائية دائماً في تاريخ الحملات الأمريكية الحديث. وسواء كانت هذه التدابير مبررة، أو متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، فهي قضايا ثانوية.

إضافة تعريفات بنسبة 100% يبدو هذا الرقم مرتفعاً، وينبغي أن يكون كذلك، ففي نهاية المطاف، كان ترامب نفسه هو الذي اقترح فرض العديد من الرسوم الجمركية في نهاية مارس/آذار، وحذر من أنه إذا لم يفعل بايدن ذلك، فإنّ «مجال عمل تصنيع السيارات الأمريكية سوف يعاني من حمام دم». وفي نهاية الأسبوع الماضي، أثار ترامب إمكانية فرض رسوم جمركية عقابية بنسبة 200% هل ستكون هناك تعريفات أعلى في المستقبل؟

الحقيقة التي يخفيها كلا المرشحين الأمريكيين، والمعبرَين عن الانقسامات في المؤسسة الحاكمة الأمريكية في كلّ شيء ما عدا التعامل مع الصين، هي أنّ السيارات الكهربائية صينية الصنع لا تمثل سوى 1% من السوق الأمريكية. من الصعب تصديق أنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي الأمريكي. منذ ولاية ترامب الأولى على الأقل، كان الرئيس الأمريكي يستخدم خطاب «الأمن القومي» كسبب لملاحقة تدابير الحماية التجارية. والأهم من ذلك، أن بايدن نفسه، ورغم مهاجمة الصين لأنّها على حدّ زعمهم «تنافس بشكل غير شريف» فقد دعم بقوة الصناعة الأمريكية في شكل ما يسمى «السياسة الصناعية»، أو بعبارة أخرى: «قانون الحد من التضخم».

وينطبق مبدأ «أمريكا أولاً» على كلّ من بايدن وترامب. خاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسة تجاه الصين، فقد أثبت بايدن، مثل ترامب، نفسه باعتباره «محاربا تجارياً». فهو لم يواصل الحفاظ على التعريفات التي ورثها من سلفه فحسب، بل إنه رفع بعض التعريفات مع تقييد تصدير التكنولوجيات الحساسة، مثل أشباه الموصلات.

الفرق الوحيد بين ترامب وبايدن هو أنه في حين شنّ الرئيس السابق حرباً تجارية بشكل عشوائي ضدّ أيّ شخص يعصي الولايات المتحدة، فإنّ الرئيس الأمريكي الحالي سيُظهر على الأقل درجة معينة من الاعتبار للحلفاء.

ومع ذلك، يتعيّن على أوروبا أن تسأل نفسها الآن: ما هو الموقف الذي ينبغي لها أن تتخذه في النزاع التجاري المتصاعد بين أكبر اقتصادين في العالم. وينطوي هذا على أسئلة جيواقتصادية أساسية: هل ينبغي لأوروبا أن تنضم إلى الحرب التجارية؟ هل ينبغي لأوروبا أن تتورط في حرب كسر سلاسل توريد متنكرة تحت غطاء «السياسة الصناعية»؟ الإجابات عن هذه الأسئلة ليست تافهة كما قد تبدو للوهلة الأولى.

استناداً إلى ما يسمّى «الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية»، سيفرض الاتحاد الأوروبي قريباً تعريفات إضافية على السيارات الكهربائية المستوردة من الصين– وليس هناك شك في أن التعريفات الأخيرة التي فرضتها الولايات المتحدة ستزيد الضغط على أوروبا عند مواجهة الواردات. ومع ذلك، من منظور اقتصادي، بغض النظر عن حجم الدعم الحكومي الذي تتلقاه شركات السيارات الصينية «بالمناسبة، يجب إثبات مثل هذه الأشياء على أساس كل حالة على حدة»، فإنّ الاستجابة بالوسائل نفسها ليست على ما يبدو الاستراتيجية الأكثر حكمة التي تضمن مصالح أوروبا.

في ثلاثينيات القرن العشرين تسببت حروب التعريفات الجمركية العالمية في حدوث أزمة الكساد الأعظم المدمرة إلا أن «المحاربين التجاريين» اليوم تجاهلوا دروس التاريخ تماماً كما تجاهلوا اكتشافات الاقتصاد

هل تصبح أوروبا مستقلّة حقاً؟

في 14 مايو، عبّر المستشار الألماني شولتز ورئيس الوزراء السويدي كريسترسون عن آرائهم بصوت مرتفع، قائلين للاتحاد الأوروبي: «لا تتبعوا الفكرة السيئة للولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على الصين». في كل الأحوال، من المنظور الأوروبي، وخاصة فيما يتصل بالقضايا التجارية، فإن الحذر هو أفضل سياسة. لأن أوروبا لا تزال تبذل قصارى جهدها للحفاظ على نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، تتمكن من احتلال ريادة فيه، أو على الأقل على أنقاض هذا النظام، بحيث يمكنها الحفاظ على بعض مزاياها الاقتصادية داخله. لنتأمل هنا السبب: إنّ الغالبية العظمى من الاقتصادات الأوروبية . وخاصة الاقتصاد الألماني . تعتمد بشكل أكبر على الصادرات مقارنة بالولايات المتحدة. في الولايات المتحدة، تمثل الصادرات 11% فقط من الناتج الاقتصادي؛ بينما في ألمانيا يقترب هذا الرقم من 39%.

يتجاهل أنصار تدابير الحماية التجارية النتائج التي توصلت إليها البحوث التاريخية والاقتصادية. ليس هناك العديد من الاستنتاجات البحثية التي ستشكل عصراً جديداً في الاقتصاد، والتي يمكن حتى أن نعتبرها جديرة بالثقة، ولكن ما يلي هو أحد الاستنتاجات: إن أنصار تدابير الحماية التجارية لن يؤذوا الآخرين فحسب، بل إنهم سوف يؤذون أنفسهم أيضاً في النهاية. لن يتم دفع تكلفة فرض التعريفات العقابية من قبل شركات التصدير في البلد المستهدف، ولكن من قبل المستهلكين المحليين. إن الدعم الذي تقدمه الحكومة لا يفيد الشركات المتلقية فحسب، بل يفيد أيضاً في نهاية المطاف المستهلكين الأجانب الذين يتوقعون سلعاً مستوردة أرخص ثمناً.

أعلن ترامب أنه يعتزم فرض تعريفة عامة بنسبة 10% على جميع السلع المستوردة من قبل الولايات المتحدة، وهو ما يعادل زيادة كبيرة في مستويات التعريفة الجمركية. في الواقع، هذه هي العواقب على وجه التحديد التي يجب على المرشح الرئاسي أن يعارضها بشدة. ووفقا لتقديرات «مؤسسة الضرائب»، وهي مركز أبحاث محافظ في الولايات المتحدة، فإن فرض هذه التعريفة سيدمر ما يقرب من 500 ألف وظيفة في الولايات المتحدة، وليس في الصين.

أما بالنسبة للتأثير المحتمل لمثل هذه الحرب التجارية أو الحرب الجمركية، فالتاريخ لديه مثال جاهز. في ثلاثينيات القرن العشرين، تسببت حروب التعريفات الجمركية العالمية في حدوث أزمة الكساد الأعظم المدمرة. إلا أن «المحاربين التجاريين» اليوم تجاهلوا دروس التاريخ، تماماً كما تجاهلوا اكتشافات الاقتصاد: فالحمائية التجارية من شأنها أن تجعل الجميع أكثر فقراً في نهاية المطاف.

قمح الغاب «حماة- السقيلبية» خاسر أيضاً!

في العدد السابق، بمادة تحت عنوان: «موسم القمح خاسر مجدداً!» بتاريخ 2024/5/12، توقفنا عند حسابات التكاليف لمحصول القمح في محافظة دير الزور، بالمقارنة مع التسعير الرسمي للكغ الواحد بمبلغ 5500 ليرة، والذي تبين من خلالها أن مزارع القمح سيتكبد هذا الموسم خسائر جديدة في محصوله، على حساب تعبه ومعيشته!

وستتابع حسابات التكاليف لمحصول القمح في منطقة الغاب هذه المرة، وفقاً لما أفادنا به بعض مزارعي تلك المنطقة!

خسائر على حساب التعب والجهد ومستوى المعيشة!

حسابات مجموع تفاصيل التكلفة «بذار- حراثة- سماد- أدوية- سقاية- حصاد...» للدونم الواحد المزروع بالقمح في منطقة الغاب بحسب بعض المزارعين هي 1,260,000 ليرة بحدها الأدنى!

بالمقابل فإن تقديرات إنتاج الدونم البعل بـ150 كغ في المنطقة بأحسن الأحوال، وبسعر 5,500 ليرة/كغ فإن ذلك يعني أن عائدات المزارع هي 825,000 ليرة/دونم، وبالتالي فإن خسارته محققة بمبلغ لا يقل عن 435,000 ليرة بكل دونم بعل مزروع بالقمح!

بينما تقديرات إنتاج دونم السقي بـ300 كغ بأحسن الأحوال، وبالتالي فإن العائد للمزارع هو مبلغ 1,650,000 ليرة، على ذلك فإن ربحه التجاري غير الصافي هو مبلغ 390,000 ليرة/دونم!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحسابات التقديرية أعلاه هي الحد الأعلى للعائد بحال كان الموسم جيداً، ولم يتم تخفيض السعر وفقاً لنسب التجريم المتبعة بحسب تعليمات مؤسسة الحبوب، ولم يدخل في الحسابات أيضاً لا تعب وجهد الفلاح مع أفراد أسرته طيلة الموسم، ولا ريع الأرض المفترض!

وبعد جردة الحساب المبينة من قبل المزارعين طرح أحدهم بعض الأسئلة المشروعة ليضعها بعهدة الرسميين:

ماذا يغطي مبلغ 390 ألف ليرة من تكاليف المعيشة الشهرية؟!

فبحال كانت الحيازة 10 دونمات مزروعة بالقمح، فإن مبلغ 4 ملايين ليرة كعائد منها بالكاد يغطي تكاليف معيشة المزارع مع أفراد أسرته لمدة أسبوعين فقط!

فمن أين سيؤمن بقية ضرورات حياته؟!

وكيف يكون سعر كغ الفول بمبلغ 30000 ليرة، وسعر كغ الحمص بمبلغ 35000 ليرة، وسعر كغ البرغل بمبلغ 10000 ليرة، وهي محاصيل محلية تكاليفها مقاربة لتكاليف القمح، ومع ذلك فسعر القمح الرسمي 5500 ليرة فقط، ويقول الرسميون إنه محصول استراتيجي مدعوم مرتبط بالأمن الغذائي!

وفي الختام قال المزارعون: إن سعر القمح كي يكون فيه بعض الإنصاف يجب ألّا يقل عن 6500-7000 ليرة/كغ بالحد الأدنى!

بحال كانت الحيازة 10 دونمات مزروعة بالقمح فإن مبلغ 4 ملايين ليرة كعائد منها بالكاد يغطي تكاليف معيشة المزارع مع أفراد أسرته لمدة أسبوعين فقط!

أوجه معاناة وتكاليف إضافية!

ويضيف المزارعون في منطقة الغاب «حماة- السقيلبية» أن هناك بعض أوجه المعاناة الأخرى المضافة، والتي تشكل المزيد من الأعباء والتكاليف عليهم، مثل أجور الحصادات التي ارتفعت بشكل كبير بالمقارنة مع الموسم الماضي، وكذلك أجور نقل المحصول إلى مكتب الحبوب، وزيادة مبالغ هذه الأجور تحكماً واستغلالاً في ذروة الإنتاج، وصولاً إلى منظمي الدور في دخول الآليات إلى مراكز التسليم، وانتهاءً بالمسؤولين عن الوزن والمواصفة في هذه المراكز، مع عدم تغييب من أوجه المحسوبية والفساد التي لها دور في كل ذلك!

وبعد كل ما سبق هناك عامل الزمن إلى حين استلام قيمة المحصول من المصرف الزراعي، الذي يطول ويطول على عكس ما يتم التصريح به عادة بأن قيمة المحصول تسلم مباشرة للمزارعين!

ولا يغيب عن كل ذلك دور التجار المستغلين، الذين يسعون إلى شراء جزء من المحصول من المزارع بسعر أدنى من السعر الرسمي غالباً، استغلالاً لحاجته إلى المال بأسرع وقت، لضرورات حياته أو لتسديد بعض الديون المستحقة عليه، بغض النظر عن أين ستؤول إليه الكميات المجمّعة من القمح من قِبل هؤلاء بالنتيجة!

مزيد من تراجع الإنتاج!

والحال كذلك من عدم الإنصاف والخسائر المتوقعة فإن أعداداً متزايدة من المزارعين في منطقة الغاب سيضطرون للإقلاع عن زراعة محصول القمح، واستبدال زراعات أخرى به أكثر جدوى اقتصادية بالنسبة إليهم، أو إلى هجرة الزراعة والأرض بشكل نهائي، خاصة وأن هناك الكثير من العروض لشراء الأراضي الزراعية من الفلاحين، ليس من أجل زراعتها، بل للتجارة والاستثمار والسمسرة والمضاربة!

فالبعض من الناهبين يسعون إلى تبييض أموال نهبهم وإعادة شرعنتها من خلال عمليات بيع وشراء الأراضي الزراعية والعقارات، وهؤلاء لا شك لا يعنيهم لا إنتاج زراعي ولا غيره طبعاً!

جوائح منسية في الحسابات الرسمية!

يصاب القمح بالكثير من الجوائح المرضية التي تؤثر على إنتاجه نوعاً وكماً، وهذه الجوائح بحسب بعض المزارعين تزيد عليهم كلفهم وبالتالي خسارتهم، مثل الصدأ الأصفر وهو من الأمراض الخطرة التي تصيب المحاصيل، والتبقع الشتوي، والسفح، بالإضافة إلى الجوائح الطبيعية مثل الهطولات المطرية غير المنتظمة التي تغرق بعض المناطق المزروعة بالقمح ما يؤدي إلى خسارة المحصول فيها، أو تباينات درجات الحرارة ارتفاعاً وانخفاضاً، أو الجفاف، وكذلك سقوط حبات البرد في بعض الأحيان!

ويقول المزارعون: إن كل هذه الجوائح الطبيعية والمرضية وغيرها، والمتكاثرة خلال السنين الماضية، لم تأخذها الحكومة بعين الاعتبار عند احتسابها لتكاليف الإنتاج ومعدلات الإنتاجية!

فالحكومة التي تعمل في المكاتب المغلقة بعيداً عن أوجاع وهموم المواطنين، لن يكون الفلاح وأرضه ومحاصيله من ضمن اهتماماتها بطبيعة الحال، خاصة وأنها ما زالت مستمرة بآليات تخفيض الدعم الجائرة على الإنتاج الزراعي!

خارج الاهتمام الحكومي والرسمي!

التكاليف والمعاناة أعلاه تبين أن حسابات إنتاج القمح، والإنتاج الزراعي عموماً، يبدو أنها أصبحت خارج اهتمامات الحكومة والرسميين، اللهم باستثناء البهرجة الإعلامية والدعائية الخلبية بين الحين والآخر، على الرغم من كونه أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي للمواطنين، وعلى الرغم أن نسبة المعتمدين على الإنتاج الزراعي تقارب 45% من السوريين، وهو يمثل بالنسبة إليهم مصدر الدخل الوحيد لمعيشتهم، وتغطي منتجاته النباتية والحيوانية جزءاً كبيراً من حاجات الاستهلاك المحلي، مع فائض تصديري في بعضها، وعلى الرغم أن جزءاً هاماً من الإنتاج الزراعي يدخل في الكثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية المحلية، التي تشغل الكثير من الأيدي العاملة، وتنتج سلعاً ومواد تغطي جزءاً إضافياً من احتياجات الاستهلاك المحلي، مع فائض تصديري لبعضها أيضاً، إلا أن كل ذلك لم يحل دون استمرار استهداف هذا الإنتاج بغاية تقليصه واستنزافه، سواء من خلال سياسات تخفيض الدعم أو من خلال سياسات التسعير والتسويق المعتمدة، وصولاً إلى تقويضه إن أمكن ذلك!

وطبعاً غني عن القول إن هذه هي النتيجة المتوخاة من قِبل حيتان الاستيراد المحظيين!

فكل دونم أرضٍ زراعية يتم تقليص إنتاجه أو هجره، هو مكسب في جعبة كبار أصحاب الأرباح من المستوردين على حساب الإنتاج والمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني!

اكتشاف «نيل ثانٍ» مرّ قرب الأهرامات ويفسّر أحد ألغازها

اكتشف فريق بقيادة العالِمة المصرية إيمان غنيم ما يشبه قناة نهرية جافة على بعد عدة كيلومترات غرب نهر النيل أثناء البحث عن آثار للمياه القديمة، وتم نشر مقال عن هذا الاكتشاف في مجلة «الطبيعة» البريطانية منذ أيام قليلة. غنيم عالمةٌ في الجيومورفولوجيا «دراسة شكل الأرض» في جامعة نورث كارولينا في ويلمنغتون. وتمتد القناة المكتشفة لنحو 60 كيلومتراً عبر المناطق الزراعية وكان لها عمق وعرض مماثل لنهر النيل الحديث. ومن الأمور التي قد يساعد هذا الاكتشاف على حلّها هو تفسير كيفية تمكن المصريين القدماء من نقل الأحجار الضخمة الثقيلة اللازمة لبناء الأهرامات، حيث يفترض أن نقلها سيكون أسهل عبر الماء.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

يمكن العثور على أعلى تركيز للأهرامات في مصر في منطقة صحراوية بالجيزة وصقّارة. حيث تحتوي على أكثر من 31 هرماً. وتبعد هذه المواقع الآن عدة عشرات من الكيلومترات عن نهر النيل. لكن علماء المصريات كانوا يشتبهون منذ فترة طويلة في أن النيل ربما كان أقرب إلى هذا الامتداد مما هو عليه اليوم.

ترأست فريق البحث الذي أنجز الاكتشاف الجديد العالمة المصرية ابنة مدينة طنطا، إيمان محمّد غنيم، وهي أستاذة العلوم الطبيعية وعلوم الفضاء والاستشعار عن بعد، في جامعات أمريكية. واستخدمت غنيم وفريقها صور الأقمار الصناعية والبيانات الجيولوجية لاكتشاف أحد روافد نهر النيل –والذي أطلقوا عليه اسم «فرع الأهرامات»– كان يمر بالقرب من العديد من المواقع الرئيسية في المنطقة منذ عدة آلاف من السنين. وتم الإبلاغ عن هذا الاكتشاف في 16 أيار الجاري 2024 ونشر في مجلة «الاتصالات، الأرض والبيئة».

وبحسب المعلومات التي تداولها الإعلام خلال الأيام القليلة الماضية نقلاً عن متخصصين مصريين في الآثار، فإنّ نهر الأهرامات المكتشف حديثاً كان طوله 64 كيلومتراً وعمقه 25 متراً وعرضه نحو 500 متر، ويبعد عن فرع النيل الأساسي بنحو 7 كيلومترات. وقد تعرض هذا النهر منذ نحو 4200 سنة إلى عملية «إطماء» – من تراكم «الطمي».

ويمكن أن يساعد هذا الاكتشاف الجديد في تفسير سبب اختيار المصريين القدماء لهذه المنطقة بالذات لبناء الأهرامات. كما تقول جوديث بنبري، عالمة الآثار الجيولوجية في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة: «الأمر أقل صعوبة إذا كان بإمكانك إحضار الحجارة الكبيرة عبر القارب بدلاً من حملها فوق اليابسة».

الممرات المائية المتجولة

منذ آلاف السنين، كان نهر النيل وسهوله الفيضيّة يوفّران الغذاء والزراعة والمياه لسكان مصر. ولا تزال غالبية سكان البلاد تعيش في حوض النيل. لكن النهر عُرضة للهجرة، وفي الماضي، اضطر السكان إلى الانتقال لمواكبة ذلك. على مدى مئات السنين القليلة الماضية، تحرك نهر النيل عدة كيلومترات إلى الشرق، ربما بسبب تغير الصفائح التكتونية.

وهناك أدلة على أن بعض المواقع الأثرية المهمة في مصر لم تعد لها العلاقة نفسها بالنهر كما كانت في وقت بنائها. حيث توجد بقايا موانئ وأدلة أخرى في المواقع التي تمتد عليها الأهرامات. لكن العلماء وجدوا صعوبة في رسم نطاق أو مواقع هذه الممرات المائية المفقودة.

وللتحقق مما إذا كانت القناة يمكن أن تكون جزءاً من مجرى نهر قديم، قام الباحثون بجمع عينات أساسية من الرواسب من القناة. وتحت الطين الرطب للحقول، وجدوا طبقة من الحصى والرمل تتوافق مع طبقة مجرى النهر. وقد أتاح الجمع بين بيانات العينة وصور الأقمار الصناعية للفريق رسم خريطة لموقع فرع النهر المفقود. ووجدوا أنه كان من الممكن أن يتدفق عبر أكثر من 30 هرماً من أهرامات المملكة القديمة والوسطى يعود تاريخها إلى ما بين 2686 إلى 1649 سنة قبل الميلاد، وبالتالي قرروا تسميته فرع «الأهرامات» باستخدام الكلمة العربية.

وتقول سوزان أونستين، عالمة المصريات في جامعة ممفيس بولاية تينيسي الأمريكية، إن هذا الفرع النهري كان يربط كل هذه الحقول الهرمية المختلفة: «معابد وجسور الوادي كلها موجّهة بالضبط إلى المكان الذي كانت فيه المياه».

نهر نيل ثانٍ؟

لطالما ناقش الباحثون منذ فترة طويلة أهمية مواقع الأهرامات. كان يمكن للممر المائي الذي يمرّ بجوارها أن يكون عاملاً مهماً، لأنه كان سيوفر طريقة مناسبة للبنّائين من أجل نقل المواد إلى المواقع.

يقول بنبري إنّ هذه النظرية تتوافق مع وثائق من تلك الحقبة تنص على أن مواد البناء تم جلبها عن طريق القوارب.

وفي مقابلات إعلامية سابقة كان عالم الآثار المصري الشهير زاهي حواس قد أكّد أنّه في عهد الأسرة الرابعة للدولة القديمة، في عهد الملك خوفو، منذ 4600 سنة، تمّ شقّ «نهر نيل ثانٍ» بحسب تعبيره، يقع إلى الناحية الغربية من نهر النيل الحالي. وأضاف حوّاس أنّ نهر النيل الثاني البشريّ الصنع ذاك، ما زال موجوداً على الخرائط تحت اسم «بحر اللّبيني». وأنّه تم قطع قناة في «نهر النيل الثاني» ذاك، وانتهت القناة في ميناء. وقال حوّاس إنه تم اكتشاف الميناء الخاص بالملك خوفو، والميناء الخاص بالملك خفرع.

هل شقّ المصريون القدماء نهراً واستخدموه لبناء الأهرام؟ وما سرّ لعنة الفراعنة؟

وبحسب حوّاس فإنّ هناك برديّة مكتشفة معروفة باسم «برديّة وادي الجرف»، تعتبر أهم وأول كشف تاريخي أثري يتحدّث عن بناء الأهرامات، وتقول البردية إنّ رجلاً مصرياً قديماً اسمه «مير» كان رئيساً لمجموعة عمّال ساهموا في بناء الأهرام، يقول: أنا من الدلتا وكنت أعمل لدى الملك خوفو، وأخذتُ 40 عاملاً وذهبنا لكي نقطع الحجارة التي سوف يُكسى بها الهرم.

وأعطى رئيس العمال المذكور توصيفاً لكيفية قطع الحجارة وتهذيبها ونقلها على زحّافات حتى يصلوا بها إلى مركب مائي ضخم ليبحر بهذه الحجارة إلى الجيزة. وأنهم عندما كانوا يصلون إلى الجيزة يبيتون فيها، ثم ينقلون الحجارة ويصعدون بها إلى الهرم.

وبحسب زاهي حوّاس فإنّ كثيراً من التفاصيل حول الأهرامات وبنائها موجودة في الكتاب الذي ألّفه بشكل مشترك مع عالم الآثار الأمريكي مارك لينر، الذي استغرق تأليفه 20 سنة. الكتاب باللغة الإنكليزية ويحمل عنوان «الجيزة والأهرام: التاريخ المؤكّد»، صادر عن دار نشر جامعة شيكاغو، ويقع في 560 صفحة.

وقال حوّاس في إحدى المقابلات التلفزيونية: «كلّ ما يخصّ بناء الأهرام لم يعدْ سراً إطلاقاً. ولدينا أدلّة حول كلّ ما يخص نقل الحجارة والزوايا وكلّ شيء...». واعتبر حوّاس بأنّ كلّ الروايات والقصص التي تنطوي على شَطَط وخرافات بشأن بناء الأهرام تصدر عن أناس غير متخصصين علمياً.

وفي نهاية المطاف، فإن حركة النيل والرمال التي تهب من الصحراء الكبرى كانت ستؤدي إلى جفاف هذا الفرع النهري القريب من الأهرامات ويصبح غير صالح للملاحة. واليوم، لم يتبق سوى عدد قليل من البحيرات والقنوات الضالة حيث كان الفرع الرئيسي يعمل ذات يوم.

ومن جوانب الأهمية الأخرى لمعرفة موقع النهر القديم هو أنها توفر مخططاً يمكن لعلماء الآثار استخدامه لاحقاً لمحاولة الكشف عن المزيد من المستوطنات المصرية القديمة.

«لعنة الفراعنة»؟

وأشار عالم الآثار المصري زاهي حواس إلى ما يسمى «لعنة الفراعنة» التي تنسج حولها كثير من الأساطير والقصص. حيث أعطاها ببساطة تفسيراً علمياً مفاده أنّ «لعنة الفراعنة» ليس فيها أيّ سرّ؛ لأن الإقفال على مومياء آدميّة في مقبرة لخمسة آلاف سنة، سيؤدي إلى نمو جراثيم فيها. وعندما كان يأتي المكتشفون ويفتحونها تخرج عليهم هذه الجراثيم وقد تصيبهم بالأمراض. وقال حوّاس: لذلك صرنا عندما نفتح مقبرة نتركها لفترة ريثما يخرج الهواء الفاسد ويدخل الهواء النقي.

المنتصر هو من يضع «خطّة اليوم التالي»

لا تتوقف الآراء والطروحات حول «اليوم التالي للحرب» إلا أنها تُقدّم بوصفها خلافات آراء لا أكثر، بينما يظهر وضوحاً أنها مسألة شائكة لا يمكن حلّها ضمن المعطيات الحالية، فأي حديث عن «اليوم التالي» يفترض نقطة ما تصلها حرب الكيان والولايات المتحدة، وبعدها ينتقلون إلى المرحلة التالية، أي إن الانتهاء من المرحلة الأولى يعني تحقيق الأهداف «الإسرائيلية» والأمريكية وهو ما يؤكد حجم المأزق الحالي لهذه الأطراف.

■ علاء أبوفرّاج

اشتعل الصراع مجدداً حول «خطة اليوم التالي للحرب» وظهر على الملأ حجم الخلاف داخل الكيان الصهيوني الذي تدخل حكومته الحالية نفقاً مظلماً ما يهدد بقاءها أصلاً.

الصراع ينفجر داخل الكيان

الخسائر اليومية التي يتعرض لها جيش الاحتلال حملت مؤخراً ملامح جديدة، إذ يتلقى جنوده ضربات موجعة في كلّ بقعة من بقاع القطاع، لا بل تشتد المعارك في مناطق يفترض أنها خاضعة للسيطرة «الإسرائيلية»، إذ أثبتت وقائع الأيام الماضية، أن الكيان لم يحقق أي إنجاز يذكر، ولا يزال بعيداً حتى عن تحقيق انتصارات جزئية يمكن تقديمها للرأي العام داخل «إسرائيل» أو خارجها. فالصراع الذي اشتعل داخل الحكومة كان النتيجة الأولى لهذه الضربات، فمن جهة ذهب وزير الحرب الصهيوني يوآف جالانت إلى رفض إنشاء حكومة عسكرية «إسرائيلية» في القطاع، معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى «كثير من الدماء والضحايا» موضّحاً، أن المطلوب هو «إلحاق هزيمة بحركة حماس وإيجاد جهات محلية غزية لإدارة القطاع».

أما نتنياهو، فقد أعلن أن الحديث عن «اليوم التالي» سيظل بعيداً عن الواقع ما لم يتم «تحقيق حسم عسكري ضد حماس» وموضّحاً، أن البدائل التي جرى بحثها يجري عرقلتها من قبل الحركة في القطاع.

رغم وقوف بني غانتس إلى جانب وزير الحرب، إلا أن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير شنّ هجوماً شرساً مع أعضاء آخرين في كتلته ضد جالانت، ودعا إلى إقالته، متهماً إياه بعرقلة جهود الحرب.

المشكلة فعلاً تكمن بأن كل الاحتمالات المطروحة على الطاولة لا يمكن تطبيقها فعلياً، إذ يتضح أن إيجاد بديل محلي مسألة شبه مستحيلة، وتسليم إدارة القطاع للسلطة الفلسطينية الحالية لا يمكن أن يتم إلا عبر توافق فلسطيني وإقليمي على ذلك، فضلاً عن أنّ احتلال القطاع بشكل دائم لن يحقق إلا المزيد من الخسائر في جيش الكيان، وسوف يتحول تأمين القوات الصهيونية كما قال جالانت إلى «الجهد العسكري والأمني الرئيسي لـ [دولة إسرائيل] في الأعوام المقبلة، وعلى حساب مجالات أخرى».

ويظل مع ذلك بحث أيّ من هذه الخيارات مرهوناً بتحقيق أهداف الحرب، إذ تتفق معظم الأصوات «الإسرائيلية» على أن «هزيمة حماس» شرط أساسي لبحث الخطوة التالية، وترى واشنطن ذلك ضرورياً أيضاً، لكن يبدو وضوحاً انفصال هذا الحديث عن الواقع، إذ لا تبدو هناك أي مؤشرات في الميدان تدل على اقتراب تحقيق هذا الهدف، ما يؤكد أن الخطة الأمريكية والصهيونية هي «الحرب» لا اليوم التالي لها.

هذا لا يعني على الإطلاق أن الاستمرار في وتيرة المعارك الحالية لفترة طويلة مسألة قابلة للتطبيق، لكن إدامة الاشتباك يبدو الخيار الأفضل بالنسبة لهم حتى اللحظة.

هرباً من المحكمة أم ماذا؟

تنتشر جملة من التحليلات السطحية في الآونة الأخيرة، تردُّ الموقف الصهيوني إلى خوف نتنياهو من المحكمة، وتذهب هذه التحليلات لتفسير كل التطورات السياسية من هذه الزاوية، متجاهلين أن الأزمة لا ترتبط برئيس الوزراء فحسب، بل هي أزمة عميقة ترتبط بمستقبل الكيان، والدور الأمريكي في المنطقة، فإن كان من الوارد أن يتحرك نتنياهو لخدمة مصالحه الشخصية، إلا أن قراراً بحجم إطالة أمد الحرب هو قرار أكبر من الكيان بحد ذاته، ولا يمكن استمراره دون موافقة الولايات المتحدة، التي ترى مصلحة في إدامة هذا الاشتباك كونه يزيد من فرصها في إشعال المنطقة. لكن وفي الوقت نفسه بقاء «اليوم التالي» معلّقاً يمكن أن يتحوّل إلى عامل ضغط كبير حتى على واشنطن نفسها.

ضمن صورة التوازنات القائمة، لا يمكن لواشنطن أو الكيان تحقيق أي اختراقات جدّية، وعلى هذا الأساس يمكنهم إدامة الاشتباك، لكن ذلك يفتح المجال أيضاً أمام طروحات أخرى يجري تحضيرها، فاستمرار المأزق الحالي وعدم القدرة على التحكم بمستوى الصراع الدائر داخل القطاع، وتعاظم الخسائر «الإسرائيلية» هناك سيترك أثراً كبيراً داخل الكيان، ما سيؤدي إلى مستوى أعلى من عدم الاستقرار، وفي الوقت نفسه، يظهر وضوحاً أن احتمال انتقال المبادرة من الولايات المتحدة إلى أطراف أخرى أضحى احتمالاً قائماً.

يبدو أن مهمّة وضع خطة اليوم التالي، تقع على عاتق كل المتضررين من السياسات الأمريكية، داخل فلسطين وخارجها، فاستمرار حماس والفصائل الأخرى في المقاومة يمكن أن يفرض ملامح اليوم التالي للحرب، فإن كانت «إسرائيل» والولايات المتحدة مضطرّتين لتقديم تنازلات في نهاية المطاف، فذلك يعني أن وجود صف فلسطيني موّحد في تلك اللحظة مدعوماً بموقف إقليمي متماسك، ودعم دولي من أطراف دولية، يمكن أن يحقق نتائج سياسية مهمة ونوعية على مستوى القضية الفلسطينية واستقرار المنطقة، وفي هذه الحال تتحول الخسائر اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني إلى ثمن يدفع في سبيل إنهاء الانقسام ووضع الملف الفلسطيني على الطاولة لكن ضمن معطيات جديدة هذه المرّة.

قضايا الشرق

تحديات بناء سياسية خارجية مستقلة!

لم يعد من الصعب إثبات أن الولايات المتحدة تتراجع، فهذا الموضوع يطرح في كثير من المقالات التحليلية الغربية، وعلى لسان عدد من الأكاديميين الجدّيين، وكذلك من قبل وجوه معروفة من السياسيين الغربيين أنفسهم، لكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن أدوات الهيمنة الأمريكية لم تعد تفعل فعلها؛ فهي وإن كانت تعيش آخر أيامها إلّا أنّها ما تزال فاعلة بقوّة العطالة.

استطاعت الولايات المتحدة أن تتحكم بالسياسات الخارجية والداخلية لعدد من الدول، وإن كنا نشهد اليوم محاولات من دول منطقتنا لإعادة صياغة سياستها الخارجية بعيداً عن إملاءات واشنطن، فهي في سعيها هذا محكومة بعددٍ من الاعتبارات.

فبدايةً هيمنت الولايات المتحدة لعقود طويلة في ميادين مختلفة، من الاقتصاد والتقانة والعلوم إلى ميادين الثقافة وغيرها. وكان التخلص من هذه الهيمنة يحتاج في البداية إلى قاعدة مادية بديلة وهو ما استطاعت دول كبرى كروسيا والصين مثلاً قطع أشواط كبيرة في بنائها، وبات يمكن الحديث أن هناك بالفعل بدائل على المستوى العالمي، ليس بالنسبة للصين وروسيا داخلياً فقط، بل وبالنسبة لكل دول العالم.

يحتاج ما سبق إلى إعادة صياغة للسياسة الداخلية في بلدان المنطقة، فلا يمكن اليوم صياغة سياسات خارجية مستقلة ما لم يتم القطع مع كل أدوات التحكم الغربي، ويمكن أن يكون تحصين بلداننا بوجه العقوبات الأمريكية مثالاً واضحاً على هذا.

ولذلك نشهد توجّهاً جنينياً في منطقتنا للتخلص من الدولار، وإيجاد قنوات بديلة للتبادل التجاري باستخدام العملات المحلية، أو عملات احتياطية متنوعة، والابتعاد عن كل المؤسسات والاتفاقيات التي رسخت هذا الشكل من التبادل التجاري، ما يعطي حرية أكبر للحركة بالنسبة للدول، ويزيد من قدرتها على المناورة.

المشكلة الأكبر الأخرى ترتبط بأن الولايات المتحدة استطاعت السيطرة على جزء كبير من الثروة المتراكمة في المنطقة، وحوّلتها إلى استثمارات داخل الولايات المتحدة، وهو ما أثبتت التطورات الأخيرة إمكانية استخدامها كسلاح ضد «المستثمرين» أنفسهم، إما عبر تجميد هذه الأصول أو مصادرتها، كما جرى مع الأصول الروسية الموجودة في المؤسسات الغربية.

مخاوف من هذا النوع تبدو حاضرة في الأذهان، وخصوصاً في دول الخليج التي تعمل على سحب استثماراتها وأموالها بشكل تدريجي ما يسمح بقرار سياسي أكثر استقلالية، وكذلك الأمر بالنسبة لاحتياطيات الذهب الموجودة في الخارج، والتي يبدو أن استردادها وزيادتها ضرورة لا يمكن القفز فوقها.

بالتالي، يمكننا القول: إن أي إجراءات من هذا النوع ما هي إلا استعداد للحظة قادمة من المواجهة، تستند إلى أساس مادي وتكنيكي يجري بناءه بالفعل، وإن كانت دراسة هذه الإجراءات والسرعة التي تتم بها مسألة مهمة، إلا أنّها لا تلغي الاستنتاج العام الذي يقول: إننا نشهد بالفعل خطوات ملموسة لتفتيت هذه الأدوات في منطقتنا والعالم، وكلُ إنجاز جديد في هذا السياق سينعكس بوضوح في السياسات الخارجية لدول المنطقة، ويزيد من استقلالية قرارها استعداداً لساعة الصفر، ساعة إنهاء الهيمنة الأمريكية وأدواتها.

كاليدونيا الجديدة.. جولة أخرى بمواجهة المستعمر الفرنسي

تتعرض فرنسا لموجة ضغط خارجية جديدة بإحدى مناطق تواجد قواتها الاستعمارية ما خلف البحار، فبعد إفريقيا، تنتفض الآن جزيرة كاليدونيا الجديدة الواقعة شرقي استراليا وجنوب المحيط الهادئ، وهي واحدة من مجموعة جزر – أرخبيل - تسيطر عليها فرنسا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. ما خلفيات الحدث وما مستقبله؟

■ يزن بوظو

كاليدونيا الجديدة

وقعت كاليدونيا الجديدة والجزر الأخرى تحت الاستعمار الفرنسي بعد استكشافها غربياً منذ قرابة قرنين من الزمن حتى الآن، حيث تم ضمّهم في عام 1853، وأصبحوا إقليماً فرنسيا رسمياً في عام 1946.

منذ ذلك الحين، شهد الأرخبيل عموماً حركات معارضة واحتجاجاً وتمرداً، وصولاً لاتفاق «نوميا» في عام 1998 الذي ساعد على إنهاء الصراع عبر تحديد توجه لحكم ذاتي تدريجي، واقتصار التصويت بالانتخابات على شعب الكاناك، وهو الشعب الأصلي في الجزيرة، والمهاجرين الذي يعيشون فيها منذ ما قبل 1998. ويذكر أنه منذ عام 1986 أدرجت الجزيرة ضمن لائحة الأمم المتحدة للأراضي غير المستقلة، والتي يجب رفع الاستعمار عنها.

ديموغرافياً، تقدر الإحصاءات اليوم نسبة سكان الارخبيل الكاناك الأصليين بنسبة 41%، و24% من أصل أوروبي بأغلبية فرنسية.

وتعد جزيرة كاليدونيا الجديدة بالتحديد، ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم، بنسبة 25% من إنتاج النيكل العالمي المعروف، وهو المعدن الضروري لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية وغيرها من إنتاج مرتبط بالصناعات الثقيلة.

كما يعد الأرخبيل نقطة رئيسية لنفوذ فرنسي أمني وتجاري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بحضور واضح لدور أمريكي من خلف فرنسا، وبالتعاون مع أستراليا، وبالضد من الصين ومصالحها الطبيعية وأمنها القومي في المنطقة.

كل ذلك يوضح بصورة أولية أهمية كاليدونيا الجديدة بالنسبة لفرنسا، واعتبارها نقطة خلاف رئيسية على المستوى الدولي، ومشكلة جدية بالنسبة للصين.

احتقان مستمر

منذ 1998، وإن هدأت حدة الصراع والمواجهات المباشرة في الجزيرة، إلا أن المؤشرات كافة كانت تدل على تزايد الاحتقان، ووجود توجه متزايد يهدف لطرد الفرنسيين، ومع التطورات الدولية الأخيرة خلال العقد الماضي، وتحديداً ما يتعلق بالوزن الفرنسي دولياً، الذي تعرض لضربات كبيرة في مستعمرات سابقة، كان من الواضح أن الجزيرة، وغيرها من المستعمرات الفرنسية، قد تقدم على أفعال تشبه ما جرى في مالي من رفض للوجود الفرنسي وصولاً لطرده.

شرارة الاحتجاجات

استناداً لذلك، عملت فرنسا، من العاصمة باريس، ودون العودة لرأي سكان كاليدونيا سواء الأصليون أو المهاجرون، على إجراء تعديل دستوري خاص بالإقليم، يتيح للوافدين الجدد منذ ما قبل 10 أعوام على الأقل، بالمشاركة في الانتخابات الإقليمية، أي أن الوافدين كافة ما بين 1998 و2014، 16 عاماً، بات بإمكانهم المشاركة في تقرير مصير الإقليم.

كان هذا القرار شرارةً لبدء موجة احتجاج واسعة في الإقليم، حيث شهدت مدن الجزيرة وعاصمتها نوميا يوم الثلاثاء 14 أيار الجاري، احتجاجات وتمرداً وشغباً شمل إغلاق طرقات وحرق مبانٍ وغيرها، ونشبت مواجهات مباشرة بين المحتجين وقوى الأمن أدت حتى الآن إلى مقتل 6 أشخاص، وإصابة 300، واعتقلت القوات الفرنسية أكثر من 200 محتج. وأعلنت السلطات المحلية أن الأضرار تقدر بـ 150 مليون يورو حتى الآن.

على الفور، أعلنت فرنسا حالة الطوارئ في الجزيرة، وفرضت حظر تجول فيها، نشرت عسكرييها الموجودين هناك والمقدر عددهم بـ 1700 جندي، وأعلنت عن إنشاء جسر جوي لتزويد الجزيرة بالضروريات، وقال رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال: «إن إرسال تعزيزات إضافية باستخدام جسر جوي سيعيد النظام ويضمن توريد المستلزمات الضرورية للجزيرة».

تلا ذلك إعلان أتال، أن بلاده سوف ترسل ألف جندي فرنسي إضافي إلى الجزيرة، قائلاً: إن الوضع «لا يزال متوتراً للغاية» وإن فرنسا «ستُظهر الحزم وستُخضع المحرضين على أعمال الشغب لأقسى العقوبات».

تعد جزيرة كاليدونيا الجديدة بالتحديد ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم بنسبة 25% من إنتاج النيكل العالمي المعروف وهو المعدن الضروري لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية

اتهامات لأذربيجان؟

تجاوز هذا الأمر حدود الجزيرة نفسها، واتهمت باريس عبر وزير داخليتها جيرالد دارمانين أذربيجان بالتدخل والوقوف خلف الأزمة الجارية في كاليدونيا الجديدة، قائلاً: إن هذا حقيقة وليس خيالاً، وتابع «يؤسفني أن بعض قادة المجموعات التي تدعو إلى استقلال كاليدونيا الجديدة قد أبرموا اتفاقات مع أذربيجان، لا شك في ذلك».

تستند الاتهامات الفرنسية إلى مجموعة من المؤشرات كان آخرها لقطات بثتها محطات التلفزيون الفرنسية يظهر فيها محتجون يرفعون علم أذربيجان، هذا بالإضافة إلى أن باكو استضافت في تموز 2023 مؤتمراً لما عرف باسم «مجموعة مبادرة باكو» التي تشكلت من قبل قوى سياسية مناهضة للاستعمار الفرنسي من أراضي المارتينيك الفرنسية وغويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية.

ومن الجدير بالذكر، أن فرنسا كانت تلعب دوراً بدأ يتوضح منذ فترة في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، وقدمت دعماً بهدف توتير الأجواء بين البلدين، وكان ذلك بسياق دور غربي مشبوه في منطقة القوقاز، ما يمكن أن يكون سبباً بالنسبة لباكو في فتح خطوط من هذا النوع.

في الوقت ذاته، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأذربيجانية أيهان حاجي زاده: «نرفض تماماً الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة لوزير الداخلية الفرنسي جيرارد ديرمانن ضد بلدنا، وكذلك تصريحاته حول العلاقات المزعومة بين أذربيجان وقادة حركة الاستقلال في كاليدونيا الجديدة [...] بدلا من اتهام أذربيجان بدعم الاحتجاجات المؤيدة للاستقلال في كاليدونيا الجديدة، كان على وزير الداخلية الفرنسي أن يوجه الانتباه إلى سياسة بلاده الفاشلة تجاه أقاليم ما وراء البحار، والتي تسببت في مثل هذه الاحتجاجات».

معركة أخرى في سياق حرب طويلة مع المستعمر

لأهمية كاليدونيا الجديدة اقتصادياً، وتحديداً ما يتعلق بالنيكل، ولوارداتها السياحية، ولاعتبارها نقطة نفوذ رئيسية للغربيين والولايات المتحدة في المنطقة، وليس فرنسا وحدها، فإن باريس ستفعل ما بوسعها لإعادة ضبط الأوضاع داخل الجزيرة، وللأسف، نظراً لموقعها وحجمها الجغرافي وحالتها الديمغرافية، فمن غير المتوقع أن تتطور الاحتجاجات بشكلها الحالي نحو الهدف المطلوب، وخصوصاً إنهاء الاستعمار عن الجزيرة والأرخبيل عموماً، ويبدو أن فرنسا قادرة حتى اللحظة على قمع الاحتجاجات واحتوائها وإن بشكلٍ مؤقت.

إلا أن أهمية ما يجريٍ يكمن بوضعه في سياق تاريخي، كنقطة من نقاط معارضة وتمرد السكان الأصليين على الاستعمار الفرنسي، والإبقاء عليه وإحيائه، والتي ستحقق هدفها بعد توفر شروط موضوعية، إقليمية ودولية، داعمة أكثر.. وبهذا السياق، يُذكر أن الخارجية الروسية قد أصدرت تعليقاً عبر المتحدثة باسمها، ماريا زاخاروفا، تدعو به «باريس إلى الامتناع عن الاستخدام غير المبرر للعنف ضد المتظاهرين، لضمان احترام حقوق وحريات السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة وغيرها من أراضي ما وراء البحار الخاضعة لسيطرتها».

وينبغي الإشارة إلى أن أعمال العنف الجارية يمكن أن تشكل ذريعة بالنسبة لفرنسا لتدعيم تواجدها العسكري هناك، وهو ما بدأ بالفعل عبر إرسال جنود فرنسيين، ويمكن أن يكون هذا التواجد جزءاً من المساعي الأمريكي للتضيق على الصين أكثر، وجر دول غربية أخرى للتورط بهذا النشاط أكثر.

الهند وقضاياها الشائكة.. ما الذي يُثير شهوة الأعداء؟

قضايا شائكة ومتعدّدة يمكن أن يلاحظها المتابع للوضع الهندي وتطوّراته خلال الشهور الأخيرة، منها ما يرتبط بالانتخابات البرلمانية والصراع في الداخل الهندي، ومنها ما يرتبط بملفات الخارج والمعركة العالميّة الجارية.

■ أحمد علي

نعرض عبر هذا المقال قضيّتين فقط من جملة هذه القضايا، نسبر من خلالهما الدوافع والأهداف، ونحاول الوصول إلى نتائج.

«الثروة للدخلاء»

بعد أيّام من انطلاق الانتخابات البرلمانية العامّة في الهند، أدلى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بتصريحات أثارت الجدل داخل الأوساط السياسية والمجتمع في الهند، حيث اعتبر تصريح مودي– حول معارضيه بأنهم بحال تولّوا السلطة، سيوزعون ثروات الشعب على «الدخلاء»– تصريحاً «معادياً للإسلام والمسلمين». وممّا جاء على لسان مودي: حزب المؤتمر المعارض يريد توزيع الثروة على «أولئك الذين لديهم كثيرٌ من الأطفال»، الكلام الذي اعتُبر أنه إشارة إلى المسلمين في الهند.

«نيجار» مجدّداً

بموازاة ذلك، تصاعد التوتر الدبلوماسي بين كندا والهند مؤخراً على خلفية مقتل، الزعيم الانفصالي السيخي البارز هارديب سينغ نيجار في كندا. قُتل نيجار بالرصاص في حزيران/يونيو 2023 أمام المعبد الذي يديره. وهو عضو في حركة «خالستان» التي تسعى لإقامة دولة سيخية مستقلة في منطقة البنجاب الهندية، وتعتبره الحكومة الهندية إرهابياً.

ويأتي هذا التوتر في سياق تاريخ طويل من الصراع حول حركة «خالستان» التي بدأت في الثمانينات، وشهدت أعمال عنف كبيرة ومواجهات دامية بين الانفصاليين السيخ والقوات الهندية. ورغم تراجع الحركة داخل الهند، إلّا أن الدعم لها ما يزال موجوداً بين بعض أفراد الجالية السيخية في الخارج، خاصة في كندا، حيث يعيش عدد كبير من السيخ.

تحديّات كبرى.. وتضليل!

هذان المعطيان، كلام مودي، والتوتر مع كندا، هما مؤشران على وجود تحديّات كبيرة تعيشها الهند في هذه الأيّام. من ناحية، فإنّ كلام مودي بمضامينه هذه هو مؤشر على ما يجري العمل عليه من تأجيج للنزعات الطائفية في المجتمع الهندي، الذي يشكل المسلمون 14% منه، أي حوالي 200 مليون نسمة، مع كل ما يحمله هذا من خطورة في بلد مثل الهند.

وهنا، ليس من الصعب الاستنتاج، أن المقصد من وراء تصريحات تخص توزيع الثروة وربطها بفئة محددة من الهنود، أي المسلمين، هو إثارة الغضب لدى الفئات الأخرى من المجتمع ضدّ هذه الفئة بالضبط. وبهذا، عوضاً عن أن يكون الحديث هو أن الثروة للشعب بكل فئاته، ومعركة الشعب الهندي هي مع ناهبيه، تصبح المعركة هي بين هذه الفئات ويجري حرف الأنظار عن مسألة توزيع الثروة كلّها.

من ناحية أخرى، فإنّ عودة قضية نيجار إلى الواجهة من جديد، تحمل إشارات إلى وجود دوافع محددة لإثارتها في هذه اللحظة التي تعيش فيها الهند أياماً مفصلية وتحديّات كبرى، وربما ستكون مقبلة عبرها إلى تغيرات كبرى بسياساتها. يبدو أن هذا بالتحديد ما يثير شهوة أعداء الهند وشعبها، لتحريك الملفات الشائكة في الداخل والخارج معاً، وبأن واحد، لتشكيل ضغط عال مؤثر يدفع الأمور بعيداً عن سياقها الصحيح، الذي من المفترض أن تسير عليه. وقضيّة ذات بعد قومي، مثل قضيّة نيجار تفي بالغرض لما تنتجه من تحريض قومي.

لا يغيب عنّا، أن تفتيت الهند أو دفعها نحو توتر داخلي كبير من شأنه أن يوجّه ضربة كبيرة لمنطقة استراتيجية ويهدد الاستقرار فيها، من هنا يظهر أن أحداثاً كهذه سوف تتحول لتكون جزءاً من المشهد العام في الفترة القادمة، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الأمريكي والضغط الذي تمارسه واشنطن على الهند.

للهند كلمة كبيرة

ستحمل النتيجة النهائية للانتخابات البرلمانية الهندية مؤشرات جديدة لتوازن القوى داخل الهند، فهي تجري بظلّ تغيرات عالمية كبرى ضاغطة، ولا تسمح بمجال كبير للمناورة. وستكون نيودلهي ما بعدها أمام خيارات حقيقية وجذرية على مستوى العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

ويبدو واضحاً، أن مصلحة الهند اليوم تتقاطع مع مصالح الصين وروسيا وبقية دول الجنوب والعالم الثالث، في التخلّص من نظام القطب الواحد وهيمنته، ومصلحة الشعب الهندي هي بتخلّص بلاده من كل أشكال التبعية والهيمنة الغربية، خصوصاً بعدما اتضح أن الغرب وعلى رأسه أمريكا يتراجع في الميزان الدولي، وأن للهند كلمة كبيرة تُحدث فرقاً كبيراً في هذا الميزان إذا ما أرادت.

محاولة اغتيال فيتسو واشتداد الصراع في أوروبا!

تصدّر حدث محاولة اغتيال رئيس وزراء سلوفاكيا روبرت فيتسو وسائل الإعلام عالمياً، على اعتبار الحدث مرتبط بالصراع الأوكراني وبعموم الاستقطاب السياسي الجاري في أوروبا، وبأن محاولة الاغتيال جرت لممثل دولة أوروبية.

■ ملاذ سعد

جرت محاولة الاغتيال يوم الأربعاء الماضي بعد اجتماع بين رئيس الوزراء روبرت فيتسو مع أعضاء الحكومة السلوفاكية في مدينة غاندولفا، ليقدم المهاجم على إطلاق عدة طلقات نارية على فيتسو على الملأ أمام تجمّع من الناس.

أجريت حتى الآن عمليتان جراحيتان لفيتسو، ويشير الأطباء إلى أنه ورغم الحالة الخطيرة لفيتسو إلا أنها مستقرة الآن.

واعتقلت قوات الأمن المهاجم، وهو الكاتب يوراي تسينتولا، 71 عاماً، معارض ليبرالي يعرف عنه معارضته لفيتسو وتياره عموماً، وبالأخص مؤخراً من ناحيتين، الموقف من الصراع في أوكرانيا، والموقف من الخطوات الأخيرة تجاه وسائل الإعلام والصحافة وحريتها في سلوفاكيا.

كان رئيس الوزراء روبرت فيتسو معارضاً لإرسال المساعدات إلى كييف، ومعارضاً للموقف الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية، ويتقاطع مع موسكو في العديد من النقاط، إلا أنه لم يكن مؤيداً لها بطبيعة الحال، سواء دولياً أو فيما يتعلق بالصراع الأوكراني. وبشكل مختصر، كانت مواقف فيتسو وسياساته تتعلق بالمصلحة الوطنية لسلوفاكيا، لا مصلحة أوكرانيا أو الناتو أو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومواقف كهذه كانت كافية لإغضاب واشنطن والدول الغربية الأخرى.

تحاول وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية تصوير حدث محاولة الاغتيال أمام الرأي العام على أنه حدثٌ فرديّ يمثل ويعبر عن تسينتولا وحده، لكن استخبارياً وسياسياً، لا يمكن التعامل مع هذا الحدث إلى بوصفه محاولة اغتيال سياسي، وهي خطوة تهدف لإرسال إشارات لتيار لفيتسو وآخرين في أوروبا، مثل: هنغاريا.

ويعكس الحدث أمرين، **الأول:** داخلي يعبر عن درجة الاستقطاب الجارية في سلوفاكيا والتي بدأت منذ الانتخابات الأخيرة، ووصلت بعد محاولة الاغتيال حد تحذير وزير الداخلية ماتوش شوتاي إشتوك من وقوع حرب أهلية في البلاد، قائلاً: «نحن على شفا حرب أهلية، لذا أطلب منكم التوقف فوراً عن التحريض على الكراهية».

والثاني: أوروبي عموماً، كمؤشر يُعبر عن مستوى وحدّة الصراع والاستقطاب الجاري بين تيارين موجودين في أوروبا، يكون ضمناً الملف الأوكراني واحداً من العناوين الكبرى المعبرة عنه وورقة عباد شمس فيما بينهما.

فالأوضاع في الجبهة الأوكرانية تزيد من حالة الضغط عموماً إذْ تقدّمت القوات الروسية مؤخراً على عدة جبهات، كان من أهمها عسكرياً واستراتيجياً في الفترة الأخيرة

الهجوم على مقاطعة خاركوف، وسط ضعف واضح في دفاع القوات الأوكرانية وتوترات داخلية اجتماعية وسياسية في كييف، مما يتسبب بضغط وتوتر سياسي أعلى في أوروبا.

تعليقاً على محاولة اغتيال فيتسو، علّقت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بالقول: «نحن ندين بحزم الهجوم ونتمنى الشفاء بأسرع ما يمكن لرئيس الوزراء فيتسو [...] نعرفه كصديق لروسيا لا يخاف في هذا الزمن الدرامي والتاريخي، وربما في نقطة الانعطاف هذه في تاريخ البشرية، أن يعبر عن رأيه الذي كثيراً ما يتناقض مع التيار السائد في الغرب الجماعي».

العمّال والنقابات يعودون إلى التقشّف

يتم الاحتفال تقليدياً بيوم العمال باعتباره يوم العمال العالمي الذي حشد الناس لدعم قوة وأهمية العمل في نضاله الدائم ضد رأس المال في المجتمع. بصرف النظر عن المشاركة في المسيرات والمظاهرات في جميع أنحاء العالم، فهي أيضاً فرصة لنا للنظر في مدى نجاح منظمات الطبقة العاملة في القرن الحادي والعشرين.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: أوديت الحسين

أولاً، الأخبار السيئة. منذ ثمانينيات القرن العشرين، عندما فرضت الحكومات سياسات نيوليبرالية في جميع الاقتصادات الكبرى، وكثيراً ما تم اتباعها في بقية العالم، انخفضت حصّة العمل في الدخل القومي في معظم البلدان. كان هناك استغلال متزايد للعمال في العمل. وأي زيادة في إنتاجية العمل من خلال زيادة كثافة العمل، وإلغاء القيود التنظيمية على حقوق العمال، والمزيد من الأتمتة، كانت بمثابة أرباح لأصحاب الشركات. وكان الانخفاض في حصة العمل مدفوعاً أيضاً بسلسلة من الركود في الإنتاج الرأسمالي، مما أضعف قوة العمال في المفاوضات المتعلقة بالأجور والتوظيف. قامت الشركات في الاقتصادات الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان بنقل عملياتها التصنيعية إلى «الجنوب العالمي» الفقير لزيادة الربحية.

«العولمة»، كما كان يُطلق عليها، كانت تعني أن الأجور والمزايا في الاقتصادات الكبرى لم تعد قادرة على مواكبة الأرباح التي يتم تحقيقها في الخارج. وفي الاقتصادات الأكثر فقراً، ظلّت أجور العمال منخفضة، في حين استخدمت الشركات الأجنبية أحدث التقنيات لتعزيز الإنتاج. تحوّل الإنتاج الرأسمالي في الاقتصادات الكبرى بشكل متزايد من القطاعات التقليدية مثل الهندسة الثقيلة والصلب والسيارات وغيرها إلى القطاعات التجارية والمالية. وارتفعت الربحية على مستوى العالم، وانخفضت حصة الدخل التي تذهب إلى العمالة.

أعداد أعضاء النقابات

كان هناك عامل رئيسي آخر في انخفاض حصة العمل في الدخل العالمي وهو تراجع المنظمات النقابية. وتُظهر أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أنّ عدد أعضاء النقابات كنسبة من الموظفين انخفض إلى أكثر من النصف في الاقتصادات المتقدمة من 33,9% في عام 1970 إلى 13,2% فقط في عام 2019. إذا نظرنا إلى تطوّر النقابات في 30 دولة صناعية على مدار 130 عاماً الأخيرة من الرأسمالية، يمكننا أن نلاحظ شيئاً مثل منحنى U المقلوب، مع ذروة التوسع الأقصى للنقابات بين عامي 1950 و1980.

لكن إذا نظرنا إلى الأرقام الآن، فيبدو أن أيام النقابات العمالية كقوة عمالية قد انتهت. فقد أغلقت الشركات الكبرى ومنافذ التصنيع، التي كانت أساس العمل النقابي في القرن الماضي، أو قلّصت حجمها من خلال التعاقد على المهام والوظائف. أدى نمو الخدمات التجارية، مع وجود مؤسسات أصغر حجماً في المتوسط، إلى زيادة التحدي الذي يواجه النقابات للحصول على الاعتراف بها كمنظمات قابلة للحياة. إنّ التحوّل من التصنيع في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة إلى ما يسمى «الخدمات» أدى إلى انخفاض حجم العمالة في أغلب الشركات. في جميع أنحاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعمل 63% من جميع أعضاء النقابات في شركات تضم أكثر من 100 موظف، في حين يعمل 7% فقط في شركات صغيرة تضم من 1 إلى 9 موظفين. من بين الأعضاء غير النقابيين، يعمل 37% في أكثر من 100 شركة و27% في شركات صغيرة.

العمالة غير الرسمية

وفي جزء كبير من «الجنوب العالمي»، لا يملك معظم العمال حتى وظيفة دائمة. على الصعيد العالمي، يعمل 58% من العاملين فيما يسمى «العمالة غير الرسمية»، أي ما يصل إلى ما يقرب من ملياري عامل في وظائف غير مستقرة، ويفتقرون إلى أي دفاع منظم عن حقوقهم في العمل وظروفهم من قبل المنظمات العمالية. ويعاني الشباب في العديد من الاقتصادات، على نحو متزايد، من درجة عالية من انعدام الأمن فيما يتعلق بالعقود المؤقتة والبطالة والمسارات المهنية المتقطعة. وتبدو لهم النقابات قديمة وغير فعالة.

الآن إلى الأخبار الجيدة

هذه الأخبار السيئة. ولكن هناك أيضاً أخبار جيدة. لقد مات الملايين دون داعٍ في جائحة كوفيد-19، وفقد ملايين آخرون سبل عيشهم في الركود الذي أعقب ذلك ودوامة التضخم التالية، لكن الوباء غيّر أيضاً توازن القوى بين العمل ورأس المال.

أدى «الموت الأسود» والأوبئة في القرن الرابع عشر إلى انخفاض عدد سكان أوروبا إلى درجة أن العمالة أصبحت نادرة للغاية، ما اضطرّ الملاك الإقطاعيين إلى تقديم تنازلات لأقنانهم، مما سمح لهم بكسب الأجور، والعمل لساعات أقل لصالح السيد، وحتى الحصول على الحرية في العمل ليصبحوا مزارعين مستقلين. ومن هذا البؤس الرهيب جاءت فترة من تحسن سبل العيش.

ويبدو أن تطوراً مماثلاً يحدث في عقد ما بعد الوباء من القرن الحادي والعشرين. لقد انتهت سنوات أسواق العمل سريعة التوسع على مستوى العالم، كما هي الحال في الصين وأوروبا الشرقية، والتي انفتحت أمام رأس المال من الشمال العالمي، مع تقدم السكان في العمر وانكماشهم. ويؤدي هذا التحول الديموغرافي إلى تحول في ميزان القوى بين العمل ورأس المال.

ووسط أسواق العمل الضيقة وارتفاع تكاليف المعيشة، عادت النضالية العمالية إلى الظهور من جديد، وأصبحت الظروف اللازمة لتجدد نمو النقابات أكثر ملاءمة. أصبحت النقابات على مستوى العالم نشطة بشكل متزايد في الأشهر الـ 12 الماضية إما في التهديد بإجراءات صناعية أو تنفيذها. للمرة الأولى منذ حوالي 40 عاماً، تنتشر النقابات إلى صناعات وقطاعات جديدة في الاقتصادات المتقدمة وحتى إلى عالم التوظيف «غير الرسمي» في الجنوب العالمي.

وفي الولايات المتحدة، نظم العمال أنفسهم وخرجوا إلى خطوط الاعتصام بأعداد متزايدة للمطالبة بأجور وظروف عمل أفضل. المعلمون والصحفيون وصانعو القهوة هم من بين عشرات الآلاف من العمال الذين أضربوا عن العمل في العام الماضي. والواقع أن الكونجرس الأمريكي اتخذ قراراً بمنع 115 ألف موظف في السكك الحديدية من الإضراب أيضاً. كما قدم العمال في ستاربكس وأمازون وأبل وعشرات الشركات الأخرى أكثر من 2000 التماس لتشكيل نقابات خلال العام – وهو أكبر عدد منذ عام 2015. وفاز العمال بنسبة 76% من 1363 انتخابات أجريت. كان هناك 33 توقفاً كبيراً عن العمل بدأ في عام 2023، وهو أكبر عدد في هذا القرن.

في جنوب إفريقيا والهند

وفي أماكن أخرى من العالم، يمكننا أن نرى شيئاً مماثلاً. أضربت النقابة الوطنية لعمال التعليم والصحة والحلفاء في جنوب إفريقيا «NEHAWU» عن الأجور على الرغم من أمر المحكمة بحظر الإضراب العمالي. وفي الهند، أدت التغييرات المقترحة على قوانين العمل في البلاد– بما في ذلك البنود التي تتطلب إشعاراً قبل 14 يوماً من الإضراب – إلى حدوث إضراب. وحتى في الشرق الأوسط، كانت هناك بعض النجاحات. حقق العمال في أكبر مصنع للنسيج في مصر في المحلة انتصاراً كبيراً لعشرات الآلاف من العاملين في الشركات المملوكة للدولة في مصر من خلال إجبار الحكومة على الموافقة على رفع الحد الأدنى للأجور إلى 6000 جنيه بعد انضمام الآلاف إلى الإضراب الذي أدى إلى إغلاق المصنع إلى مدة ما يقرب من أسبوع.

هذه الموجة الجديدة من المنظمات العمالية هي عبارة عن نقابات شعبية صغيرة في قطاعات لم تمس، وغالباً ما تكون خاصة بشركة واحدة مثل اتحاد عمال أمازون واتحاد عمال ستاربكس. لذلك، في أيار2024، يمكن أن نكون في بداية تحول نموذجي في تنظيم العمل. لكن النقابات العمالية ليست كافية لتغيير ميزان القوى بين العمل ورأس المال. وهذا يتطلب أيضاً تحركاً سياسياً.

في الولايات المتحدة نظم العمال أنفسهم وخرجوا إلى خطوط الاعتصام بأعداد متزايدة للمطالبة بأجور وظروف عمل أفضل

متاريس الصهيونية في الغرب وليس في «إسرائيل»

يعيش الرئيس الأمريكي والكونغرس الأمريكي ووزير الخارجية البريطاني في عالم مواز. في عالمهم، كان من الممكن أن تتوصل حماس إلى وقف لإطلاق النار غداً لو أنها سلمت الأسرى. وفي عالمهم، الضغط المستمر على حماس هو وحده الذي سيجبرهم على إطلاق سراح الأسرى، وبالتالي يجب توفير الأسلحة «لإسرائيل» للقيام بذلك. وفي عالمهم، لا تزال القوات «الإسرائيلية» تشن «عمليات دقيقة» شرق رفح، وبالتالي لا تتجاوز الخط الأحمر الذي وضعه بايدن بشأن استخدام القنابل الثقيلة التي زودتها بها الولايات المتحدة.

■ ديفيد هيرست وكريغ موراي
ترجمة: قاسيون

ربّما يكون السيناتور الأمريكي ليندسي جراهام شخصاً غريب الأطوار، إلا أنه من الممكن أن يكون المتحدث الأكثر بلاغة عنهم. قال جراهام إنه مثلما أنهت الولايات المتحدة «عن حق» الحرب العالمية الثانية بإسقاط قنابل نووية على هيروشيما وناغازاكي، فإنه ينبغي إعطاء «إسرائيل» القنابل التي تحتاجها لإنهاء هذه الحرب. بإسقاط واحد من 200 رأس نووي على غزة!

لكن في العالم الحقيقي، انسحبت الولايات المتحدة من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية، والذي وقعت عليه حماس ورعاه مدير وكالة المخابرات المركزية بيل بيرنز. وقد ردّ رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين على هذا الاتفاق بأكبر هجوم على جميع أنحاء غزة منذ بدء الحرب وقطع جميع المساعدات باستثناء كميات رمزية.

في العالم الحقيقي، تقوم القوات «الإسرائيلية» بقصف شرق رفح ووسط وشمال قطاع غزة. وقد تمّ إغلاق معبر رفح، نقطة الدخول الرئيسية للمساعدات، بشكل كامل، ولا يُسمح إلا بدخول جزء صغير من الاحتياجات اليومية المطلوبة، عبر معابر أخرى «6 شاحنات بينما المطلوب 500 شاحنة يومياً، و157 ألف لتر وقود بينما المطلوب 300 ألف ليتر يومياً».

لا يوجد مكان آمن

في العالم الحقيقي، قد يكون نصف سكان غزة على وشك الالتقاء في وسط غزة الذي لا يوجد فيه طعام أو مياه عذبة للتعامل مع هذا التدفق من اللاجئين. لا يوجد مكان آمن للفرار إليه. وتحرص «إسرائيل» على استمرار ذلك من خلال قصف الملاجئ .

لقد كشف نتنياهو عن خدعة بايدن. ليس الأمر كما لو أنه يتصرف بغض النظر عن التكاليف البشرية. بالنسبة إليه، التكلفة البشرية هي هدف حرب. مؤسسة الدفاع «الإسرائيلية»، وأغلبية واضحة من «الإسرائيليين» أنفسهم يريدون أن تكون التكلفة البشرية أعلى ممّا يمكن. ثمانية أشهر من هذه المذبحة لم تروِ عطشهم للانتقام.

إذاً ما هو رد فعل بايدن على ما يحدث؟ قدّم إجابتين: الهجوم على رفح لا يحدث، وبالتالي لم يتم تجاوز أي خطوط حمراء. اللوم في هذا الهجوم، إذا كان موجوداً بالفعل، يقع على عاتق حماس نفسها. وهزّ السفير الأمريكي لدى «إسرائيل»، جاك لوي، كتفيه قائلاً: «إنها مجرد شحنة واحدة تأخرت، ولم تتجاوز «إسرائيل» الخط الأحمر في رفح».

وكان كاميرون أسوأ من بايدن، إذا كان ذلك ممكناً. في سلسلة من المقابلات، قال إن قطع الأسلحة عن «إسرائيل» من شأنه أن يقوي حماس. رفض إعادة التمويل البريطاني للأونروا، على الرغم من أن المراجعة المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة برئاسة وزير خارجية فرنسي سابق لم تجد أي دليل يدعم مزاعم «إسرائيل» بأن موظفي الأونروا كانوا أعضاء في جماعات إرهابية. وسخر اللورد كاميرون قائلًا: «نحن أكثر تطلباً من ذلك».

ومثلها كمثل «إسرائيل»، تريد بريطانيا أن تنتهي هذه الحرب فقط عندما يتم تدمير حماس. وبما أن هدف هذه الحرب لا يمكن تحقيقه، فإن بريطانيا تدعم في الواقع إعادة الاحتلال الدائم لغزة. ومثل «إسرائيل»، فإنّ بريطانيا عازمة على تدمير الأونروا ومعها الحماية القانونية الدولية الوحيدة التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم. ولكن هذا لا يعني أن حملة رفح لم تكن لها عواقب إقليمية.

يسببون الإحراج

بتراجعه عن خطة وقف إطلاق النار التي وقعتها حماس، يتجاهل بايدن حقيقة غير مريحة. لم يكن ذلك اقتراحاً مضاداً من حماس، كما قال أحد المسؤولين الأمريكيين، بل وثيقة صاغتها مصر. أثار رفضها كخطة سلام الغضب والإذلال بكميات متساوية في القاهرة.

لم تحسّن التسريبات «الإسرائيلية» لوسائل الإعلام المزاج المظلم في القاهرة. وفي الليلة التي احتل فيها الجيش «الإسرائيلي» الجانب الفلسطيني من معبر رفح، نقلت وسائل إعلام «إسرائيلية» عن مصدر لم يذكر اسمه قوله إن «إسرائيل» أبلغت مصر أن هذا توغل محدود، وسينتهي بحلول الصباح. بزغ فجر اليوم وكان العلم الإسرائيلي الكبير المنصوب على الجانب الفلسطيني من رفح لا يزال يرفرف في وجوه المصريين.

إنّ استعداد الولايات المتحدة لاستخدام العنف المتطرف ضد الطلاب المؤيدين للفلسطينيين في الجامعات هو دليل آخر على التخلي ذاته عن ادعاء الديمقراطية عندما يتعلق الأمر «بإسرائيل». كما أنه يوضح ما أصبح يمثل انقساماً خطيراً في الرأي العام الغربي، حيث يوجد دافع قوي للشباب لمعارضة الإبادة الجماعية ضدّ النخب.

ويتبع ذلك تشريعات أكثر جنوناً مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، تسعى إلى تصنيف التعبير المناهض للإبادة الجماعية والمؤيد للفلسطينيين في الجامعات على أنه معاد للسامية وبالتالي غير قانوني. وفي نواحٍ عديدة، يجسّد هذا رد فعل الطبقة الحاكمة في جميع أنحاء الغرب. رد فعلهم على أن يتم كشفهم فجأة كخدم مأجورين للصهيونية التي لم تعد تحظى بدعم شعبي وتتسبب الآن في اشمئزاز عام.

وتظل المرحلة النهائية بالنسبة إليهم هي «معالجة» ما تبقى من السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى خارج غزة عبر النقاط التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في معبر رفح والميناء العائم

حزب ستارمر للإبادة الجماعية

لقد أصبح حزب العمال البريطاني أكثر جنوناً. يعدّ حزب كير ستارمر للإبادة الجماعية مثالًا بارزاً على نجاح اللوبي الصهيوني في شراء كلا جانبي الممر والسيطرة على مستودع «الاختيار» الديمقراطي في الغرب. حتّى يومنا هذا، تستمر وسائل الإعلام الغربية في نشر الدعاية «الإسرائيلية» تحت وطأة الضغوط الرئيسية. الغارديان، على الرغم من آلاف وآلاف القتلى من النساء والأطفال الذين رأيناهم على هواتفنا المحمولة خلال الأشهر السبعة الماضية، تواصل التظاهر بأن هجوم الإبادة الجماعية يستهدف «مسلحي حماس». ولا يزال قصف المدنيين في الخيام يوصف بـ«الاشتباكات». لم تعد هذه الدعاية صالحة في الواقع، على الرغم من أنها قد تعزز معنويات الصهاينة المتشددين. وقد شهد الجميع من خلال ذلك منذ أشهر. ومع ذلك ما زالوا مستمرين.

أصبحت نهاية اللعبة واضحة للغاية. وتعمل الولايات المتحدة على استكمال بناء مينائها العائم في غزة، كما سيطرت «إسرائيل» على معبر رفح إلى مصر، الأمر الذي يمنح الولايات المتحدة و«إسرائيل» السيطرة الكاملة على نقاط الدخول إلى غزة. وأعلنت «إسرائيل» تسليم معبر رفح لقوة من المرتزقة الأمريكيين. يمكن للولايات المتحدة بعد ذلك أن تقول إنها تمتثل لتعهد بايدن بعدم نشر القوات الأمريكية على الأرض في غزة، بينما تسيطر فعلياً على غزة.

وتظل المرحلة النهائية بالنسبة إليهم هي «معالجة» ما تبقى من السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى خارج غزة عبر النقاط التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في معبر رفح والميناء العائم، وذلك في المقام الأول في مخيمات في صحراء سيناء. إن القوى الغربية تضاعف جهودها في الإبادة الجماعية وفي مشروعها الاستعماري.

علم النفس التحرري بمواجهة علم النفس الليبرالي «2»: التفاؤُل يُكتَسب

نتابع في هذه المادة الحديث عن أهم النقاط التي وردت على لسان المهندس والباحث في علم الاجتماع «محمود أبو العادي» ضمن اللقاء الإعلامي الذي أجراه أواخر نيسان الماضي مع الصحفية منى العمري في بودكاست «البلاد»، والذي تناول فيه الفروقات بين علم النفس التحرري وعلم النفس المهيمن في تعامل كل منهما مع الفرد المقهور، وسيكون هذا الجزء مخصصاً لاستعراض النموذج الفلسطيني كمثال على كيفية تعاطي كل من عِلمَي النفس التحرري والمهيمن معه.

■ إعداد: نايا سلام

أفراد أم جماعات؟

عززت فينا هذه الحرب الشعور بروح الجماعة، فردود الأفعال على هذه الحرب منذ 7 أكتوبر وحتى على مستوى غربي، كانت عبارة عن هيستيريا جمعية، فأصبح هنالك أناس، لا علاقة مباشرة لهم بما حدث، يشعرون بتهديد ليس من أفراد، بل من جماعة كاملة. وهذا ما لاحظناه أيضاً لدى العرب فهؤلاء على الرغم من الاستثمار في مشاريع الهندسة الاجتماعية والتطبيع والترويض، وحتى فكرة التأديب «بأن تحاول جعل هؤلاء الناس ناقمين على مقاومتهم وأن تصهر وعيهم عبر استئصال البنية التحتية لكل فكرة المقاومة والصمود» لم تنجح، فهؤلاء لديهم منظومة قيم ومعتقدات ترفض الهزيمة، ولديهم نسيج اجتماعي صلب. فالكثير من الدراسات تشير إلى أن أكثر ما وقى المنطقة من الهزيمة هو المؤسسات الوقفية مثلاً، لأنها حافظت على النسيج الاجتماعي، فرغم كل محاولات التهويد ما زال الناس يقولون ما قاله أجدادهم في الـ 48، وهذا شيء مبهر، ليس شيئاً عادياً، فالناس هنا نموذج فريد في العالم، فجميع السياسات التي بذلت والأموال التي وضعت من أجل صهر الوعي سقطت أرضاً.

وكمثال آخر على الروح الجمعية ما بعد الحرب انظري مثلاً للجهود المبذولة في أجزاء متناثرة من العالم، فصفحات الترجمة نشطت، وأصبح هنالك شعور أممي عال، وأصبحت الناس تحيل ما يجري في غزة على أنه مشروعها الخاص ولديها مطالب محددة تجاهه، وظهرت طروحات تقول بأن المقاومة تمثّلنا بغض النظر عن الانتماء الحزبي. وللمرة الأولى في تاريخنا المعاصر ننتقل من وضعية الضحية والمقهور والمضطهَد إلى وضعية المُبادِئ بالفعل. فهؤلاء الجماعة «المقاومون» ليسوا صابرين فحسب بل وما زالت في بالهم فكرة المُبادرة، وبالتالي أعطوا صورة للعدو بأنهم ما زالوا أنداداً له وليسوا ضحية فقط، وتحديداً ليسوا «الضحية المثالية» وهذا ما ظهر جلياً في قرار إغلاق الأونروا، ولسان حال أولئك يقول: نحن مستعدون لمساعدتك عندما تكون ضحية ولكن ليس عندما تُبادئ ويكون لديك خيال وأفق تحرّري. فأنت بذلك تصبح مرعباً ليس بالنسبة لـ«إسرائيل» فقط بل حتى للغرب كلّه.

«المخيال الجمعي» خارج إطار الاحتلال

إحدى أدوات الاستعمار الذهني المقولة الشائعة لمارغريت تاتشر، ففي أثناء حملتها ضد الشيوعية، إذْ إنها كانت تتبنى شعار TINA «alternative no is there» لا يوجد بديل للرأسمالية، وهذا كان جزءاً من حملة انتخابية، بالطريقة نفسها فإن ما يفعله الاحتلال هو إشعار الناس بأنه لا بديل لواقعك، وبالتالي ليس عليك أن تفكّر إلا من خلاله، وعليه يصبح جزءاً أساسياً من المقاومة أن تتخيّل نفسك في سياق غير الاحتلال، فينشأ سؤال: ماذا كنت لأكون لو لم يكن هنالك احتلال؟ وهذا الخيال يبنى عليه فعل، فالمشكلة تبدأ من عجز في الخيال، عجز في الإدراك، عجز في الفعل. لذلك من أهم أدوات العلاج النفسي التحرّري ما يسمّى «العلاج بالسرد»، فيقوم الشخص بسرد مشكلته، وعندها نسأله: هل يمكنك تخيل نفسك في واقع آخر؟ ما الذي يمكنك فعله لتصل لهذا الواقع؟ أي علينا إعادة قراءة أنفسنا خارج إطار القهر والمظلومية.

وعلى مستوى التطبيق حدث ذلك في الدراسات ما بعد الاستعمارية، ففي جامعة بيرزيت كان مشروع التخرج لإحدى المهندسات حول شكل المكان بغياب الحواجز بعد تحرير فلسطين، ولربما مثال الهروب من سجن الجلبوع قريبٌ لما نتحدّث عنه، فما حدث هو تعبير عن حالة مخيال جمعي لفكرة التحرّر وانتهاك لمخيال الوضع القائم، والحادثة تحمل جرحاً نرجسياً للذات الصهيونية وشعوراً بالإهانة، خصوصاً في ظل وضع السجون المُحكمة التي أشعرت الكيان بأنه أحكَم القبضة وسيطَر مرةً واحدة وإلى الأبد.

العجز المكتسب والتفاؤل المكتسب

في علم النفس لدينا ما يعرف بالتنافر المعرفي؛ وهو التناقض بين وجود مجموعة من المعتقدات التي نؤمن بها وما نقوم بفعله في الواقع، وهنا نقع في أزمة، ويكون الحل إمّا أن نتنازل عن هذا المعتقَد ونقوم بتبديله، أو نغيّر السلوك. وبوجود حالة العجز على أرض الواقع فالناس تحاول خلق مقولات بسيطة من قبيل: «لا تألفوا المشهد، العالم ضدنا... إلخ»، وهنا لا بدّ من الحديث عن فكرة ما يسمّى بالعجز المكتسب، فهو يرتكز على أن الشخص يقوم بمجموعة من الحالات الفاشلة، ثم يستنتج بأنه لا يمكن فعل أي شيء من الأساس. أحد العلماء قام بتجربة تعتبر غير أخلاقية، حيث قام بوضع مجموعتين من الفئران على أرضية تصعق بالكهرباء، المجموعة الأولى أعطاها مهارب، فعندما صعقت هربت، أما الثانية لم يكن هنالك مهارب، فحاولت في المرة الأولى الهرب ولم تنجح، كررت المحاولة مرة ثانية وثالثة وفشلت. المفارقة أنه في المرة الرابعة تم وضع مهارب ومخارج لهم ولكنهم مع ذلك لم يحاولوا الهرب، وذلك بسبب وجود عجز مكتسب، فحتى لو وجد الحل يشعر الشخص بأنه فاشل ولا مجال للنجاة. بالإسقاط على الحالة الفلسطينية هنالك من يفترض أن أجداده حاولوا في الـ48 والـ67 والـ73 وفي حرب بيروت وفي الانتفاضة ولكنهم لم ينجحوا، وهنا بعد فترة تنشأ مقولات مثبِّطة وهذا جزء من التنافر المعرفي.

هذا ما يقوله علم النفس التحرّري لا نستطيع إنقاذ أنفسنا إلّا من خلال إنقاذ الناس

استعمار اللغة!

علم النفس التحرّري لديه فكرة مهمة وهي أنّ أوّل ما يتم استعمارُه في الشخص هو ليس فقط الذات –خاصةً في الاستعمار الجديد– بل يحصل أيضاً استعمارُ اللغة، والمقصود هنا ليست اللغة العربية عبر استبدال اللغة الإنكليزية بها مثلاً، بل المقصود هو حتى لو أنك تتحدث بلغتك الأصلية، فما هي المصطلحات التي تتحدث بها؟ فنحن نتحدث بمصطلحات من قبيل: «يا أمّةً ضحكت من جهلها الأمم»، أو «إذا أردت أن تخبّئ شيئاً فضعْه في كتاب فأمّة «اقرأ» لا تقرأ»، أو «نحن نستحق ما يحدث لنا»، و«نحن متخاذلون»... وغيرها من المقولات التي لها وقعٌ على النفوس، ووقعها يصل إلى مستوى الفعل، فنصل لمرحلة اللا فعل، وهذا مثال على العجز المكتسب. وبالتالي فهذا أسوأ ما يمكن مشاركته على «السوشال ميديا»، بل على العكس يجب مشاركة ما يزيد من فعالية الناس، كأن نشارك ما يدعو للاحتفاء بكل فعل مقاوم، صغيراً كان أو كبيراً. فبمقابل العجز المكتسب هنالك تفاؤل مكتسب، فالناس تتعلم، إذا ما أشرت لها إلى التجارب الناجحة، تبدأ بالنظر إلى أنفسها على أنها ناجحة وقادرة وبالتالي تحاول مجدداً وتبتكر حلولاً مختلفة عن الماضي، فما جرّبه أسلافنا في الماضي ليس من الضرورة أن يكون فاشلاً، ويمكننا إعادة تجربته.

ما الحلول التي يقدّمها علم النفس التحرري؟

عندما ستنتهي الحرب ستدخل المنظمات وتتعامل مع الجميع على أنهم مصابون باضطراب ما بعد الصدمة «استدعاء للحظات ما بعد القصف، تأهُّبٌ عال في الجسد، تجنُّبٌ ونكوصٌ وانعزال...» ولكنّ هذا ما يحاول علم النفس التحرري نقدَه، فعلم النفس المهيمن ينظر إلى الصدمة بوصفها مقطعاً لحظياً على خط الزمن، على الرغم من أنّ أسباب الصدمة ما زالت قائمة، ففكرة الاحتلال والقهر ليست حدثاً عرضياً، إنها ممتدّة على الخط الزمني. فعلم النفس التحرّري يحاول النظر إلى الحالة في الحرب على أنّها بنيةٌ كاملة، لا يمكن الاكتفاء بعلاج أعراضها فقط، فنحن نتعامل مع مؤسَّسات، بنى اجتماعية، قوانين وأنظمة وسياسات، وعليه ليست مهمّة علم النفس ها هنا تحويلُ الشخص من حالة المريض نفسياً إلى حالة المتعافي نفسياً، بل مهمّته هو تحويلُه لناشط وفاعل ضمن خطة حلٌ كاملة، قد تكون مؤسَّسة مجتمعٍ مدنيٌ أو جزءاً من تنظيم ما، وهذا ما يقول به علم النفس التحرّري؛ فنحن لا نستطيع إنقاذ أنفسنا إلا من خلال إنقاذ الناس.

من فلسطين... وإلى فلسطين

تلخص شخصية مسعود في مسلسل التغريبة الفلسطينية حالة الخروج من الذهول التي أصابتهم بعد النكبة وتشريد الفلسطينيين في المخيمات: «العالم كلو تآمر علينا ورمانا للخيمة عشان هيك صار كلو حقنا، اللي مالوش بيت، كل البيوت حقو. واللي مالوش حق كل الدنيا حقو»، ويكمل مطالباً أخاه «المثقف» أن يصحو وأن يخرج من سلبيته ويفعل شيئاً: «بدل ما تتلقح تحت عمود خيمتك، اخلعوا واطلع فيه، خود حقك بالمنيحة ولا بالعاطلة، ما تقولّيش بيصير ولا ما بصرش إذا «إسرائيل» قامت كل إشي بِصير»

■ إيمان الذياب

بعد شهرين من «طوفان الأقصى» أجرت صحيفة «هآرتس» مقابلة مع عامي أيالون أحد الرؤساء السابقين لجهاز «الشاباك» قال فيها: «إن إسرائيل لن تخرج بصورة للنصر من هذه الحرب، من يعتقد أن الفلسطينيين سوف يستسلمون، لا يعرف الفلسطينيين...»

وفعلاً، لا يعرف الفلسطينيون أحد كما يعرفهم الصهاينة الذين استمروا إلى عقود من السنين في محاولة إخضاع هذا الشعب وتركيعه دون جدوى.

لاجئ بن لاجئ حفيد لاجئ

ثمة صورة لشبان مع عائلتهم على ظهر سيارة تحملُ ما تبقى من أمتعة «دارهم» كما يحب الفلسطينيون تسمية بيوتهم، والتي هدمها جيش الاحتلال في غزة، ونُشر تحت الصورة تعليق موجع: «وين بدنا نفل؟؟». تشكل حالة اللجوء الفلسطيني الناتج عن قيام الكيان الصهيوني حالة فريدة في التاريخ تستلزم الدراسة، تتسم بشيء من السوريالية، فالفلسطيني اليوم لاجئ في بلاده، وما مارسه الصهاينة قبل النكبة وخلالها وبعدها من إبادة وقتل ومجازر هدفها تشريد من يتبقى منهم مستمر، ومقاومة مشروع تفريغ الأرض من ناسها وبعثرتهم في مختلف أصقاع الأرض أيضاً مستمر لا يتغير فيه سوى أدواته.

المفتاح.. الحلم الصامد!

يكثف محمود درويش فلسفة «الذهاب المستمر إلى البلاد» كأحد أشكال المقاومة وارتباطها ببناء الإنسان: «وأنا البلاد وقد أَتَتْ وتقمّصتني.. وأنا الذهاب المستمرّ إلى البلاد... وجدتُ نفسي ملء نفسي...»، إنه الخيار الوحيد لاستعادة ما سُلب. تحوّل الفعل المقاوم عند الشعب الفلسطيني إلى أسلوب حياة يمارسه يومياً في حياته خاصة داخل الأراضي المحتلة، حيث: «ينمو المخيم وينجب زعتراً ومقاتلين».

فكرة الوطن «الدار»، حملها جيل النكبة من الفلسطينيين على شكل مفتاح. مفتاح الدار، الحلم الصامد في وجدان أهل الدار، والوقود الذي يشعل حماسة الأجيال المتعاقبة ويحولهم إلى مقاومين.

ثمة فيديو قصير جرى نشره على وسائل التواصل، يختزل فيه حديث طفل صغير بلهجته الفلسطينية فكرة الارتباط بالمكان، والمكان هنا هو فلسطين كلها وفي القلب منها القدس: «صحيح أنا ممنوع أدخل عالقدس، بس لو بتفتح قلبي بتلاقي القدس متربعة فيه تربيع، صح في نوعين للورد عشرة بالمية ياسمين، وتسعين بالمية شباب القدس». شعبٌ ينطق أطفاله كلاماً كهذا لا يهزم.

أخبار ثقافية

«غزة تراتيل النصر»

صدر حديثاً عن «منشورات القرن 21» في الجزائر، كتاب جماعي بعنوان «غزة تراتيل النصر» شارك فيه 80 كاتباً عربياً من دول عدة من بينها الجزائر، والعراق، وسورية، ولبنان، وفلسطين، وتونس، والمغرب.

وتنوّعت مواضيع الكتاب بين ما هو سردي، ومقالات إنسانية، وكتابات أدبية – فكرية، فضلاً عن قصص قصيرة بسرد واقعي، وتقارير صحفية ترصد واقع الحرب في غزة والضفة وتفضح ما يقوم به الاحتلال الصهيوني من فظائع. ويكشف مضمون الكتاب أيضاً وقائع من الألم، والأوجاع، والدمار الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، ويقدم صور المآسي، والجرائم، والتنكيل، والتشتيت، والتهجير لشعب أعزل متمسّك بأرضه وأرض أجداده. كما يحاول الكتاب أن يكون التفاتة مساندة لأهل غزة للوقوف بوجه الاحتلال.

ويؤكد الناشرون أن هذا الإصدار «عبارة عن رسائل دوّنت بالكلمات، لتصل إلى العالم، وتفضح ما يجري على أرض الواقع، وتسلّط الضوء على حقيقة ما تتعرّض له غزة، من سلب حقّها في العيش بسلام، ولإعادة بناء البنية التحتية لقطاع غزة بعد أن دمرت بالكامل

الموت يغيب صاحب «رسائل شفهية»

رحل المخرج السينمائي السوري عبد اللطيف عبد الحميد بعد معاناة مع المرض، عن عمر 70 عاماً، بدأ المخرج الراحل مسيرته الفنية الغنية بعد تخرجه من المعهد العالي للسينما في موسكو، عام 1981، وقدم خلالها ما يزيد على الـ 15 فيلماً، معظمها من تأليفه وإخراجه، إذ يعتبر من رواد ما يعرف بـ«سينما المؤلف» في سورية، وتغوص أغلب أفلامه في عوالم الريف السوري، وأبطاله من البسطاء.

في عام 1989 قدم عبد اللطيف عبد الحميد نفسه مخرجاً ومؤلفاً بقوة في فيلم «ليالي ابن آوى»، وحقق فيلمه التالي «رسائل شفهية» في عام 1991 نجاحاً جماهيرياً سيبقى في ذاكرة السوريين، ثم دخل ميدان «السينما التجريبية»، مبتعداً عن عوالم الريف السوري في فيلم «صعود المطر» عام 1994.

كما كان فيلم «نسيم الروح» في عام 1998 من العلامات الفارقة في مسيرته، ومن أفلامه التي حققت نجاحاً كبيراً أيضاً: «قمران وزيتونة»، «وما يطلبه المستمعون»

واختتم عبد اللطيف عبد الحميد مسيرته التي حاز خلالها العديد من الجوائز السينمائية المرموقة، بفيلم «الطريق»

كانوا وكنا

صورة تظهر عمّال ميناء حيفا في عام 1936

حول تيّاري الوحدة والتفكّك: العلوم نموذجاً

إن اتجاهاً عاماً نحو توحّد الظواهر في الواقع كما في انعكاسها الواعي هو تعبير عن قانون وضرورة تاريخية عمليّة في المرحلة الراهنة. والاتجاه نحو الوحدة يتّضح بشكل جلي في تعاظم تيار الدفع نحو التفكيك. وفي هذه المادة نعالج هذا التناقض بين التيارين في ميدان العلوم.

■ د. محمد المعوش

قانون الاندماج والفلسفة

إن قانون اندماج مستويات الواقع يفرض نفسه على مختلف أنظمة النشاط البشري، العملي منه والفكري. والاندماج مرتبط بكون حلّ واحد من التناقضات يفترض حل التناقضات الباقية، على قاعدة الترابط الشديد بين مستويات الواقع الذي حصل في العقود الماضية مترافقاً مع وصول التناقضات إلى حدّها التاريخي. وعملاً بتناسب الواقع مع انعكاسه في الوعي، فإن العقل في السياسة والعلوم وغيرها من الأنشطة البشرية، مهما اختلف مستوى تجريدها، يعكس هذا الاتجاه العام باتجاه الوحدة، ضدّ التفكيك. والتناقض بين الوحدة والتفكيك هو تعبير عن موقفين متناقضين تجاه العالم. وكما حاولنا أن نبيّن في المواد السابقة المعنونة «رد اعتبار الفلسفة وسؤال التحوّل الحضاري مجدداً، الأجزاء 1و2و3» بشكل خاص، إن الواقع التاريخي والبنية الاجتماعية، نتيجة حدة الانقسام حول الاتجاه المستقبلي لتنظيم العالم، يكشفان اليوم عن صراع تَمظهر في تاريخ الفلسفة بين موقفين نقيضين، الأول هو المادية التاريخية «الماركسية» كأرقى مذهب مادي في النظر إلى العالم والوجود، والثاني هو المثالية المتطرفة في نموذجيها الذاتية المتطرفة والمادية المتطرفة، حيث الأولى تلغي الواقع، والثانية تلغي العقل، وكلاهما، أي الذاتية والمادية المتطرفة هما تعبير عن اللاعقلانية والعدمية في الفلسفة. وبالتالي، نتيجة دفع القوى المهيمنة وقانون المجتمع المنقسم نفسه باتجاه الموقف المثالي المتطرف، فإن الموقف الأول، أي الموقف المادي التاريخي، لا بد وأن يفرض نفسه نتيجة الضرورة الواقعية التي يستدعيها الاتجاه المتطرف العدمي والإلغائي. هي ضرورة دفاع الحياة عن نفسها ومصالح الظواهر في بقاءها، في وجه مصالح الأقلية في حفاظها عن الواقع المنقسم، وضمناً تقسيم العمل.

المادية التاريخية ومقولاتها ضد المثالية المتطرفة

في الكتب المدرسية التي حاولت شرح الماركسية بشكل مبسّط قرأنا عن المقولات العامة ومنها مقولة مركزية هي: وحدة العالم «إلى جانب تغيّره وحركته». وبالتالي، كما أن فعل المجتمع المنقسم يدفع باتجاه التفكك، والذي يجد مكافئه الفلسفي اللاعقلاني في المذهب المثالي الذاتي الذي يقول بإلغاء الواقع، وإلغاء العقل، فإن ضرورة ومصلحة الحفاظ على المجتمع يدفعان تجاه وحدة العالم، وضمناً وحدة العقل مع الواقع، والذي يجد مكافئه الفلسفي في المادية التاريخية. وكما أشرنا سابقاً بأن الواقع، وهنا المجتمع المنقسم طبقياً في صيغته الرأسمالية، يكشف عن جوهره، فإن الواقع التاريخي صار تجلياً على مستوى العين المجردة «غير النظرية» للمقولات الفلسفية المتصارعة في تاريخ الفلسفة. ووحدة العالم تجد تجليها في السياسة، في مقولات المصير المشترك التي يجري الكلام عنها في مشاريع وطروحات وممارسة الدول الصاعدة، وتحديداً روسيا والصين. وهي أيضاً تجد تجليها في باقي مستويات النشاط كالعلوم.

العلوم بين التفكيك والوحدة

يقول الباحثون في أزمة العلوم وتاريخها، بأن العلوم تعاني من انقسام وتفكك ليس فقط بين مواضيع العلوم وميادين العلوم، كالانقسام بين العلوم الطبيعية والإنسانية «كتعبير عن الانقسام بين الإنسان والطبيعة»، والانقسام بين الطب العقلي والطب الجسدي الفيزيولوجي «كتعبير عن الانقسام بين العقل والجسد»، مما أنتج انقسام الفيزياء عن الكيمياء والبيولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد، بل حتى ضمن العلم الواحد نفسه، فعلم النفس مثلاً، وهو أوضح مثال عن التفكك والانتقائية نتيجة حدة الموضوع الذي يعالجه، كونه كعلم يظهر أكثر ما يظهر النظرة الفلسفية إلى العالم على عكس العلوم الطبيعية التي يمكن فيها تمويه تلك النظرة، هذا العلم وصل فيه مستوى التفكك إلى نفي وحدة الإنسان، في تعامله مع وحدات منفصلة، كالذاكرة والعاطفة والنشاط الجسدي... فالعلوم تعاني من أزمة منهجية عنونها الباحثون بأزمة الانتقائية والتفكك. وإذا عدنا إلى مقولة وحدة العالم، نجدها حاضرة في مجال العلوم في نقاش إنجلس المبكر للعلوم في كتابه «ديالكتيك الطبيعة». في كتابه يظهر إنجلس كيف أن تطور الواقع نفسه وتطور ظواهره فرضا أشكالاً مختلفة من المادة، فالوجود الفيزيائي يتطور نحو الكيميائي، كما أن الكيميائي يتطور نحو البيولوجي، إلخ. هذا الترابط الداخلي للظواهر وتطورها من مستوى إلى آخر هو نفسه قاعدة ترابط العلوم.

إن البحث في مسألة وحدة العلوم معقد ولا يمكن اختزاله ولا يمكن التجاوز المبسط أيضاً لتقسيم ميادين العلم نحو صيغة العِلم الواحد والعالِم الشامل فلا بد للتخصص أن يبقى قائماً

ولهذا نرى مثلاً، على النقيض من اتجاه التفكك في العلوم، هناك اتجاه آخر يفرض نفسه على مجتمع البحث العلمي، هو الاتجاه العابر للتخصصات «Interdisciplinary»، الذي بدأ يتطور بشكل واضح في السنوات السابقة، وصار ما يمكن اعتباره «موضة» في المعاهد والجامعات عالمياً، وبشكل خاص في المجموعات البحثية التي تعنى بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب وعلم النفس والطب وعلم الاجتماع. وهذا تأكيد على ما ذهبنا إليه بأن الذكاء الاصطناعي هو عامل توليف حضاري، وهذا تعبير عنه في مجال الأكاديميا والعلوم.

من التجريبي إلى النظري

على الرغم من أن هذا التوجه نحو البحث العابر للتخصصات يجري بشكل عام على نحو تجريبي، أي أنه يفرض نفسه من خلال التجربة وضرورتها، ولم يتبلور بعد في مستواه النظري نتيجة أزمة التفكك المنهجية والمعرفية في العلوم، ونتيجة التنافس بين الباحثين والنظرة المركزية لكل علم تجاه العلوم الأخرى «فالكيميائي أو البيوكيميائي يفترض أولوية بحثه على باقي ميادين العلوم»، إلا أن تراكم المعطيات المادية والواقعية التي تفترض وحدة مستويات الواقع تفرض نفسها على العقل العلمي وهو ما يظهر في تطور هذا الاتجاه الذي ما زال يعتبر كحالة مضافة على ميدان العلم، لا حالة أصيلة فيه، بينما تبقى الحالة الأصيلة هي في التسيّد النسبي للبحوث المستقلة. والانتقال تجاه وحدة العلوم نظرياً يفترض انتقالة خارج ميدان العلم، هي انتقالة سياسية وفلسفية في العقل المهيمن. وهنا نتأكد مجدداً من مقولة ليف فيغوتسكي فيما خص علم النفس مثلاً، بأنه لا يمكن للعلم أن يتملك موضوعه منهجياً ومعرفياً دون أن يتملك المجتمع نفسه ويسيطر على تاريخه. ولكن كون المرحلة هي مرحلة تسارع مدفوعة بالترابط ووحدة التناقضات، فإن الانتقال يحصل في مختلف الميادين بشكل متوازٍ بغض النظر عن أين توجد نقطة الحسم في الانتقال. فالميادين كافة، وهنا العلوم، تلقي بوزنها في عملية الانتقال.

إن البحث في مسألة وحدة العلوم معقد ولا يمكن اختزاله، ولا يمكن التجاوز المبسط أيضاً لتقسيم ميادين العلم نحو صيغة العِلم الواحد والعالِم الشامل، فلا بد للتخصص أن يبقى قائماً، ولكن ما يجري الكلام عنه هو وحدة العمل المشترك بين العلماء من أجل توحيد عملية البحث على قاعدة وحدة موضوع البحث نفسها. وهذا يفترض إعادة هندسة لمناهج التعليم والمواد العلمية ولعملية البحث وتنظيم المؤسسة العلمية والبحثية بشكل عام.